مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

العقل الإستراتيجي الإسرائيلي

قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها

صالح النعامي

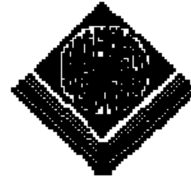


اوراق الجزيرة
ALJAZEERA PAPERS
30

العقل الإستراتيجي الإسرائيلي

قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها

صالح النعامي



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. s.a.l



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ISBN: 978-614-02-0569-7



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail:

jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: (1-961+) 785107 - 785108 - 786233

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: (1-961+) 786230 - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف (+9611) 785107
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف (+9611) 786233

مقدمة

لم يحدث أن عنيت مراكز البحث الإسرائيلية بدراسة قضية ما، قدر اهتمامها بدراسة الثورات العربية، فحللت بواعثها، ورصدت تداعياتها المحتملة، واستشرفت انعكاساتها على إسرائيل وأمنها "القومي"، وتأثيراتها المختلفة على البيئة الإستراتيجية للصراع مع العرب، إلى جانب توسع هذه المراكز في صياغة التوصيات لدوائر صنع القرار الإسرائيلي بشأن الإستراتيجيات، التي يتوجب تبنيها وآليات العمل التي يحبذ اعتمادها لتقليص التداعيات السلبية للربيع العربـي على إسرائيل.

إننا هنا بصدد عرض نتاج مراكز البحث الإسرائيلي الرائدة من أبحاث ودراسات بشأن الثورات العربية، لتعرّف الكيفية التي قرأ بها العقل الإستراتيجي الإسرائيلي الثورات العربية. وما يضاعف أهمية نتاج مراكز البحث التي سلطت الأضواء على دراساتها حقيقة أن معظم الباحثين الذين تصدوا فيها لمهمة تحليل الثورات العربية واستشراف تداعياتها، وعنوا عناية خاصة بتوجيه التوصيات لصناع القرار في تل أبيب، يجمعون بين مكانتهم الأكاديمية وتوليهم في الماضي مواقع مهمة في الدوائر الرسمية، المسؤولة عن بلورة التقديرات الإستراتيجية للكيان الصهيوني. فمعظم هؤلاء الباحثين تولوا مواقع حساسة في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروفة بـ"أمان"، أكبر الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، على الإطلاق، والذي يتولى رسميا مهمة بلورة التقديرات الإستراتيجية للدولة التي على أساسها ترسم السياسات العامة للكيان الصهيوني، وعلى وجه الخصوص تجاه الصراع العربـي الإسرائيلي. ومن هؤلاء الباحثين من تولى مهام في مؤسسات تعنى ببلورة السياسات الخارجية لإسرائيل.

وقد عنيت الورقة عناية أساسية بالتركيز على نتاج المراكز التالية:

1- "مركز أبحاث الأمن القومي"، التابع لجامعة تل أبيب، الذي يرئسه الجنرال المتقاعد عاموس يادلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية. وغالبا يقوم هذا المركز بتنسيق فعالياته البحثية مع دوائر الحكم ومراكز التقدير الإستراتيجي في الجيش والمؤسسات الاستخبارية.

2- "مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات"، وهو مؤسسة بحثية وأكاديمية، يرئسه الجنرال المتقاعد الدكتور داني روتشيلد، الذي قاد في الماضي "لواء الأبحاث" في شعبة الاستخبارات العسكرية. ويعمل المركز بشكل وثيق مع مؤسسات الدولة، ويعقد مؤتمرا سنويا يعنى ببحث القضايا المتعلقة

بـ"الحصانة القومية". وتحرص مستويات رسمية في الإدارة الأمريكية والكونغرس والهيئات الأمنية الأمريكية على المشاركة فيه.

3- "مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية"، التابع لجامعة "بار إيلان"، الذي يرئسه البروفيسور إفرايم عنبار. ويرتبط هذا المركز بالدوائر اليمينية الإسرائيلية، وقد زادت أهميته في أعقاب فوز اليمين الإسرائيلي.

واهتمت الورقة بعرض بعض نتاج "مركز القدس لدراسات المجتمع والدولة"، الذي يرئسه مندوب إسرائيل الأسبق في الأمم المتحدة دوري غولد، بالإضافة إلى بعض ما جاء في المجلة البحثية "سيكور مموكاد"، التي يرئس تحريرها البروفيسور ألون لئيل، وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلي الأسبق.

وقد عنيت الورقة خاصة بالتركيز على الكيفية التي قرأ فيها العقل الإستراتيجي الإسرائيلي تطورات الربيع العربـي، في الدول العربية، المؤثرة في الصراع، ولا سيما: مصر وسوريا والسعودية والأردن، والسلطة الفلسطينية وحركات المقاومة، وتنظيم القاعدة، واستشراف طابع العلاقة بين إسرائيل وهذه الأطراف في المستقبل. وعالجت الورقة التصور الإسرائيلي لتأثير الربيع العربـي على القوى الإقليمية، المؤثرة، لا سيما: تركيا وإيران، والقوى الدولية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة وروسيا، إلى جانب رصد ما عدته مراكز البحث الإسرائيلية انعكاسات مباشرة للثورات العربية على "الأمن القومي" الإسرائيلي، وتوصياتها بشأنها.

مصر.. وتداعيات انهيار الشراكة الإستراتيجية

لقد شغلت الثورة المصرية ونتائجها مراكز البحث في إسرائيل كثيرا، على اعتبار أن الرأي السائد في إسرائيل ينطلق من افتراض مفاده أن التحولات الجارية في مصر سيكون لها انعكاسات بالغة الخطورة على البيئة الإستراتيجية للدولة العبرية، وقد تفضي إلى مراكمة مخاطر وجودية عليها. لذا شُغل الباحثون الإسرائيليون في صياغة توصيات موجهة لدوائر صنع القرار في تل أبيب تتعلق بكيفية تقليص الأضرار الناجمة عن التحولات الجارية والمفاجئة في أرض الكنانة.

شراكة إستراتيجية في خطر

يرى الجنرال المتقاعد رون تيرا [1] ، الباحث في "مركز أبحاث الأمن القومي" أن أكبر خطر إستراتيجي يمكن أن يهدد إسرائيل نتاج الثورة المصرية يتمثل في نكوص الحكومات القادمة في مصر عن الالتزام بمعاهدة "كامب ديفيد"، التي ألغت حالة العداء بين مصر وإسرائيل. ويشير تيرا إلى أن هذه المعاهدة منحت إسرائيل إنجازين إستراتيجيين من الطراز الأول [2] :

أولا: إخراج مصر من دائرة العداء مع إسرائيل مما مكن الحكومات الإسرائيلية من الاستثمار في مجال تحسين مكانة الدولة العبرية في الصراع مع الأطراف العربية الأخرى، بحيث تمكنت إسرائيل من توجيه إمكانياتها العسكرية لجبهات أخرى.

ثانيا: أسهمت المعاهدة في بلورة شراكة إستراتيجية بين إسرائيل من جهة، ونظام مبارك من جهة أخرى، مما مكن إسرائيل من القيام بالكثير من حملاتها العسكرية ضد الأطراف العربية الأخرى في ظروف مثالية. وحسب تيرا، بلغت الشراكة الإستراتيجية بين نظام مبارك وإسرائيل ذروتها في الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله في تموز 2006، وفي الحرب على غزة أواخر العام 2008، حيث حرص نظام مبارك على توفير الظرف الإقليمي المناسب لاستمرار الضربات الإسرائيلية في أقل قدر من الممانعة العربية والدولية.

ويرى تيرا أن هناك تحديين سيؤثران على العلاقة مع مصر في مرحلة ما بعد الثورة، الأول بعيد المدى، ويتمثل في إمكانية انهيار معاهدة السلام، والثاني فوري، ويتمثل في تفكك الشراكة الإستراتيجية بين مصر وإسرائيل. ولا يتردد تيرا في تقديم توصيات لصناع القرار في تل أبيب بشأن تقليص

إمكانية انحراف النظام الجديد في القاهرة عن سياسات مبارك، وهو يطرح على سبيل المثال أن تطلب الحكومة الإسرائيلية من الولايات المتحدة الضغط على الحكومة السعودية لتعرض المساعدات المالية على النظام الجديد في مصر لإغرائه بعدم الحياد عن السياسات التي كان ينتهجها الرئيس المخلوع مبارك، على اعتبار أن "ضمان الاستقرار في المنطقة مصلحة سعودية أيضا". ومن الواضح أن تيرا يريد ضمان الحفاظ على المصالح الإسرائيلية عبر توظيف المال السعودي، مع إدراكه أن قدرة الولايات المتحدة على تقديم المزيد من المساعدات للحكم الجديد في مصر محدودة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي يعاني الاقتصاد الأمريكي من تداعياتها.

ويرى تيرا أن العلاقة المصرية الإسرائيلية أصبحت عرضة لتأثير أطراف أخرى بعد سقوط مبارك، لا سيما حركة حماس، التي تدير شؤون قطاع غزة. فهو يرى أن قدرة إسرائيل على توجيه ضربات عسكرية لحركة حماس وحركات المقاومة الأخرى أصبحت محدودة في عهد ما بعد مبارك، لأن إسرائيل ستكون مطالبة بإبداء أقصى درجات ضبط النفس خشية إثارة الرأي العام المصري، الذي سيضغط على حكومته للتدخل ضد إسرائيل. وفي حال اضطرت إسرائيل- مع ذلك- لتوجيه ضربة عسكرية لحماس فإنها ستخاطر بمواجهة دبلوماسية مع مصر من الصعب التكهن بنتائجها. ولا يفوت تيرا التشديد على أن ردة الفعل المصرية الغاضبة على أي سلوك إسرائيلي عدائي ضد قطاع غزة لن تتأثر بالخلفية الحزبية للنخبة الحاكمة في القاهرة، سواء كانت إسلامية أم علمانية، لأن هذه النخبة ستكون متأثرة كثيرا بالرأي العام المصري الذي دلت التجربة على أنه يبدي حساسية للسلوك الإسرائيلي تجاه قطاع غزة.

ويشير الدكتور العقيد المتقاعد جابي سيبوني [3] ، الباحث في الشؤون الإستراتيجية في "معهد دراسات الأمن القومي"، إلى أن نظام الرئيس مبارك كان يمثل حجر الزاوية الأهم في النظام الإقليمي لإسرائيل، مشددا على أن السياسات التي اتبعها مبارك كانت تتلاءم تماما مع المصالح الإسرائيلية [4] . وحسب سيبوني، كان مبارك ينطلق من افتراض أن مصلحة نظامه تقتضي الحفاظ على اتفاقيات السلام مع إسرائيل. وعد سيبوني الحرب التي لا هوادة فيها التي شنها مبارك على الحركات الإسلامية في مصر وحصاره حركة حماس في قطاع غزة جزءا من إستراتيجية خدمت في المحصلة مصالح إسرائيل العليا. ويلفت سيبوني الأنظار إلى أن كلا من الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية كانتا تدركان أن نظام مبارك كان ديكتاتوريا طاغيا،

لكن في الوقت نفسه كانتا مرتاحتين لقيامه بتوظيف طغيانه لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية. ويضيف سيبوني: "موقف الأمريكيين والإسرائيليين من مبارك كان تماما مثل موقف الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت، الذي قال عندما سئل عن سر تحالف أمريكا مع طاغية نيكاراغوا سوموزا: يمكن أن يكون سوموزا نذلا، لكنه نذل تابع لنا".

الاستعداد للحرب مع مصر

بخلاف تيرا، يجزم العقيد المتقاعد الدكتور يهودا دحوح هليفي [5] ، الباحث في "معهد القدس لشؤون الجمهور والمجتمع" بأن مصر قد تحولت بعد الثورة بالفعل إلى عدو، وأنه في ظل التحولات التي تشهدها القاهرة، من العبث الرهان على أي سيناريو لا يستثني حتمية الصدام الإسرائيلي المصري [6] . ولعل ما بعث القلق لدى هليفي البيان الذي أصدرته لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري على لسان رئيسها محمد سعيد إدريس بتاريخ 12-3-2012، والتي لم تشر فيه لإسرائيل بالاسم، بل اكتفت بوصفها بـ"الكيان الصهيوني". ويتساءل هليفي عن أي أمل في ضمان استقرار العلاقة مع مصر الجديدة، في الوقت الذي يطالب فيه بيان لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري المستوى السياسي في مصر باعتبار إسرائيل "العدو المركزي الذي يهدد الأمن القومي المصري"، وتشديده على رفض الاعتراف بشرعية إسرائيل، إلى جانب الدعوة لمساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله المسلح ضد إسرائيل. وأكثر ما استوقف هليفي هو مطالبة اللجنة الحكومة المصرية بإعادة النظر في الموقف من البرنامج النووي الإسرائيلي، والإصرار على عرض الملف النووي الإسرائيلي على المحافل الدولية بوصفه تهديدا للأمن القومي. وخلص هليفي إلى استنتاج مفاده أنه في حال تبنى الحكم الجديد في مصر توصية اللجنة باعتبار إسرائيل العدو المركزي الذي يهدد الأمن القومي المصري فهذا يعني أن مصر ستكون مطالبة بإعادة بناء قوتها العسكرية لمواجهة هذا التهديد، وضمن ذلك في المجال النووي، وهذا ما يرفع مستوى السلوك المصري إلى مستوى الخطر الوجودي. ويحذر هليفي من أن مصر بعد الثورة ستستغل أي سلوك إسرائيلي ضد الفلسطينيين، أو ردا على تهويد القدس وفي مواجهة الاستيطان في الضفة الغربية لتخوض مواجهة دبلوماسية وسياسية ضدها. ومثل تيرا، يرى هليفي أن الفروق بين الإسلاميين والعلمانيين في مصر بشأن الموقف من إسرائيل تكاد تكون معدومة.

فقدان التعاون الأمني

إن أهم مظاهر الشراكة الإستراتيجية بين إسرائيل ومصر تحت حكم مبارك، كانت تتمثل في التعاون الأمني والاستخباري المكثف في مواجهة الحركات الإسلامية، وبالتالي باتت الثورة المصرية تهدد تواصل هذا التعاون. ويشير وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق عوزي برعام إلى أن عمر سليمان رئيس المخابرات المصرية ونائب مبارك السابق كان يتباهى أمامه بكراهية "الإخوان المسلمين"، وأنه كان يحرص على إعطاء مواعظ لكل مسؤول أجنبي يلتقيه تنصب على ضرورة ضرب الإسلاميين وعدم السماح لهم بالعمل. ويكشف برعام الذي التقى سليمان أن الأخير كان يطلع المسؤولين الإسرائيليين على الطرائق التي كانت تستخدمها الأجهزة الأمنية المصرية في محاربة الإسلاميين. ونقل برعام عن سليمان قوله له: "نحن نقطع الليل بالنهار في حربنا ضدهم، من أجل وقف تعاظم قوتهم، وهذا أمر صعب، لأن المساجد تعمل في خدمتهم" [7] .

يقول الباحث في الشؤون الاستخبارية يوسي ميلمان إن عمر سليمان أقام اتصالات دائمة مع معظم قادة الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، وضمنها: الموساد، والمخابرات الداخلية "الشاباك"، وشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" [8] . ويشير ميلمان إلى أن نظام مبارك ممثلا في عمر سليمان لم يكتف بالإسهام في محاصرة قطاع غزة وضرب حركة حماس، بل تحول إلى محرض لإسرائيل والقوى الغربية لاعتماد خيار القوة فقط في مواجهة الحركات الإسلامية. وينقل ميلمان عن مارك بيري مدير "منتدى حل النـزاعات"، وهو منتدى متخصص في تقريب وجهات النظر بين الغرب والحركات الإسلامية، حيث يقول بيري "لقد التقيت عمر سليمان بعيد الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي فازت فيها حركة حماس، على هامش محاضرة نظمت في أحد مراكز الأبحاث في العاصمة الأمريكية واشنطن، وسألته عما إذا كانت حركة حماس التي فازت بالانتخابات للتو يمكن أن تكون عنصر استقرار إيجابيا في الحكومة الفلسطينية، فكان رد سليمان قاطعا وحادا "لا بكل تأكيد، أنا أعرف هؤلاء الناس، إنهم الإخوان المسلمون، وهم لن يتغيروا، إنهم كذابون، واللغة الوحيدة التي يفهمونها هي القوة" [9] .

ويضيف ميلمان "بالاستناد إلى معرفة المسؤولين الإسرائيليين الذين كانوا على علاقة بعمر بسليمان، يمكن القول إن سليمان لم يذرف دمعة واحدة على مئات الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أواخر العام 2008".

ولم يقتصر تعاون نظام مبارك في محاصرة وضرب الإسلاميين، بل تعداه

للتعاون معها في ضرب ومحاصرة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وينقل ميلمان عن مسؤولين إسرائيليين أن عمر سليمان رفض الرد على نداءات عرفات واستعطافه له للتدخل لرفع الحصار عن مقر إقامة عرفات في رام الله وسمح بتواصل الحصار عليه حتى وفاته، مشيرا إلى أن عمر سليمان كان يكثر في حضرة المسؤولين الإسرائيليين من شتم عرفات بأقذع الشتائم. ولقد ساعد نظام مبارك إسرائيل في تخفيف أزمة الطاقة من خلال مدها بالغاز المصري بأسعار منخفضة جدا. ويؤكد ميلمان أن عمر سليمان أسهم في التوصل لصفقة بيع الغاز المصري لإسرائيل بأسعار رمزية مقارنة مع سعر الغاز في السوق العالمي [10] .

مخاطر تعميم التجربة المصرية بعد الثورة

يرى الجنرال المتقاعد الدكتور شلومو بروم [11] أن الثورات قد أضعفت مؤسسات الحكم في العالم العربي، وضمنها مصر، ولا سيما في المرحلة الانتقالية، ويرى في المقابل أنه في حال نجاح التجربة الديمقراطية المصرية، فإن مكانة مصر الإقليمية ستتعاظم، لأن مصر عندها ستتحول إلى رائدة في مجال الفكر ودولة صاحبة رسالة واضحة، حيث ستسعى الشعوب العربية إلى دفع أنظمة الحكم فيها إلى اقتفاء أثر النظام المصري الجديد [12] . ويشير بروم إلى أن نظام الرئيس مبارك حرص ليس فقط على جمود السياسة الخارجية لمصر، بل إنه قد أنهى دور مصر على صعيد ريادة الفكر، بحيث إنه لم يكن لدى نظام مبارك أي فكرة أو رسالة لتسويقها للجماهير في العالم العربي، بينما أصبح دور مصر في مجال تسويق الأفكار بعد الثورة أكبر، لا سيما في مجال تسويق فكرة مشاركة الأحزاب والحركات الإسلامية في العملية السياسية. ويحذر بروم من أنه في حال لم تفشل التجربة الديمقراطية في مصر الجديدة، فإنها ستؤدي إلى نتيجتين سيئتين لإسرائيل:

1- تعزيز فرص الحركات الإسلامية في لعب دور رئيس ومهم في صنع القرار في الدول العربية.

2- استعادة مصر لدورها الإقليمي بما يتنافى مع المصالح الإسرائيلية.

ويضرب بروم مثالاً على ذلك نجاح مصر بعد سقوط مبارك في دفع حركتي حماس وفتح للتوقيع على اتفاق للمصالحة، مع العلم أن المصلحة الإسرائيلية تقتضي تواصل حالة الانقسام الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، يرى أن الثورة المصرية قد أسهمت في تعاظم مكانة الجامعة العربية التي كانت دوما مصدر نفوذ مصري.

صعود الإسلاميين والتشكيك في مآلات الثورة المصرية

يكاد يكون القاسم المشترك بين الأغلبية الساحقة من الباحثين الإسرائيليين الذين عالجوا تداعيات الثورات العربية، وعلى وجه الخصوص الثورة المصرية هو تصوير فوز الإسلاميين في الانتخابات المصرية على أنه دليل على أن هذه الثورات لن تؤدي إلى الديمقراطية. وقد بدا واضحا أن هذا التشكيك يحركه الخوف من الحقيقة التي يعيها الباحثون الإسرائيليون أنفسهم ومفادها أن أي نخبة حاكمة ستتولى مقاليد الأمور في العالم العربي نتاج إفراز صناديق الاختراع ستتبنى مواقف معادية لإسرائيل، ولو على الأقل استجابة لتوجهات الرأي العام العربي. ولا حاجة هنا للتذكير بالعبارة الشهيرة التي أطلقها وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق بنيامين بن إليعازر بعد لقائه الأخير مع الرئيس المخلوع مبارك عندما وصف مبارك بأنه "كنز إستراتيجي لإسرائيل". وفي الوقت نفسه، هناك خوف إسرائيلي مزمن من أن يؤدي نجاح التجربة الديمقراطية في العالم العربي إلى زعزعة "الفرادة" المزعومة للتجربة "الديمقراطية" الإسرائيلية، على اعتبار أن: إسرائيل واحة الديمقراطية في محيط من الديكتاتوريات [13] .

فقد زعم البروفيسور إفرايم عنبار رئيس "مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية"، التابع لجامعة "بار إيلان" أن الاحتجاجات على الأوضاع البائسة في العالم العربي، وحتى نجاح الثورات في إسقاط الحكام والأنظمة الديكتاتورية ليست ضمانة لجلب الديمقراطية في العالم العربي، بل إن الثورات العربية ستسهم في صعود نوع جديد من الديكتاتوريات [14] . ولكي يدلل على صوابية حكمه يتعمد عنبار إخراج الأحداث في العالم العربي من سياقاتها الموضوعية، حيث يشير إلى أن "ثورة الأرز"، التي اجتاحت لبنان في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وأسهمت في إخراج القوات السورية من لبنان، أدت بعد ست سنوات من انطلاقها إلى تولي حزب الله مقاليد الأمور في لبنان. ولم يفته الإشارة إلى أن الانتخابات التشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2006 أفضت إلى سيطرة حماس على الحكم. ويتجاهل عنبار هنا حقيقة أنه في لبنان، كما في فلسطين، فإن تولي حزب الله وشركائه وحماس الحكم كان بناء على نتائج انتخابات، لم يطعن أحد في نـزاهتها. وتتسلل المواقف العنصرية إلى أحكام عنبار المسبقة، حيث يجزم بأن الانتخابات في العالم العربي ستؤدي حتما إلى مواصلة حكم الاستبداد لعدم احتكام المجتمعات إلى قيم الديمقراطية. ويوظف المثالين اللبناني والفلسطيني في محاولة إثارة

فزع العالم من الحكومات التي سيشكلها الإسلاميون، حيث يزعم أن هذه الحكومات ستلجأ في المرحلة الأولى إلى مظاهر استعراض القوة لفرض مكانتها الإقليمية، لذا يرى أن المرحلة الانتقالية ستكون بالغة الخطورة على إسرائيل. لكنه يقر بأن أكثر ما يتوجب أن يقلق إسرائيل هو حقيقة أن صعود الحركات الإسلامية سيعمل على تدهور بيئتها الإستراتيجية، لأن ذلك يعني بيئة عربية معادية. ومثله مثل معظم الباحثين الإسرائيليين، يتخذ عنبار من قرار الإدارة الأمريكية الشروع في حوار مع جماعة "الإخوان المسلمين" مسوغا للتعريض بالإدارة الأمريكية الحالية والتنديد بسياساتها. ويرى عنبار أن قرار واشنطن فتح حوار مع "الإخوان المسلمين" يمس بمصداقية الولايات المتحدة طرفا مؤثرا في المنطقة والعالم وحليفا يمكن الوثوق به. ويستهجن عنبار إقدام واشنطن على هذه الخطوة، مع أن الحركات الإسلامية ترى في الغرب "عدوا لدودا"، معتبرا أن هذا يدلل على ضعف وغموض السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية. ويزعم عنبار أن ما يضاعف حجم الخطأ الأمريكي حقيقة أن تصاعد قوة الحركات الإسلامية يأتي في ظل حرص إدارة أوباما على انتقاد سياسات حكومة نتنياهو المتعلقة بالتسوية مع الفلسطينيين. وينصح عنبار صناع القرار في تل أبيب بعدم الركون إلى التطمينات التي يقدمها المجلس العسكري في مصر بشأن مواصلة الالتزام باتفاقيات "كامب ديفيد"، في ظل صعود الإسلاميين. ولا يفوته الإشارة إلى حجم المأزق الإستراتيجي الذي تقف أمامه إسرائيل، محذرا من أن تخلي مصر عن معاهدة "كامب ديفيد" يمهد الطريق أمام تعاظم الضغوط على النظام الأردني لوقف العمل باتفاقية "وادي عربة".

وانسجاما مع موقف عنبار، فإن جونثان راينهولد، الباحث المشارك في مركز "بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية" يرفض الرأي السائد لدى الكثير من الدوائر الغربية والقائل بأن الإسلاميين، وتحديدا في مصر هم "واقعيون" وأنهم سيتخلون عن مواقفهم المتشددة حال تسلمهم الحكم، وهو يرى أنه رغم أنه قد يكون بعض هؤلاء الإسلاميين "واقعيين، فإنهم جميعا متطرفون في كل ما يتعلق بالموقف من إسرائيل، التي يريدون تدميرها" [15] . وقد حذر وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق يوسي بيلين، من أن تسليم العالم بنقل مقاليد الأمور للإسلاميين في أعقاب الثورات العربية يمثل "عملا غير مسؤول"، مدعيا أن الرئيس أوباما عاد إلى نفس "الخطأ" الذي وقع فيه الرئيس جيمي كارتر الذي "تخلى" عن الشاه، مما أدى في النهاية ليس فقط إلى سقوط الحكم الإمبرطوري في طهران، بل إلى تغيير جذري في المنطقة بأسرها

. [16]

لكن بيلين يقر في الوقت نفسه بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت دوما تفضل التعامل مع الأنظمة العربية الديكتاتورية، على اعتبار أن هذه الأنظمة تكون في العادة "براغماتية" تكتفي بدفع ضريبة كلامية في دعمها للفلسطينيين، لكنها في الخفاء لا تتردد في إقامة تحالفات مع إسرائيل، وذلك بعكس الأنظمة الديمقراطية التي تخضع للرقابة وتكون مطالبة بأن تتخذ قراراتها على أساس من الشفافية [17] . ويدلل بيلين على ما يقول بما تضمنته وثائق "ويكيليكس"، التي أظهرت بوضوح أن الأنظمة العربية كانت معنية بمواجهة إيران وبرنامجها النووي أكثر مما هي معنية بمواجهة إسرائيل، وأنها لا تلقي في الواقع بالا لمعاناة الفلسطينيين، ولا تأبه كثيرا بحل القضية الفلسطينية.

ويحاول الجنرال المتقاعد عاموس يادلين [18] ، رئيس "مركز أبحاث الأمن القومي" التابع لجامعة تل أبيب العزف على وتر مخاوف الإقليات في العالم العربـي، ويزعم أن الأقليات، لا سيما المسيحيين هم من الخاسرين بسبب صعود تيار الإسلام السياسي [19] . وكما سنبين لاحقا، فإن أحد أهم التوصيات التي خلص إليها الباحثون الإسرائيليون هو محاولة بناء تحالفات بين إسرائيل والأقليات في العالم العربـي بناء على استغلال مخاوفها من صعود الإسلاميين.

وينفرد الدكتور ماكس سينغر، الباحث المشارك في مركز "بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية" بتوقعه أن تؤدي مشاركة الإسلاميين في الانتخابات إلى نتائج إيجابية لكل من إسرائيل والغرب. ويرى سينغر أن إصرار الإسلاميين على تطبيق الشريعة والعودة إلى أنماط الحياة الإسلامية القديمة، التي لا تتفق مع روح العصر سيؤدي إلى تدهور الأوضاع المعيشية للناس، وهذا بحد ذاته سيدفع الأجيال العربية القادمة إلى رفض الإسلام السياسي [20] . وهو يرى أن نموذج الإسلام الشيعي قد فشل في إيران ولا يوجد ما يؤكد أن الإسلام السني سينجح. ويضيف أنه نظرا لتجذر الإسلام العميق في المجتمع، فإن فشل تجربة الإسلاميين ستضر بالمزاج العام للعرب.

ويتضح مما تقدم أن التحذير الإسرائيلي من صعود الإسلاميين يهدف خاصة إلى الحفاظ على الرواية الرسمية الإسرائيلية القائلة إن زوال أنظمة الاستبداد في العالم العربـي سيكون مقترنا بالضرورة بصعود حتمي وخطير للحركات الإسلامية، مما يوجب على العالم عدم المساعدة في تحقيق هذا السيناريو.

الدعوة لإحباط التحول الديمقراطي في مصر

إن الباحثين الإسرائيليين الذين يذرفون دموع التماسيح على الديمقراطية في العالم العربي، يوصون صناع القرار في تل أبيب بالتنسيق مع الولايات المتحدة من أجل إحباط التحول الديمقراطي في مصر عبر توظيف علاقته الخاصة مع قيادة العسكر. ورغم أن النخب الإسرائيلية تشدد دائما على أن أهم معايير الديمقراطية هو خضوع المستويات العسكرية لقرارات المستوى السياسي المنتخب، يرى البروفيسور جابي بن درور، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا أن ضمانة تحقيق الديمقراطية تتطلب أن يقوم قادة العسكر في مصر بلجم القوى الإسلامية ومنع تعاظم تأثيرهم على دائرة صنع القرار في إسرائيل، مع أن صناديق الانتخاب هي التي منحت الإسلاميين الشرعية [21] . وأطلق العقيد المتقاعد الدكتور أيلي فيدر صرخة تحذير مدوية لصناع القرار في تل أبيب في أعقاب إعلان جماعة "الإخوان المسلمين" المصرية عن ترشيح نائب مرشدها العام خيرت الشاطر للرئاسة، مطالبا بأن تتحرك الحكومة الإسرائيلية بسرعة للضغط على الإدارة الأمريكية لتمارس بدورها الضغط على قيادة العسكر لإحباط توجه "الإخوان المسلمين" لإتمام سيطرتهم على مقاليد الأمور في مصر [22] .

ويشدد البروفيسور هيلير فريتش، الباحث في "مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية"، على أن الغرب وإسرائيل مطالبان بالعمل من وراء الكواليس من أجل تمكين العسكر من حسم المواجهة مع الإسلاميين، مشيرا إلى أنه يتوجب على الغرب توظيف العامل الاقتصادي محددا لنجاح أو فشل تجربة الإسلاميين في الحكم [23] . ويستدرك فريتش بأنه حتى لو انتهت جولة المواجهة الحالية بين الإسلاميين والعسكر بانتصار الطرف الأول، فإن العامل الاقتصادي يظل مهما جدا في جعل الإسلاميين أكثر واقعية، لأنهم سيدركون أن نجاحهم في الحكم يتوقف على قدر الاستقرار الذي تتمتع به الأوضاع في مصر. ويشير إلى أن هامش المناورة المتاح أمام الإسلاميين في مصر محدود للغاية، وسيجعلهم أكثر واقعية، حيث إن مصر التي تضم أكثر من 80 مليون نسمة، يعاني اقتصادها من تراجع مصادر الدخل، مثل السياحة والاستثمارات الخارجية، علاوة على اعتماد التصدير والإنتاج على الاستقرار وارتباط مصر بالمساعدات الخارجية.

إسرائيل وتقليص دور الطبقة الوسطى في مصر

ورغم أن صناع القرار في تل أبيب والأغلبية الساحقة من الباحثين الإسرائيليين قد وظفوا فزاعة الإسلاميين في التشكيك في مآلات الثورات

العربية، هناك من الباحثين من اهتم بفضح مرامي حكام تل أبيب وزملائهم الباحثين من وراء التركيز على المخاوف المتعلقة بصعود الإسلاميين. ويقول الباحث الإسرائيلي سافي رخليفسكي إن إسرائيل هدفت دوما من خلال طرح فزاعة الإسلاميين إلى تقليص هامش المناورة المتاح أمام الطبقة الوسطى في العالم العربـي، في كل ما يتعلق بهويتها الوطنية وموقفها من إسرائيل، بحيث تكون هذه الطبقة أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما الانضمام للحركات الإسلامية، وإما أن تكون جزءا من البنى المجتمعية المرتبطة بأنظمة الحكم الديكتاتورية، التي تجد مصالحها في كل ما يضمن استقرار الأنظمة القائمة، لذا أبدت هذه البنى حماسا زائفا للتسويات مع إسرائيل [24] . ومن الواضح أن تقليص هامش المناورة المتاح أمام الطبقة الوسطى في العالم العربـي يأتي لإدراك إسرائيل حقيقة أن أي نهضة عربية شاملة تمثل منطلقا لتغيير موازين القوى القائمة حاليا التي تميل لصالح إسرائيل، ترتبط أساسا بحدوث تحول ديمقراطي حقيقي يفضي إلى ولادة أنظمة سياسية تتبنى مشاريع نهضوية حقيقية. وقد أدركت إسرائيل أن حدوث التحولات الديمقراطية في العالم العربـي يتوقف بشكل أساسي على وجود طبقة وسطى سميكة ومؤثرة، من هنا فإن راخلفسكي يشدد على أن تل أبيب سعت إلى أن تسهم سياساتها تجاه العالم العربـي في تحطيم هذه الطبقة.

من الواضح أن إسرائيل لا ترتاح إطلاقا للحركات الإسلامية وشعاراتها، لكنها في الوقت نفسه تفضل أن يسلط الضوء على هذه الحركات على اعتبار أنه في مواجهة هذه الحركات من السهل بناء تحالفات عريضة تقاومها وتحاربها. في الوقت نفسه، فإن طرح الحركات الإسلامية رؤى عالمية لتغيير الواقع يحركها أشواق الماضي البعيد يثير الرعب لدى الغرب على وجه الخصوص، وهو ما تراهن عليه إسرائيل في إثارة المخاوف من الإسلاميين.

خلاصة

يمكن القول إن استخلاصات الباحثين الإسرائيليين من الثورة المصرية تتمثل:

أولاً: تمثل في الثورة المصرية مصدر خطر إستراتيجي، لأنها تهدد مصير معاهدة "كامب ديفيد"، والشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل التي أرساها نظام مبارك.

ثانياً: نجاح تجربة الإسلاميين في حكم مصر سيعزز حضورهم في الدول

الأخرى.

ثالثاً: ضرورة أن تتحرك إسرائيل للضغط على العسكر لفرض قيود على انتقال السلطة للإسلاميين.

السعودية وشراكة مصالح الأمر الواقع

لقد كان من المفاجئ لكل من تابع الأدبيات الإسرائيلية المتعلقة بتقييم ثورات الربيع العربي وتداعياتها المختلفة، التركيز الكبير على تأثير هذه الثورات على دور نظام الحكم في المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الثورات، ومحاولة استشراف تأثير التحولات الجارية في العالم العربي على مستقبله، وانعكاسات ذلك على إسرائيل. وقد تصدى خمسة من كبار الباحثين الإسرائيلي لمناقشة تأثير ثورات الربيع العربي على السعودية ودورها في المستقبل، وهم: الجنرال المتقاعد الدكتور رون تيرا، والجنرال المتقاعد الدكتور شلومو بروم، والعميد المتقاعد الدكتور يوئيل جوزنسكي، والجنرال المتقاعد الدكتور داني روتشيلد، رئيس "مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات"، والبروفيسور إفرايم عنبار، وقد أجمع الباحثون الخمسة على نتيجتين رئيستين، وهما:

أولا: السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي ظلت قادرة على لعب دور رئيسي في مواجهة النفوذ الإيراني، وذلك بعد زوال نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، وفي ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة. وهذا يعني للباحثين الإسرائيليين أن هناك إمكانية لإرساء شراكة إستراتيجية غير مباشرة بين إسرائيل والسعودية في كل ما يتعلق بالتصدي لإيران، إلى جانب أن كلا من السعودية وإسرائيل معنيتان خاصة بألا تؤدي أحداث الربيع العربي إلى تغيير الواقع الإستراتيجي في المنطقة.

ثانيا: سقوط النظام السعودي الحالي، أو حدوث تغيير جذري على توجهاته الحالية يعني انهيار النظام الإقليمي القديم نهائيا، وبالتالي فإن الرأي السائد في مراكز البحث الإسرائيلية يشدد على أن أي تحولات كبيرة على النظام السعودي تفوق في أهميتها وتداعياتها الإستراتيجية كل التحولات التي رافقت الثورات العربية، وذلك بفعل إمكانيات السعودية الاقتصادية الضخمة، بأنها مصدر رئيسي للنفط، ولاحتضانها الأماكن المقدسة للمسلمين.

السعودية في مواجهة تبعات سقوط نظام مبارك

ويقول الجنرال المتقاعد رون تيرا إن الثورات العربية عملت على إضعاف اللاعبين الأقوياء في العالم العربي، باستثناء السعودية التي ظلت الطرف العربي الوحيد الذي يعمل بحدية من أجل لجم إيران [25] . ويرى تيرا أن أهمية الدور الذي تلعبه السعودية لإسرائيل ينبع من حقيقة أن الدولة العبرية باتت تقف أمام مأزق إستراتيجي كبير ناجم عن زوال

نظام الرئيس مبارك، الذي كان أحد أهم أدوات حفظ الاستقرار في المنطقة، وكان يلعب دورا محوريا في مواجهة إيران، وهو بذلك كان يقلص حجم الأعباء التي كانت تتحملها إسرائيل، من هنا تبرز أهمية الدور السعودي في التصدي لإيران.

ويشير تيرا إلى أن رقعة المواجهة بين السعودية وإيران تمتد من اليمن في الجنوب وتمر في العراق ولبنان وسوريا، مشيرا إلى أن الحساسية السعودية للتدخل الإيراني تجسدت في الخطوة غير المسبوقة التي أقدمت عليها الرياض بالتدخل العسكري المباشر لفض الاحتجاجات التي نظمها الشيعة ضد نظام الحكم في البحرين.

ويلفت تيرا الأنظار إلى أن السعودية يمكن أن تلعب أيضا دورا في لجم تركيا، التي يفترض أنها ستسعى لملء الفراغ الناجم عن الضعف الذي أصاب العالم العربي في أعقاب الثورات. ويرى أنه رغم أن حساسية السعودية للدور التركي تختلف كثيرا عن حساسيتها للدور الإيراني، فإنها تخشى أيضا من التغلغل التركي في المنطقة، لا سيما بسبب علاقات الحكومة التركية الحالية الوثيقة بحركات الإسلام السياسي. ويرى تيرا أن التحرك السعودي ضد تركيا يمثل مصلحة صافية لإسرائيل في ظل التوتر الشديد بينها وبين حكومة أردوغان في أعقاب أحداث "أسطول الحرية"، أواخر مايو/أيار 2010.

ونظرا لطابع التحولات التي طرأت على الدول العربية في عهد ما بعد الثورات، وعلى وجه الخصوص تأثير هذه التحولات على استقرار المنطقة، يوصي بالتخلي عن التصنيف الذي كان يوصف طبيعة الاصطفافات في العالم العربي، وهو يرى أنه بدلا من تصنيف الدول العربية دولا مؤيدة أو معادية للولايات المتحدة، يفضل الحديث عن معسكر الاستقرار، الذي يضم الدول التي لم يطلها تأثير الثورات العربية، ومعسكر التغيير، الذي يضم الدول التي تفجرت فيها الثورات.

حوافز التحرك السعودي

يرى تيرا أن الذي حث النظام السعودي على التحرك على هذا النحو في أعقاب الثورات العربية هو إدراكه حجم تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة، وأنه بات يخوض وحيدا معركته على البقاء. ويشير إلى أن معادلة "النفط مقابل الأمن"، التي كانت تحكم العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة توشك على التهاوي، حيث بات النظام السعودي يرى أن الإدارة الأمريكية تجعله يواجه وحيدا تحديات الداخل والخارج، بل يزعم أن

واشنطن في بعض الأحيان باتت تتصرف بوضوح ضد مصالح النظام السعودي. ويعدد تيرا مظاهر التحرك الأمريكي ضد مصالح النظام السعودي، وهي:

1- تخلي الإدارة الأمريكية عن نظام الرئيس المصري حسني مبارك، مما أفقد السعودية أقوى حلفائها في العالم العربـي.

2- القرار الأمريكي ببدء حوار مع جماعة "الإخوان المسلمين"، وهي الجماعة التي يتخذ منها النظام موقفا متحفظا.

3- الانتقاد الأمريكي الصريح للتدخل السعودي في البحرين.

4- غض إدارة أوباما الطرف عن التدخل الإيراني في العراق، مما حول العراق إلى محمية إيرانية.

وحسب تيرا، توحي بعض مظاهر التحرك السعودي بأن النظام في الرياض يتصرف كما لو أصبحت المنطقة في حقبة "ما بعد الولايات المتحدة". ومن المظاهر التي يشير إليها تيرا توجه السعودية لتعزيز علاقاتها مع الصين والهند، مستدركا بأن السعوديين يدركون أن هذه القوى لا يمكنها أن تملأ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة. في الوقت نفسه توجه السعودية لعقد صفقات سلاح ضخمة، مشيرا إلى أنه ليس المستبعد أن تلجأ الرياض للحصول على السلاح النووي، مستغلة علاقاتها الخاصة مع باكستان.

ويلفت تيرا الأنظار إلى أن النظام السعودي بات يتحرك بشكل يخالف أنماط تحركه في الماضي، حيث كانت الرياض تتحرك لحل النـزاعات والصراعات في السابق من خلف الكواليس تجنبا لتحمل مخاطر تدخلها، أما الآن فهي تتحرك تحركا مباشرا وصريحا. ويضرب تيرا مثالا على التحول في ميكانـزمات عمل النظام السعودي، بالتدخل العسكري المباشر في البحرين، والموقف الصارم من نظام الأسد، إلى جانب تعمد السعودية تحدي إيران، والعمل بشكل مثابر لسد المنافذ أمامها، واستعدادها الصريح لسد العجز في سوق النفط، في حال توقف العالم عن استيراد النفط الإيراني.

ويستدرك تيرا قائلا إن التحرك السعودي يحمل في طياته مخاطر كبيرة على النظام في الرياض، مشيرا إلى أن هذا النظام يمكن أن يتحول إلى هدف مباشر لإيران، حيث بإمكان طهران أن تتحرك مباشرة ضد السعودية، عن طريق توظيف التجمعات الشيعية في شمال اليمن وشرق السعودية وفي البحرين. لذا لا يستبعد تيرا أن يحدث تحول في الوجهات الإستراتيجية للنظام في السعودية نتيجة لأحد هذين التطورين:

1- تأثير تبادل الأجيال في القيادة السعودية على التوجهات العامة للمملكة.

2- إدراك القيادة السعودية أن التحرك ضد إيران يحمل في طياته مخاطر إستراتيجية جمة، لا قبل لها بها.

ويشدد تيرا على أنه في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة، هناك أهمية إستراتيجية قصوى لبقاء النظام الحالي في السعودية، على اعتبار أن سقوط هذا النظام يعني سقوط الممانعة العربية لإيران، وهذا ما يفاقم المعضلة الإستراتيجية التي تقف أمامها إسرائيل. ويرى تيرا أن الفوارق الثقافية بين النظام السعودي وإسرائيل لا تجعل من الممكن الحديث عن شراكة إستراتيجية، لكنه في المقابل يرى أن تل أبيب والرياض تصلان إلى نفس النتائج بشأن التطورات في المنطقة، وبالتالي هناك شراكة غير مباشرة في المصالح، لذا ينصح دوائر صنع القرار في إسرائيل، ببحث إمكانية فتح قنوات اتصال وتنسيق مع السعوديين.

حساسية التحولات في السعودية

من ناحيته، يجزم الجنرال داني روتشيلد بأن معيار التحول الحقيقي والنهائي في المنطقة في أعقاب الثورات العربية يتعلق بمصير النظام السعودي، على اعتبار أن السعودية هي الدولة الأكثر تأثيرا في العالم العربي. ويرى روتشيلد أنه في حال حدثت تحولات جوهرية على النظام في السعودية، فإن تداعياتها ستفوق بكثير التحولات التي أسفرت عنها الثورة المصرية وسقوط نظام الرئيس مبارك، ذلك بسبب وجود المخزون النفطي ولوجود الأماكن المقدسة للمسلمين [26] .

ويرى الجنرال المتقاعد الدكتور شلومو بروم أن السعودية أصبحت أكثر حدة في تحركاتها ضد إيران لخشيتها من قدرة الجمهورية الإسلامية على التأثير على التجمعات الشيعية داخل السعودية [27] .

من ناحيته يؤكد البروفيسور إفرايم عنبار على أهمية توظيف عامل التقاء المصالح بين إسرائيل والسعودية في كل ما يتعلق بمواجهة النفوذ الإيراني، ويطالب باستنفاذ الفرص في إمكانية البحث عن قواسم مشتركة بين الجانبين [28] . ويرى أن السعودية لا يمكنها أن تملأ الفراغ الذي تركه غياب نظام الرئيس مبارك، نظرا لتعدد التحديات التي تواجهها، لكنها تظل الطرف العربي الوحيد، الذي بإمكانه إحداث ممانعة حقيقية في مواجهة إيران من جهة والقوى المتطرفة. ويلحظ عنبار أن السعودية لا تثق تماما بتركيا في مواجهة إيران، حيث إن الرياض تبدي قلقا تجاه التعاون بين

أنقرة وطهران في الكثير من القضايا، لا سيما في العراق، والموقف التركي الرافض لتوجيه ضربة عسكرية لطهران.

ترتيبات داخلية

ويرصد الباحثون الإسرائيليون الخطوات التي أقدمت عليها السعودية وبعض دول الخليج على الصعيد الداخلي لضمان استقرار الحكم فيها. ويرى يوئيل جوزنسكي [29] أن السعودية ودول الخليج أثبتت حتى الآن أنها محصنة ضد ظاهرة الربيع العربـي، باستثناء البحرين التي تفجرت فيها الاحتجاجات لدوافع طائفية [30] . ويشير جوزنسكي إلى أن دول الخليج فطنت إلى توظيف عوائد الطفرة النفطية في محاصرة أي سبب يمكن أن يدفع الجماهير نحو الاحتجاج، وتمثل هذا في زيادة الرواتب وتقديم الخدمات بشكل شبه مجاني.

ويرى جوزنسكي أن الحكام في الخليج يعيشون هاجس اندلاع احتجاجات على نطاق واسع، وبالتالي يحاولون عبر ضخ الأموال في مجال الخدمات والرفاه الاجتماعي الحيلولة دون ذلك. ويشدد على أنه بخلاف الحراك الثوري في الدول العربية الأخرى، يهدف الحراك الجماهيري في السعودية ودول الخليج للتأثير على سياسات الأنظمة ولا يهدف إلى تغييرها، باستثناء البحرين. وينوه جوزنسكي إلى أن أحد أسباب استقرار أنظمة الحكم في الخليج يتمثل في مستوى الشرعية المرتفع مقارنة مع الأنظمة الديكتاتورية في النظم الجمهورية. ويرى أن السبب الرئيسي وراء تمتع دول الخليج بهذا القدر من الشرعية يتمثل في حقيقة أنها لم تحاول أن تقدم نفسها بشكل يخالف واقعها كما فعلت الأنظمة الجمهورية، وهو ما أسهم في تقبل الجماهير لها. ويلفت جوزنسكي الأنظار إلى أن من عوامل استقرار الأنظمة الخليجية عموما حقيقة أنه رغم مظاهر المدنية التي ترافقت مع الطفرة النفطية، حافظت القبيلة على دور أساسي ومركزي، وهذا استغلته الأنظمة الحاكمة جيدا، حيث حرصت الأنظمة على إقامة علاقات مباشرة مع القبائل على أساس قبلي وعشائري. ومن مصادر الشرعية التي يرصدها جوزنسكي ولاء المرجعيات الدينية، وبسبب الإشراف على الأماكن المقدسة، كما هو الأمر في الحالة السعودية.

ويرى جوزنسكي أن هذه الأسباب مجتمعة قلصت إلى حد كبير من إمكانية المس بشرعية الأنظمة نفسها، ومع ذلك يرى أن الحراك في مستواه النخبوي دفع الأنظمة الخليجية إلى تطبيق إصلاحات وإن كانت شكلية في جوهرها، مثل سماح السعودية للمرأة بالترشح والانتخاب. ويرى جوزنسكي أن

الإصلاحات التي تطبقها بعض أنظمة الخليج تهدف أيضا للإثبات للخارج بأنها جادة في التغيير. وحسب جوزنسكي، فإن غياب مقومات المجتمع المدني في الخليج وبطء استجابة الأنظمة للإصلاحات جعل الاحتجاجات تأخذ الطابع الطائفي، وهذا ما وجد تعبيره في تعميق الصدع السني الشيعي.

خلاصة

ومما تقدم يتضح جليا أنه في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة، تراهن مراكز البحث الإسرائيلية على الدور السعودي في مجال محاصرة النفوذ الإيراني، علاوة على أن الباحثين الإسرائيليين يرون أن الشراكة في المصالح بين تل أبيب والرياض قد ترسخت في أعقاب الربيع العربـي.

سوريا.. سقوط النظام أو بقاؤه في ميزان المصلحة الإسرائيلية

تباينت تقديرات الباحثين الإسرائيليين بشأن تأثير مآلات الثورة السورية المحتملة على الدولة العبرية، بحيث نحت هذه التقديرات إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، فهناك من الباحثين من رأى في سقوط النظام السوري الحالي مصلحة عليا لإسرائيل، وهناك من رأى أن سقوط النظام تطور يخدم المصلحة الإسرائيلية، لكن سيترتب عليه- ولو في المرحلة الانتقالية- تداعيات سلبية، وهناك من الباحثين من عد بقاء نظام الأسد يخدم المصالحة العليا لإسرائيل.

تقييم فرص بقاء الأسد

يرى الجنرال المتقاعد عاموس يادلين أن موازين القوى في الصراع الدائر حاليا بين النظام والمعارضة السورية تميل بوضوح للنظام. وهو يرى أن المعارضة السورية ضعيفة عديمة الإمكانيات وتفتقر إلى بنية تحتية تمكنها من حسم المواجهة، مما يعني تحويل الثورة إلى نوع من الحرب الأهلية التي قد تطول، بحيث إن أي طرف لا يمكنه أن يحقق نصرا فيها [31] . ويشير إلى أن النظام السوري يتمتع بميزتين لم يتمتع بهما نظام مبارك، وهما: وجود جيش لا يتردد في قتل الناس من أجل الحفاظ على النظام، ودور روسي يوفر للنظام مظلة دولية مانعة تحول دون التدخل الأجنبي لحسم الأمور على غرار ما حدث في ليبيا. ويشير يادلين إلى أنه بخلاف ما كانت عليه الأوضاع في مصر يتمركز ثقل الثورة السورية في الأطراف وليس في قلب المدن الكبرى، حيث تسود حالة السخط على ارتفاع الأسعار، علاوة على الضجر من تسلط حكم الأقلية العلوية. ويقر يادلين بأن ما يثير حقيقة هو مواصلة ثوار سوريا مواجهة نظام الأسد، رغم أن موازين القوى تميل لصالح النظام بشكل كبير، ورغم الثمن الباهظ الذي يدفعونه. ولكي يوضح حجم التحديات التي يواجهها الثوار في سوريا، يوضح يادلين أن ما حسم الأمور في مصر لصالح الثوار، كان تخلي الجمهور عن حالة الخوف من جهة، ورفض الجيش إطلاق النار لحماية النظام من جهة أخرى، من هنا يرى أن مواصلة السوريين الثورة رغم ما يتعرضون له على أيدي الجيش يستحق الاحترام والتقدير.

مصير نظام الأسد والبيئة الإستراتيجية لإسرائيل

يرى يادلين أن ما يحدث في سوريا يحمل في طياته فرصا لإسرائيل، تتمثل في التالي:

1- خروج سوريا من المحور الراديكالي الذي يضم إيران وحماس وحزب الله.

2- وضعت الثورة السورية حدا للجدل الذي كان محتدما في إسرائيل بشأن الاستعداد للانسحاب من هضبة الجولان مقابل السلام مع سوريا، حيث إنه في ظل ما يحدث في سوريا لم يعد هناك طرف إسرائيلي يمكن أن يوافق على الانسحاب من الجولان. فالذين كانوا يطالبون بالانسحاب من الجولان مقابل السلام مع سوريا كانوا يقولون إن هذه الخطوة ضرورة لإبعاد سوريا عن محور الشر، وما دام هذا المحور يتفكك، فإنه لم يعد هناك ما يسوغ مواصلة التعلق بالفكرة، علاوة على أن النظام القائم فقد الشرعية، مما يجعل أي تسوية سياسية معه غير مطروحة.

ويتفق الجنرال شلومو بروم مع يادلين، ويشير إلى أن التحولات في سوريا تمثل نتيجة إيجابية لإسرائيل، حيث إنه في حال سقط نظام الأسد، ستميل موازين القوى لصالح إسرائيل، حتى في ظل مواصلة النظام الذي سيخلف الأسد انتهاج خط معاد لإسرائيل، لأن هذا النظام لن يكون متحالفا مع إيران وحزب الله [32] . ويرى بروم أنه حتى لو لم يسقط النظام، فإنه سيظل نظاما ضعيفا، بحيث يكون بإمكان الولايات المتحدة وإسرائيل التعامل معه.

ورغم أن البروفيسور إفرايم عنبار يرى أيضا أن سقوط نظام الأسد يمثل مصلحة إستراتيجية لإسرائيل، لأنه سيؤدي إلى تفكيك المحور الإيراني في المنطقة، يرى في المقابل أن سقوط النظام قد يؤدي إلى مخاطر أمنية كبيرة. ويرى عنبار أن أحد أهم المخاطر الناجمة عن سقوط نظام الأسد إمكانية أن تسيطر التنظيمات "الإرهابية" على مخزون الدولة السورية من الأسلحة غير التقليدية، لا سيما السلاح الكيماوي، علاوة على أن لدى سوريا منظومات أسلحة متطورة مضادة للسفن والطائرات وصواريخ بالستية، مما يشكل تهديدا لكل من الملاحة البحرية والجوية، وهناك أساس للاعتقاد بأن مثل هذا السلاح سيسقط في يد حزب الله على وجه الخصوص [33] .

لكن الباحث جابي سيبوني يجزم بأن سقوط نظام الأسد سيزيد من تدهور البيئة الإستراتيجية لإسرائيل بشكل كبير. ويقول إنه في حال سقط النظام أو ضعف إلى حد كبير، فإن هناك أساسا للاعتقاد بأنه سيسدل الستار على حالة الهدوء التي نعمت بها الحدود مع سوريا لعشرات السنين

[34] . ويتوقع سيبوني أن يؤدي سقوط النظام أو إضعافه إلى تسلل الكثير من الجهات المعادية إلى داخل سوريا، التي ستكون معنية بتنفيذ عمليات عبر الحدود ضد الأهداف الإسرائيلية، مما يعني مضاعفة الأعباء العسكرية والأمنية على الجيش الإسرائيلي، الذي سيكون مطالبا بأخذ أقصى درجات الحيطة والحذر، وتجهيز منظومات دفاعية قادرة على التصدي لمثل هذا السيناريو في ظل تكثيف الاستثمار في مجال جمع المعلومات الاستخبارية، وإعادة صياغة القوات العاملة على الحدود، بحيث تزيد من قدرتها على التدخل بشكل سريع وقت الحاجة، إلى جانب وجوب تعزيز التعاون والتنسيق مع قوات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة.

ويؤكد الجنرال المتقاعد رون تيرا أن ما يفاقم المخاطر الناجمة عن غياب نظام الأسد على إسرائيل حقيقة أن الدولة العبرية استفادت كثيرا من قدرتها على مراكمة الردع أمام نظام عائلة الأسد، حيث إن هذا النظام كان يدرك أن إسرائيل لديها ما يمكنها أن تهدده به، وهذا ما منح إسرائيل أربعة عقود من الهدوء على طول الحدود في هضبة الجولان [35] . وينوه تيرا إلى أن ما ساعد إسرائيل على مراكمة الردع أمام نظام عائلة الأسد هو إدراكها خريطة مصالح النظام في لبنان، حيث عملت على توظيفها في الضغط عليه، مشيرا إلى أنه حتى انسحاب الجيش السوري من لبنان، حرص نظام الأسد على ممارسة الضغوط على حزب الله ومنعه من تغيير قواعد اللعبة في مواجهة إسرائيل جذريا. واستدرك تيرا قائلا إن الانسحاب السوري من لبنان غير المعادلة، حيث تقلصت دوافع نظام الأسد للجم حزب الله، مستنتجا أن هذا هو السبب الرئيسي الذي قاد لحرب لبنان الثانية عام 2006، وكانت أطول حرب تخوضها إسرائيل ضد طرف عربـي، حيث انتهت من دون حسم. ويجزم تيرا بأنه لو كان الجيش السوري يتواجد في لبنان وقت الحرب لما طال أمدها إلى هذا الحد. ويتوقع أن المؤسستين السياسية والأمنية في إسرائيل لم تدركا تداعيات الانسحاب السوري من لبنان المختلفة.

ويشدد تيرا على أن سقوط النظام العلوي في سوريا يحمل بشرى سيئة لإسرائيل، لأنه يعني زوال النظام الذي كان لإسرائيل القدرة على مراكمة الردع ضده ومنعه من تغيير قواعد المواجهة الحالية. ولا يقبل تيرا الرأي السائد بأن سقوط النظام يمثل مصلحة إسرائيلية لأنه يعني تفكك المحور الإيراني، لافتا الأنظار إلى أن سقوط النظام يفتح الطريق أمام تدخل قوة إقليمية أخرى، هي تركيا، التي باتت تتخذ مواقف عدائية من إسرائيل.

ويجزم تيرا بأن سقوط نظام الأسد سيؤدي إلى حالة انعدام يقين واضحة، حيث إن النظام الذي سيخلف نظام الأسد سيكون ضعيفا وغير مركزي، مما يصعب على إسرائيل ممارسة الضغوط عليه ومراكمة الردع إزاءه. ويرى أن العلاقة الخاصة التي ستنشأ بين النظام الجديد وتركيا ستقلص من قدرة إسرائيل على المس به، علاوة على أن انفتاح الدول العربية المرتقب على النظام الجديد سيزيد من مكانته الإقليمية، بخلاف النظام الحالي الذي يعيش عزلة إقليمية عميقة.

ويؤكد تيرا أنه في كل ما يتعلق بسوريا، تقتضي مصلحة إسرائيل الإستراتيجية بقاء النظام العلوي لا أن يصعد نظام سني.

وهناك من الباحثين من يرى أن سقوط النظام القائم يعني المخاطرة بصعود الإسلاميين للحكم، لا سيما جماعة الإخوان المسلمين، على اعتبار أنها أكثر جماعات المعارضة السورية تنظيما، ويسهم هذا السيناريو في تغيير البيئة الإستراتيجية لإسرائيل بشكل سلبي للغاية، لا سيما بعد صعود الجماعة الكبير في الانتخابات المصرية. ويشير هؤلاء الباحثون إلى أن أهم ما يميز النظام الحالي في سوريا أنه لم يسع بشكل حقيقي لتغيير ميزان القوى الإستراتيجي الذي يميل لصالح إسرائيل، حيث كان كل ما يعني النظام هو الحفاظ على حكم الأقلية العلوية، مع كل ما يعنيه هذا من حشد موارد سوريا لمتطلبات الأمن الداخلي التي تضمن استقرار الحكم ومواجهة المعارضة من الداخل، وهذا ما ساعد إسرائيل في تطوير قدراتها الحربية والتقنية لمواجهة تهديدات أخرى. وهناك من الباحثين من يحذر من أن سقوط نظام الأسد يؤذن بحدوث مزيد من التآكل في مكانة إسرائيل الدولية، حيث إن تدشين نظام ديمقراطي في سوريا في أعقاب سقوط الأسد سيضاعف الضغوط العالمية على إسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان، كجزء من تسوية شاملة للصراع، وهو ما لا يوجد في إسرائيل استعداد له.

الثورة السورية والساحة اللبنانية

تقول بنديتا بورتي، الباحثة في "مركز أبحاث الأمن القومي" إنه رغم أن أحداث الثورة السورية لم تؤثر على استقرار حكومة نجيب ميقاتي التي يحتفظ حزب الله بتأثير كبير فيها، تركت الثورة السورية التداعيات التالية على الواقع اللبناني الداخلي [36] :

1- زيادة حالة الاستقطاب على خلفية سياسية وطائفية، حيث أيد تيار 14 آذار من دون تردد الثورة السورية، في حين وقف حزب الله وأمل إلى جانب النظام السوري. وقد توترت علاقات حزب الله بميقاتي

وبزعيم الدروز وليد جنبلاط، علاوة على توتر العلاقات بين السنة والشيعة عموما.

2- زيادة تدفق المهاجرين السوريين، وحوادث إطلاق النار التي تتم عبر الحدود، علاوة على قيام النظام السوري بتنفيذ عمليات اختطاف داخل لبنان لمعارضين.

3- تداعيات اقتصادية تتمثل في التأثير على التجارة الخارجية، حيث إن ثلث تجارة لبنان تتم مع سوريا أو عبرها، ناهيك عن العلاقات التاريخية الخاصة بين البلدين.

4- سقوط النظام السوري سيترك تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية في لبنان، وقد يسفر عن تهديد وحدته الجغرافية.

وترى بورتي أنه في حال سقط النظام السوري، من نافلة القول أن حزب الله هو أكبر الخاسرين، حيث سيخسر الكثير من أوراقه، ومع ذلك تستدرك قائلة إن حزب الله يملك ثلاث أوراق سياسية مهمة، وهي:

1- إمكانياته العسكرية، التي تفوق إمكانيات الدولة اللبنانية نفسها، مما لا يجعله عرضة للتحدي.

2- بقاء تحالفه مع إيران، التي ستحاول العثور على وسائل للتواصل معه ومده بالمساعدات والسلاح.

3- القدرة على المناورة السياسية والسعي لإعادة التموضع في الساحة اللبنانية.

ومع ذلك، ستكون التحديات الناجمة عن سقوط الأسد كبيرة جدا ومؤثرة على الواقع اللبناني.

خلاصة

تباينت تقييمات الباحثين الإسرائيلية من مسألة أهمية بقاء نظام الأسد لإسرائيل، لكن أغلب الباحثين يرون أن سقوطه سيكون مرتبطا بتفجر مشاكل أمنية بالغة التعقيد لإسرائيل. وما لا خلاف حوله تقريبا بين الباحثين الإسرائيليين أن الثورة السورية قد أزالت من على جدول الأعمال الإسرائيلية قضية التسوية مع سوريا، وبذلك تفكك أحد محاور الخلاف بين القوى السياسية الإسرائيلية.

مفاوضات ومواجهة المقاومة الفلسطينية في ظل الربيع العربي

يرى الباحثون الإسرائيليون أن الربيع العربـي ترك تأثيرات مهمة على الصراع بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني، وقد حاول هؤلاء الباحثون استشراف تأثير الثورات العربية على كل ما يلي:

1- مستقبل مشاريع التسوية التي تطرح لحل الصراع.
2- السلوك الإسرائيلي تجاه المقاومة الفلسطينية.
3- الانقسام الفلسطيني.

تراجع فرص تسوية الصراع سلميا

استنتج معظم الباحثين الإسرائيليين أن الثورات العربية قد أدت إلى تراجع فرص تحقيق تسوية سياسية للصراع بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني بشكل كبير. ويتعمد الباحثون الإسرائيليون تجاهل حقيقة الدور الإسرائيلي في إحباط فرص التوصل للتسوية، على مدى عقود من الزمن، وفي الوقت الذي كانت تسود فيه أنظمة حكم عربية متحالفة مع الغرب وتؤمن بالتسوية مع إسرائيل.

ويرى الجنرال المتقاعد رون تيرا أن تراجع فرص تحقيق تسوية للصراع قد جاء بسبب غياب اللاعبين الإقليميين الذين كانوا يوفرون الغطاء للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة، إما لأنهم لم يعودوا موجودين، أو لأن مكانتهم قد تراجعت، علاوة على تأثير الضعف الواضح الذي طرأ على مكانة الولايات المتحدة ودورها [37] . ويشير تيرا إلى أن الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك كان أهم عراب لعملية التسوية، حيث إنه منح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس غطاء هاما لمواصلة المفاوضات مع إسرائيل، بينما كان يتعقب حركة حماس ويحاصرها ويقلص من هامش المناورة المتاح لها. ويرى تيرا أنه من نافلة القول أن صعود الحركات الإسلامية في أعقاب الثورات العربية يقلص إمكانية التوصل لتسوية.

ولكي يدلل على أهمية الدور الذي كانت تقوم به القوى الإقليمية العربية في دعم مشاريع التسوية، أشار تيرا إلى أن خطة "خريطة الطريق" التي وضعتها الإدارة الأمريكية عام 2003، تصورا لحل القضية الفلسطينية كانت تحظى بدعم مباشر من أنظمة الحكم في كل من مصر والسعودية والأردن ودول أخرى، أما الآن فيرى أنه من المشكوك أن يكون بوسع إدارة

أوباما طرح مبادرة للتسوية تحظى بدعم القوى المؤثرة في العالم العربـي. ومرة أخرى يتجنب تيرا التعرض للدور الإسرائيلي في إحباط تنفيذ خطة "خريطة الطريق"، التي شهدت اللجنة الرباعية على أن السلطة الفلسطينية قد أدت كل الالتزامات المنوطة بها فيها.

ويوضح تيرا أن الضعف الذي طرأ على مكانة الولايات المتحدة أدى إلى تضعضع الثقة لدى كل من السلطة وإسرائيل في إمكانية أن تنجح إدارة أوباما في توفير المظلة الإستراتيجية اللازمة للتسوية، علاوة على أنه بات من المشكوك فيه أن تكون الإدارة الأمريكية معنية حقا باتخاذ خطوات ضد الأطراف التي تحاول إحباط مشاريع التسوية التي تطرح، حيث إن الإدارة الأمريكية غير جاهزة لتحمل المخاطر من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمشاريع التسوية.

ويشير تيرا إلى عامل آخر لا يقل أهمية ويتمثل في سيادة حالة الانقسام والتشظي التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وتجعل من المستحيل على أبو مازن أن ينجح في تمرير أي تسوية سياسية تأخذ بعين الاعتبار الخطوط الحمراء الإسرائيلية. وهو يشير إلى أنه إلى جانب وجود حكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك فصائل لا تشملها الحكومتان تلعب دورا مؤثرا في توجيه الأمور في الساحة الفلسطينية.

ومع ذلك، يرى تيرا أن أي اتفاق للتسوية مع السلطة الفلسطينية يخدم المصالح الإسرائيلية، في أعقاب الثورات العربية يجب أن يتسم بالتالي:

1- قابل للتنفيذ.

2- يؤدي تنفيذه إلى استقرار المنطقة لفترة طويلة.

ويجزم تيرا بأن الواقع الذي أوجده الربيع العربـي يجعل تحقيق هذين الهدفين أمرا بعيد المنال. ويحذر في هذا السياق من أن انهيار مسيرة التسوية نهائيا يعني دفع الفلسطينيين إلى شن انتفاضة شعبية ثالثة في ظل ظروف بالغة التعقيد لإسرائيل.

وترى عنات كورش الباحثة في "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي أن اندلاع انتفاضة فلسطينية ضد إسرائيل قد لا يكون مرتبطا تحديدا بردة فعل فلسطينية ضد إسرائيل مباشرة تأثرا بالروح التي بعثها الربيع العربـي [38] . وتشير إلى أن هناك خطر أن تدفع حالة انعدام الثقة تجاه السلطة الفلسطينية في أوساط الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية إلى شن ثورة شاملة ضدها، وهذا بدوره سيؤدي إلى وقف تطور المؤسسات الاقتصادية التي حرص الثنائي عباس-فياض على بنائها في الضفة الغربية، مما يعني

تعزيز قوة حركة حماس، وسيقلص فرص مواصلة التوافق بين السلطة وإسرائيل على إدارة الصراع، ويؤذن بتوفير الظروف لاندلاع انتفاضة أخرى ضد إسرائيل. وتشير كورش إلى أن خطورة هذا السيناريو تتمثل في أنه في كل ما يتعلق بإسرائيل والسلطة الفلسطينية، باتا يدركان تلاشي فرص تحقيق تسوية، مما جعلهما يتوافقان على إدارة الصراع بدلا من حله، لذا هناك مصلحة مشتركة للطرفين بمنع تفجر مواجهات شاملة في الضفة الغربية تكون تداعياتها كبيرة.

ويرى البروفيسور إفرايم عنبار أن فرص حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قد تراجعت في أعقاب الربيع العربـي، بعد أن تقلصت قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغوط لإجبار الفلسطينيين على التفاوض مع إسرائيل، وذلك لتراجع قدرة واشنطن على التأثير على القوى الإقليمية العربية الرئيسية [39] . ويشدد عنبار على أن المفاوضات التي كانت دائرة بين إسرائيل والأطراف العربية، ولا سيما الفلسطينيين، سمحت لها بهامش مناورة على صعيد التصرف تجاه المقاومة الفلسطينية، بحيث إن إسرائيل كانت تقوم بتوجيه ضربات للمقاومة الفلسطينية في ظل أقل قدر من الممانعة من المجتمع العربـي، حيث إن المفاوضات عزلت الأطراف الفلسطينية التي تتشبث بخيار النضال المسلح.

الربيع العربـي ومسألة الانسحاب من الأراضي المحتلة

إن الاستنتاج الذي يكاد يجمع عليه الباحثون الإسرائيليون في كل ما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين يتمثل في ضرورة احتفاظ إسرائيل بالأراضي العربية التي احتلت عام 1967، وعلى وجه الخصوص الضفة الغربية، على اعتبار أن سقوط الأنظمة التي وقعت معاهدات تسوية مع إسرائيل يجعل التوصل لتسويات سياسية للصراع تتضمن انسحابا من الأراضي المحتلة خطوة غير مسؤولة. ويقول الجنرال عوزي ديان، رئيس الاستخبارات العسكرية ورئيس مجلس الأمن القومي الأسبق إن الاستنتاج الذي يتوجب على إسرائيل أن تصل إليه هو أنه يتوجب عليها الاحتفاظ بكل الأراضي التي تشكل ذخرا إستراتيجيا لها وعدم التفريط فيها في أي تسوية سياسية مستقبلية للصراع [40] . ويحذر ديان من أن أهم استخلاص يتوجب على صناع القرار في تل أبيب التوصل إليه، كإحدى العبر من الربيع العربـي، يتمثل في ضرورة الإصرار على تجريد المناطق الفلسطينية من السلاح، بالإضافة إلى ضرورة مواصلة السيطرة الإسرائيلية على الحدود الفاصلة بين إسرائيل والدول العربية وعدم نقلها للطرف الفلسطيني.

وقد وجد الكثير من الباحثين الإسرائيليين في صعود الإسلاميين بعد الثورات العربية مسوغا يبرر الدعوة لعدم التخلي عن الأراضي العربية التي احتلت عام 1967. وقد عرض هؤلاء الحجة التالية:

إن كانت الحركات الإسلامية هي التي ستتولى مقاليد الأمور في العالم العربي مستقبلا، فلماذا على إسرائيل أن تنسحب من أراض تشكل ذخرا إستراتيجيا لها، فالحركات الإسلامية في حال صعودها للحكم ستجد نفسها في حل من أي اتفاقيات وقعت عليها الحكومات السابقة، مما يوقع إسرائيل تحت وطأة تهديد وجودي، في حال نشبت حرب بينها وبين أطراف عربية.

ويرى يورام إيتنجر، مدير مركز "محشفاه" أن الثورات العربية ستقود الإسلاميين للحكم، وبالتالي سيؤسس هذا الواقع لاندلاع المزيد من الحروب بين إسرائيل والعرب، وهو ما يوجب على إسرائيل عدم التفريط بالضفة الغربية في أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين، على اعتبار أن إسرائيل لا يمكنها مواصلة البقاء دون الضفة الغربية لقربها من التجمعات السكانية الكبيرة داخل إسرائيل، حيث إن السيطرة على الضفة الغربية تمنح إسرائيل فرصة للاستعداد وأخذ الاحتياطات الأمنية في حال تعرضت لحرب مفاجئة [41] . يحذر إيتنغر من أن نتائج الحروب العربية الإسرائيلية التي ستندلع بعد الثورات العربية ستكون أكثر خطورة من نتائج حرب العام 1973، في حال انسحب الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية، مشيرا إلى أن إسرائيل ستكون في هذه الحالة مجردة من أي عمق إستراتيجي [42] . ولا يفوت إيتنجر التحذير من أن وصول الإسلاميين سيجعل إسرائيل في مواجهة تداعيات اجتماعية وديمغرافية خطيرة جدا، حيث يزعم أن وصول الإسلاميين للحكم يعني أنهم سيحرصون على تدفق المهاجرين الأفارقة عبر الحدود بين إسرائيل ومصر.

ويتفق البروفيسور عنبار مع ما ذهب إليه إيتنغر من أن إسرائيل مطالبة بالإصرار على أن تضمن أي تسوية سياسية للصراع مع الفلسطينيين والسوريين حدودا يمكن الدفاع عنها. ويحذر من الاستسلام لبعض الآراء التي سادت لدى أوساط أمنية وسياسية إسرائيلية، والقائلة إن الأرض فقدت قيمتها الإستراتيجية في ظل دخول الصواريخ مركبا مهما في المواجهات العسكرية. ويضيف "يجب تجاوز الشعار التبسيطي القائل إن الجغرافيا تفقد قيمتها في ظل التطور التقني في المجال العسكري، حيث إن التاريخ دلل على أن الرهان على التقنيات المتقدمة في تحقيق النتائج المرجوة منها في الحروب ليس دائما رهانا في محله". ويضرب عنبار مثالا على ذلك بالدبابة

التي توظف عادة لمواجهة الأسلحة الرشاشة، لكن الدبابات نفسها أصبحت عرضة للإصابة بواسطة القذائف المضادة للدبابات.

وهناك من الباحثين الإسرائيليين من حاول تفسير حرص قوى اليمين الإسرائيلي خاصة على الربط بين مخاطر التسوية السياسية للصراع وتبعات صعود الإسلاميين بعد الثورات العربية. ويقول البروفيسور أودي زومر أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب إن أحد أهم الأسباب وراء حالة الصدمة التي اجتاحت التيارات السياسية المختلفة في إسرائيل، وعلى وجه الخصوص اليمين، في أعقاب الثورات العربية وتوسعها في التعبير عن الخشية من فوز الإسلاميين يعود إلى الفرضية التي حكمت التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي على مدى عقود من الزمان والقائلة: إن الأوضاع الداخلية في العالم العربي غير مرشحة للتغيير، وبالتالي بإمكان إسرائيل التشبث بمواقفها التقليدية من الصراع دون أن تخشى ردة فعل عربية جادة [43] . ويستنتج زومر أن هذه الفرضية هي التي ضمنت في النهاية انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف واليمين، على اعتبار أن الرأي العام الإسرائيلي لم يلمس أن تبني المواقف المتطرفة قد اقترن بخسارة إسرائيل الكثير في مواجهتها مع العالم العربي، فهو يرى أنه لم يكن بالإمكان أن تكون شخصية ذات قدرات محدودة، مثل وزير الخارجية الحالي أفيغدور ليبرمان مرشحا محتملا لرئاسة الوزراء لولا تشرب الرأي العام هذه الفرضية، ولولا سيادة هذا الانطباع [44] . لذا فهو يرى أن اليمين الإسرائيلي يخشى أن يفضي إدراك الجمهور الإسرائيلي للمخاطر التي تنطوي عليها التحولات في العالم العربي إلى انفضاض مزيد من القطاعات السكانية عنه. وهذا ما يفسر الحساسية التي نظرت بها النخب اليمينية الإسرائيلية للثورات العربية، وجعلها تحاول بث الذعر عبر التحذير من مخاطر وصول الإسلاميين للحكم، هذا من جانب، ومن جانب آخر محاولة إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن الواقع الجديد الذي طرأ في العالم العربي يتطلب اتخاذ سياسات متشددة وحاسمة، لا يمكن أن يبلورها إلا اليمين. لقد حاول اليمين الإسرائيلي دوما تكريس انطباع مفاده أن سياساته هي التي تصلح فقط للتعامل مع العرب، وقد وجد هذا الانطباع أوضح تجسيد له في الحملات الانتخابية لحزب الليكود اليميني الحاكم، إذ إن هذا الحزب دأب على رفع شعار: "فقط الليكود يستطيع".

تقليص قدرة إسرائيل على ضرب المقاومة الفلسطينية

يرى تيرا أن الربيع العربي وضع إسرائيل أمام مأزق إستراتيجي من

الطراز الأول، فمن ناحية تزيد السياقات الموضوعية التي أسفرت عنها الثورات العربية من فرص نشوب حرب إقليمية، لكن في المقابل، فإن إسرائيل مطالبة بالحفاظ على اتفاقيات السلام مع كل من مصر والأردن، على اعتبار أنها مركب مهم في الأمن القومي الإسرائيلي [45] . لذا يعتقد تيرا أن إسرائيل باتت غير معنية بالقيام بأي حملة عسكرية كبيرة ضد الفلسطينيين يمكن أن تثير الرأي العام العربي ليضغط على الحكومات العربية للرد على إسرائيل، فتهدد مواصلة التزام كل من مصر والأردن بمعاهدات التسوية التي وقعتها مع إسرائيل. ويجزم تيرا بأن المثال الذي يعكس المأزق الإستراتيجي الذي تحياه إسرائيل هو مسألة التعاطي مع حركة حماس في قطاع غزة. وهو يرى أن إسرائيل لن تحقق منجزات إستراتيجية وسياسية كبيرة في حال شنت حربا على حماس، لكن هذه الحرب في المقابل قد تحدث اهتزازات إقليمية كبيرة تهدد الذخر الإستراتيجي المتمثل في اتفاقيات التسوية بين إسرائيل وكل من مصر والأردن. لذا ينصح تيرا صناع القرار في إسرائيل بأن يفرضوا قيودا كبيرة على استخدام للقوة في مواجهة غزة. وينصح تيرا دوائر الحكم في إسرائيل بأن تدرك تداعيات الفراغ الذي تركه رحيل الرئيس مبارك، حيث كان يضمن استقرار العلاقات مع إسرائيل، ويمنع تأثير أي طرف ثالث عليها. ويعود تيرا للتأكيد على أنه بفضل سياسة مبارك هذه تمكنت إسرائيل من شن حربي لبنان الثانية 2006، وحرب غزة 2008، في ظروف مثالية.

ويضيف "بعد التحولات التي طرأت في مصر في أعقاب الثورة، ليس من المنطقي افتراض أن الحكم الجديد في مصر سيساعد إسرائيل في شن العدوان على المقاومة في قطاع غزة. إن الحكم الجديد بغض النظر عن طابعه الأيديولوجي وخلفيته الحزبية لن يغض الطرف عن ممارسات إسرائيلية العسكرية ضد قطاع غزة".

لذا، يرى تيرا أن أي عملية عسكرية إسرائيلية ضد حركة حماس أو أي طرف عربي يجب أن تخضع للمعايير التالية:

1- أن تكون ضرورية وملحة.

2- أن تكون قصير جدا، بحيث لا تتجاوز مدتها عدة أيام، حيث إن الحملة القصيرة تسمح للحكم في مصر بغض الطرف عنها، لكن على كل الأحوال، فإن شن حملة عسكرية لأسابيع لم يعد متاحا.

3- يجب تقليص الإصابات في المدنيين بشكل كبير، حتى لا تتعاظم ردة الفعل الجماهيرية العربية.

تعاظم فرص إنهاء الانقسام الفلسطيني

ترى عنات كورش أن الربيع العربـي عزز من فرص إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي. وتشير إلى أن طابع المؤسسات الأمنية والاقتصادية التي أشرف على بنائها في الضفة الغربية رئيس السلطة محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض أسهمت حتى الآن في تقليص فرص تأثير الربيع العربـي على الجماهير الفلسطينية [46] .

وتشير كورش إلى أنه رغم تواصل مظاهر الاحتلال، ورغم عجز السلطة عن تغيير أوضاع الناس بشكل جوهري، لم تتحرك الجماهير الفلسطينية ضد السلطة. وتؤكد أن تأثير الربيع العربـي على الواقع الفلسطيني وجد تعبيره في التقدم الذي أحرزته الجهود الهادفة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، حيث أسهم خلع الرئيس مبارك في تحقيق ذلك بوضوح، إلى جانب حقيقة أن تأثير خيبة الأمل الفلسطينية من الرهان على خيار المفاوضات قد دفعت قيادة السلطة للتوجه لخيار المصالحة ولو من باب تعزيز مكانتها في الساحة الدولية.

وبخلاف معظم الباحثين الإسرائيليين، ترى كورش أن الحكومة الإسرائيلية مطالبة بالتراجع عن اعتراضها المبدئي على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية بمشاركة حماس، لأن مثل هذه الخطوة ستعمل على امتصاص الرغبة الجامحة للجماهير الفلسطينية للانفجار ضد السلوك الإسرائيلي. ومع إدراكها للطابع اليميني للحكومة الحالية في إسرائيل، تطالب كورش بتخفيف وطأة الأعباء على المواطن الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية لتقليص فرص الانفجار ضد إسرائيل، الذي ستكون تداعياته كبيرة في ظل الربيع العربـي. وفيما يتعلق بحركة حماس، يرى الباحث الجنرال المتقاعد شلومو بروم أن الربيع العربـي، وتحديدا في أعقاب اندلاع الثورة السورية قد قلص هامش المناورة المتاح أمام الحركة وجعلها تسعى لإعادة التموضع داخل النظام العربـي المتبلور، بحيث باتت معنية بالاصطفاف إلى جانب مصر والسعودية [47] . ويشير بروم إلى أن حركة حماس تراهن على تعاظم مكانتها في أعقاب تعاظم مكانة الحركة الإسلامية بعد الثورات.

وفيما يتعلق بتأثير الربيع العربـي على موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية، يرفض البروفيسور هيليل فريتش من "مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية"، الرأي السائد بأن الثورات العربية عززت مكانة القضية الفلسطينية وحركات المقاومة، وعلى وجه الخصوص حماس. وينوه إلى أنه لأول وهلة يبدو أن الربيع العربـي سيؤدي إلى تعزيز مكانة القوى

الفلسطينية المقاومة، خصوصا حركة حماس، على اعتبار أنها تابعة للإخوان المسلمين الذين يفوزون في الانتخابات. لكن فريتش يرى أن هناك من العوامل ما يجعل حركة حماس والفصائل الفلسطينية بشكل عام تخسر بفعل الربيع العربـي، وذلك للأسباب التالية [48] :

1- تراجع مكانة القضية الفلسطينية، واتساع طيف المشاكل التي يهتم بها الرأي العام العربـي.

2- تتحمل حماس في نظر الكثير من القطاعات الشعبية الفلسطينية المسؤولية عن حالة الانقسام الداخلي، علاوة على الصعوبات التي تواجه الحركة في إدارة شؤون قطاع غزة.

3- تراجع حماس عن خيار المقاومة وهي عمليا لا تمارسه.

4- اضطرار حماس لترك دمشق، وانتقال قيادتها للإقامة في عواصم دول حليفة لأمريكا يجعلها عرضة للاختراق من قبل المخابرات الغربية والإسرائيلية.

خلاصة

يمكن إجمال الاستنتاجات التي خلص إليها الباحثون الإسرائيليون بشأن تأثير الربيع العربـي على القضية الفلسطينية والسلوك الإسرائيلي تجاه المقاومة، على النحو التالي:

1- تراجع فرص التوصل لتسوية سياسية للصراع.

2- تقلص قدرة إسرائيل على توجيه ضربات للمقاومة الفلسطينية.

الأردن وخطر تفجر الجبهة الشرقية

إن أحد مواطن القلق الإسرائيلي من الربيع العربي يتعلق بمصير النظام الأردني الحالي ومآل اتفاقية التسوية الموقعة معه، حيث يجمع الباحثون الإسرائيليون الذين عالجوا تداعيات الربيع العربي على الأردن على التالي:

أولا: يمثل الأردن تحت ظل نظام الحكم الحالي عمقا إستراتيجيا لإسرائيل، حيث يمنع اشتعال الجبهة الشرقية، ويمنح إسرائيل وقتا كافيا للاستعداد لمواجهة أي خطر يمكن أن يتهددها من الجهة الشرقية. من هنا فإن بقاء واستقرار نظام الحكم الحالي في الأردن يمثل مصلحة إستراتيجية عليا لإسرائيل.

ثانيا: يدرك النظام الأردني أن العلاقة مع إسرائيل تشكل أحد أهم ضمانات بقائه واستقراره، في حال تعرض لتهديد من الخارج، لكن قدرة إسرائيل على مساعدة النظام في حال تفجرت الأوضاع الداخلية محدودة للغاية.

ويقول البروفيسور إفرايم عنبار إن الأردن يمثل لإسرائيل منطقة عازلة (zone buffer)، تمنح إسرائيل إنذارا مسبقا قبل توجه أي طرف ثالث لشن عدوان عليها، منوها بأن تجربة الماضي دللت على أن إسرائيل لم تترد في التدخل لضمان بقاء النظام عندما تعرض للتهديد، لوعيها بأهمية بقائه على الأمن القومي الإسرائيلي، كما حدث عندما منع الجيش الإسرائيلي اجتياحا سوريا للأراضي الأردنية في أعقاب أحداث أيلول الأسود عام 1970 . [49]

وحسب عنبار، يعني سقوط النظام الحالي تحول الحدود مع الأردن إلى حدود معادية، تستبيحها الجهات التي تتربص بإسرائيل. ولا يفوت عنبار التذكير بأن خطورة الحدود مع الأردن لا تكمن في حقيقة أنها أطول حدود لإسرائيل مع دولة عربية فحسب، بل لأن هذه الحدود، بخلاف الحدود مع الدول العربية الأخرى، قريبة من الحواضر الهامة في إسرائيل، مثل القدس وتل أبيب وحيفا وغيرها، وهي الحواضر التي تضم الأغلبية الساحقة من المستوطنين. ويرى عنبار أن الملك عبد الله تمكن حتى الآن من المناورة والنجاة من آثار الربيع العربي، ولم تتأثر علاقاته بإسرائيل جوهريا بالثورات العربية، مع ذلك يحذر من أن النظام بات يواجه معارضة قوية. ويشير عنبار إلى أن نظام الحكم في الأردن يحاول تجنب

الظهور أمام الرأي العام الأردني بمظهر المتواطئ مع إسرائيل، من أجل إرضاء القوى الأردنية التي تناصب إسرائيل العداء. ويتوقع أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى مزيد من المتاعب للنظام الأردني، حيث يتوقع على نطاق واسع أن تضطلع الحركات الإسلامية بدور رئيس في إدارة شؤون سوريا المستقبل، وهذا ما قد يشكل محفزا للقوى الأردنية التي تطالب بتغيير طابع النظام.

ملاحظات الدكتور عوديد عيران، الباحث في "مركز أبحاث الأمن القومي" ورئيسه السابق، بشأن مصير النظام في الأردن على ضوء الثورات العربية، وتأثير ذلك على إسرائيل تكتسب أهمية خاصة، على اعتبار أنه سبق أن شغل منصب السفير الإسرائيلي في عمان، ويعد أحد أبرز الخبراء الإسرائيليين في مجال العلاقات مع الأردن. ويرى عيران أن مظاهر التدهور الاقتصادي في الأردن سبق أن أدت إلى تنظيم احتجاجات مطلبية كبيرة، حتى قبل تفجر الثورات العربية، لكنه يلحظ أن اندلاع الثورات العربية فاقم هذه الاحتجاجات وجعلها تطرح مطالب سياسية واضحة وصريحة، وهذا ما جعل الملك عبد الله يتعامل باهتمام كبير معها [50] .

ويرى عيران أن ما تتسم به الاحتجاجات في الأردن هو الانتقال من مرحلة المطالبة بتحسين أداء النظام إلى المطالبة بتغيير طابعه، مشيرا إلى أن ما شكل مفاجأة هو انضمام الأردنيين، الذين هم ليسوا من أصول فلسطينية، وينتمون لعشائر شرق الأردن للاحتجاجات. بل إن عيران يلحظ أن الأردنيين من أصول قبلية كانوا أكثر حماسا في المطالبة بالإصلاحات السياسية، مشيرا إلى أن أهمية انضمام القبائل للاحتجاجات تكمن في حقيقة أن النظام في الأساس يركن إلى نوعين من مصادر القوة، وهما: ولاء الجيش والأجهزة الأمنية من جهة، ودعم القبائل من جهة أخرى.

وأوضح عيران أن الملك في مسعاه لاحتواء الاحتجاجات أقدم على إدخال تعديلات على دستور 1952، مستدركا أن هذه التعديلات لا تؤثر على طابع دور الملك وصلاحياته، مشيرا إلى أن الملك يتجنب تعديل قانون الانتخاب المعمول به في الأردن، والذي يضمن أن تكون أغلبية النواب في المجلس التشريعي هم من ممثلي القبائل، الذين يؤيدون النظام، مع العلم أن أغلبية الأردنيين هم من أصول فلسطينية. ويرى عيران أن أحد مصادر التحدي الكبيرة التي تواجه النظام الأردني يكمن في تعاظم الدور الذي يلعبه الإخوان المسلمون في الاحتجاجات الأخيرة، حيث يرى عيران أن ما زاد من حماس جماعة الإخوان المسلمين للمطالبة بالإصلاحات السياسية هو

حجم الإنجازات التي حققتها الجماعة الأم في مصر وفي تونس.

ويرى عيران أن النظام الأردني يواجه أربعة تحديات رئيسية، وهي:

1- تدهور الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الأزمة العالمية.

2- تراجع فرص حل القضية الفلسطينية، وخشية النظام من فكرة الوطن البديل، لذا أبدى النظام حماسا كبيرا للعب دور في دفع المحادثات الاستكشافية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في عمان، مع العلم أن فشل هذه المحادثات سيعمل على تآكل رصيد الملك السياسي.

3- خروج الأمريكيين من العراق، والذي قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في العراق، تسهم بحد ذاتها في تدفق موجات من الهجرة العراقية للأردن، مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية، وهذا ما سبق أن أدى إلى مشاكل اقتصادية، تمثلت في تضخم وزيادة سكان المدن الرئيسية بشكل كبير، ولا سيما عمان.

4- الفوضى في سوريا يمكن أن تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار تدفع بموجات من المهاجرين السوريين إلى الأردن. في الوقت نفسه، فإن طابع النظام الذي سيحل في دمشق في حال سقط نظام الأسد سيؤثر على استقرار النظام الأردني.

وعلى صعيد العلاقة بين النظام الأردني وحركة حماس، يتوقع عيران ألا يكون لأحداث الربيع العربي تأثيرات جوهرية عليها، مشيرا إلى أنه لا يوجد ما يدفع للاعتقاد بأن الملك عبد الله سيوافق على طلب حماس بانتقال قيادتها للإقامة في عمان، إلا إذا اعتبر أن ذلك يمكن أن يحسن علاقته مع جماعة الإخوان المسلمين ويدفعها لتخفيف مطالب الإصلاح، أو إذا جاء ذلك في إطار استعداد قطر لتقديم مساعدات جدية للأردن. من هنا يرى عيران أن رهان قيادة حماس التي اضطرت لمغادرة سوريا على العثور على ملجأ في الأردن كان مبالغا فيه.

قدرة محدودة على مساعدة النظام

يشير عيران إلى أن إسرائيل تدرك حساسية الموقف الذي يمر به النظام الأردني وتسعى لمساعدته من ناحية سياسية، حيث إن قدرتها على مساعدته اقتصاديا محدودة جدا. ويشير إلى أن موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الاقتراح الأردني بعقد اللقاءات الاستكشافية مع ممثلي السلطة الفلسطينية في عمان يندرج في إطار الدعم السياسي لدور النظام، علاوة على أن إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف أفيغدور ليبرمان بأن أي جهة إسرائيلية ترى أن الأردن يمثل الدولة الفلسطينية لا

تخدم المصالح الإستراتيجية لإسرائيل، يمثل دعما للنظام في مواجهة الانتقادات التي توجه له من الداخل. ورغم أن عيران يرى أن قدرة إسرائيل على تقديم الدعم الاقتصادي للنظام الأردني محدودة، فإنه يرى في المقابل أن هناك ما يمكن أن تعرضه تل أبيب على عمان من أجل تخفيف الأزمات الاقتصادية، مثل تقديم مقترحات لتخفيف مشكلة المياه التي يعاني منها الأردن، بحيث تطبق بدعم دولي، مثل مشاريع تحلية المياه.

ويحذر عيران من أن بعض النخب اليمينية الإسرائيلية التي تعتقد أن سقوط النظام الحالي في الأردن يمكن إسرائيل من فعل ما تشاء في الضفة الغربية، على اعتبار أنه يمكن الزعم عندئذ بأن الدولة الفلسطينية قائمة بالفعل في الأردن، تخطئ خطأ جسيما. ويجزم عيران بأن سقوط النظام الحالي في عمان يعني وضع إسرائيل أمام مشاكل أمنية وإستراتيجية هائلة، لذا تكمن مصلحة إسرائيل في الحفاظ على النظام الأردني الحالي ودعم روافد استقراره وتقديم الدعم اللازم لذلك.

وينحي الدكتور أساف ديفيد، الباحث في معهد "ترومان" في الجامعة العبرية في القدس المحتلة، والمتخصص في مجال العلاقات الأردنية الإسرائيلية منحى عيران، ويحذر من خطورة قيام بعض المسؤولين الإسرائيليين بالرد على الانتقادات التي يوجهها الملك عبد الله لإسرائيل في الآونة الأخيرة. ويجزم ديفيد بأن الانتقادات التي يوجهها الملك تأتي للاستهلاك المحلي وتهدف بشكل أساسي إلى إرضاء الجمهور المحلي، ولا تعني أن هناك تحولا في نظرة النظام الأردني لإسرائيل حليفا هاما له [51] . ويرى ديفيد أن رد بعض المسؤولين الإسرائيليين، وإن كان من دون أن يعلنوا عن هوياتهم، على انتقادات الملك يمكن أن يفهم خطأ لدى دوائر داخل الأردن وخارجه معنية بإسقاط النظام الأردني، أن الغرب وإسرائيل قد رفع الغطاء عن النظام، مع العلم أنه لا خلاف على أن بقاء هذا النظام يمثل مصلحة إستراتيجية لإسرائيل.

أما الدكتور إفرايم سنيه [52] فيرى أن أهمية النظام الأردني على مدى عشرات السنين تكمن في أنه حال دون فتح جبهة شرقية ضد إسرائيل تشارك فيه دول عدة [53] . ويوضح سنيه أن الكابوس الذي كانت تخشاه إسرائيل بعد حرب العام 1973 هو أن تشن حرب ضدها عبر الحدود مع الأردن التي تمتد لأكثر من 500 كلم، لكنه يشير إلى أن هذا الخطر تلاشى فيما بعد، بسبب طابع العلاقة بين إسرائيل والنظام الأردني من جهة ودور الجيش والمخابرات الأردنية في منع انطلاق أي نشاط حربي

ضد إسرائيل انطلاقا من هذه الحدود. ويؤكد سنيه أن الآلاف من المستوطنين اليهود مدينون ببقائهم على قيد الحياة للجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية الأردنية في منع عمليات التسلل عبر الحدود.

ويرى سنيه أنه بعد انسحاب الجيش الأمريكي من العراق، هناك مخاطر أن تنبعث الجبهة الشرقية من جديد. وينصح سنيه بأن تعمل إسرائيل على إقناع الولايات المتحدة بتمويل مشروع لإقامة جدار إسمنتي على طول الحدود بين الأردن والعراق لمواجهة أي تحولات في المنطقة مستقبلا.

في إسرائيل يرون أنهم مدينون للنظام الأردني بتمكينهم من إدارة الصراع في مواجهة الفلسطينيين، حيث كانت صحيفة هآرتس قد كشفت بتاريخ 12-3-2007 النقاب عن أن هناك تعاونا أردنيا إسرائيليا في مجال التصدي للأنشطة التي يقوم بها زعيم الحركة الإسلامية داخل فلسطينيي 48 الشيخ رائد صلاح، والهادفة لمنع إسرائيل من مواصلة عمليات التهويد في القدس، مع العلم أن الأردن يحظر على الشيخ رائد ونائبه جمال الخطيب دخول الأراضي الأردنية.

وفي إسرائيل، هناك من يحذر من أن سقوط النظام الأردني سيؤدي إلى توجيه ضربة اقتصادية شديدة لإسرائيل، تتمثل في زيادة النفقات الأمنية الناجمة عن متطلبات تأمين الحدود الطويلة، مع كل ما يتطلبه ذلك من توفير تجهيزات عسكرية ولوجستية وتمويل عسكرة قوات كبيرة على طول الحدود.

ومع ذلك، هناك في إسرائيل قلة محسوبة على النخبة اليمينية ترى في أحداث الربيع العربي مسوغا للمطالبة بالإعلان عن الأردن دولة فلسطينية. وقد برز في هذا الصدد الدور الذي يقوم به الجنرال المتقاعد، والنائب عن حزب "الاتحاد الوطني" أرييه إلداد، الذي اعتبر أن الإعلان عن الأردن كالوطن القومي للفلسطينيين هو الذي سيمنع من أن ينتهى الملك عبد الله لنفس المصير الذي انتهى إليه كل من القذافي ومبارك [54] . وفي لهجة لا تخلو من التهديد، يحذر إلداد الملك الأردني من أنه في حال أقيمت دولة فلسطينية في الضفة الغربية، فإن هذا سيعزز شوكة الفلسطينيين في الأردن، مما سيدفعهم للتخلص من الملك والاستيلاء على مقاليد الأمور هناك. ويلفت إلى أن هناك تفاهما إستراتيجيا توصلت إليه رئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدا مائير عام 1948، عندما كانت تتولى موقعا قياديا في الوكالة اليهودية مع الملك الأردني عبد الله الأول، يقضي

بأن يعمل الطرفان على منع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، على اعتبار أن مثل هذه الدولة ستمثل تهديدا لكل من إسرائيل والأردن.

لكن رغم ما تقدم، تحرص الحكومة الإسرائيلية التي يسيطر عليها اليمين على النأي بنفسها عن هذه المواقف من منطلق إدراكها حجم إسهام النظام الأردني في خدمة المصالح الإستراتيجية لإسرائيل.

خلاصة

يرى الباحثون الإسرائيليون أن سقوط النظام الحالي في الأردن يحمل في طياته مخاطر إستراتيجية جمة لإسرائيل، بحيث سيؤدي هذا السيناريو إلى تفجر الجبهة الشرقية ويلغي المنطقة العازلة التي ظل الأردن يمنحها لإسرائيل والتي أبعدت أعداء إسرائيل عنها.

تنظيم "القاعدة" ومخاطر الدولة الضعيفة

ترفض الأدبيات الإسرائيلية بشكل قاطع الحكم الذي راج في أعقاب الثورات العربية من أن "القاعدة" وشركاءها من الأطراف الخاسرة من الربيع العربـي. ويستدل من ورقة العمل التي قدمها البروفيسور يورام شفايتسر، أبرز الخبراء في مجال التنظيمات الجهادية في إسرائيل لمركز "أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي أنه من السابق لأوانه تقبل هذا الحكم. ويشير شفايتسر إلى أنه رغم أن المجموعات الشبابية التي حملت أعباء الثورة في العالم العربـي تتبنى منظومات قيمية مختلفة تماما مع القيم التي تتبناها "القاعدة" وشركاؤها، على اعتبار أنها تؤمن بالديمقراطية والليبرالية وتؤيد مستويات منخفضة من العنف لتحقيق مطالبها، إلا أن الظروف التي سادت في الدول التي اندلعت فيها الثورات تمنح القاعدة الفرصة للعمل في ظروف مثالية [55] .

وينوه شفايتسر إلى أن تنظيم "القاعدة" بقيادة الدكتور أيمن الظواهري خليفة أسامة بن لادن، يقع تحت دائرة مراقبة ومتابعة ومطاردة تشارك فيها دول ومنظومات استخبارية عالمية، وهذا التحرك الدولي الواسع أحبط جهود هذا التنظيم الهادفة لتنفيذ عمليات ضد أهداف غربية. ويرى شفايتسر أن الظروف التي أسفر عنها الربيع العربـي ستوفر لتنظيم "القاعدة" وشركائه فضاءات ملائمة للعمل، وفي ظروف مريحة لم يكن هذا التنظيم يحلم بها، لا سيما في الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات.

ويزعم شفايتسر أن "القاعدة" وشركاءها تحاول الإفادة من حالة عدم الاستقرار التي أعقبت سقوط الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربـي، بالإضافة إلى تفكك الأجهزة الأمنية التي كانت تتصدى بفاعلية كبيرة لعناصر هذه التنظيمات، بالإضافة إلى استغلال غياب سلطة الحكم المركزي، مما يعني منح عناصر هذه التنظيمات ملاجئ آمنة تعمل فيها بدون إعاقة، علاوة على أن الإفراج عن عدد كبير من قادة هذه التنظيمات في أعقاب الثورات سيعزز قدرتها على العمل ويسمح لها بتجنيد المزيد من الأعضاء، وهذا ما يشكل عوائد خالصة لتنظيم القاعدة وشركائها.

ويرى شفايتسر ما يحصل في اليمن مثالا يعزز استنتاجه، حيث يقول إن "القاعدة" استغلت الأوضاع والفراغ السلطوي وعززت قوتها في جنوب البلاد وفي المدن المركزية، ووصل الأمر إلى حد فرضها السيطرة على مناطق بعينها، حيث إنها تتخذ من هذه المناطق نقاطا للانطلاق للعمل داخل

اليمن ومنها باتجاه الجزيرة العربية، مشيرا إلى أن قوة هذا التنظيم قد تعززت بعد تحرير الكثير من قادتها في السجون اليمنية.

وفيما يتعلق بليبيا، يرى شفايتسر أن التنظيمات التي تتقاطع مع "القاعدة" في الأفكار تستغل حالة عدم الاستقرار في تعزيز مكانتها، علاوة على تمكنها من الحصول على أسلحة دقيقة وهامة من مخازن القذافي. ويزعم شفايتسر أن عناصر "القاعدة" قاموا بنقل السلاح لخارج ليبيا، محذرا من أن الربيع العربي قد يسهم في تمكين "القاعدة" من ضرب أهداف لم ينجح في ضربها حتى الآن في الماضي، ولا سيما استهداف الطيران المدني العالمي على نطاق واسع ومؤثر.

ويزعم شفايتسر أن مصر يمكن أن تصبح نقطة انطلاق لعمل "القاعدة" ضد إسرائيل، مشيرا إلى أن نظام الرئيس مبارك حرص بشكل حثيث على التصعيد ضد "القاعدة"، ولم يتردد في تعقب التنظيم وقتل عناصره وسجنهم وتعذيبهم، موضحا أن مبارك نجح في تحقيق هدف إسرائيل الإستراتيجي، الذي يتمثل في منع عناصر هذه التنظيمات من الوصول للحدود مع إسرائيل.

ويرى شفايتسر أنه رغم أن حلم "القاعدة" بأن يخلف نظام مبارك نظام حكم إسلامي يعمل بالشريعة لم يتحقق، يرى في المقابل أن تفكك الأجهزة الأمنية المصرية ساعد "القاعدة" على العثور على موطئ قدم لها. ويستدرك شفايتسر قائلا إن ما قد يقلص من خطر "القاعدة" في مصر هو تحرك جماعة "الإخوان المسلمين" المحتمل ضد هذا التنظيم. ويرى أن صعود "الإخوان المسلمين"، ورغبتهم في الحفاظ على علاقات وثيقة مع الغرب سيجعلهم يحرصون على الحفاظ على معاهدة التسوية مع إسرائيل، وقد يعملون بالتعاون مع الجيش المصري على منع تحول سيناء إلى موطئ قدم للقاعدة وشركائها.

من هنا يفترض شفايتسر أن الحكم المصري الجديد لن يسمح لعناصر "القاعدة" بمواصلة ما يقومون به حاليا من استهداف لأنابيب الغاز التي تنقل الغاز من مصر لإسرائيل، علاوة على دور تنظيم القاعدة في تنفيذ عملية التسلل إلى مدينة إيلات في أغسطس/آب 2011 التي أسفرت عن مقتل ثمانية من الجنود والمستوطنين. ويرى شفايتسر أن تحرك "الإخوان المسلمين" المحتمل ضد "القاعدة" ينسجم تماما مع ما تقوم به حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، وتحرص على منع عناصر التنظيمات الجهادية التي تتقاطع في أفكارها مع "القاعدة" من العمل ضد إسرائيل

انطلاقا من قطاع غزة. وهو يشير إلى أن الأنظمة والحركات المعادية لإسرائيل مثل سوريا وحزب الله حرصت أيضا على منع عناصر "القاعدة" من العمل ضد إسرائيل انطلاقا من المناطق التي تسيطر عليها خشية أن تجرها إلى مواجهات غير مخطط لها مع إسرائيل.

لا يساور شفايتسر أدنى شك من أن الزلزال الذي شهده العالم العربي يضع إسرائيل أمام تحديات هائلة لم تكن قائمة من قبل على صعيد نشاط جماعات "الجهاد العالمي". ويرى أن الثورات العربية بلورت واقعا تمتعت فيه "القاعدة" وشركاؤها بفضاء عمل واسع ومنحتها فرصة لتجنيد المزيد من الأتباع، إلى جانب الحصول على سلاح متطور، وهذا ما يعزز قدرتها على العمل في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف الحكم في الدول العربية. ويستنتج شفايتسر أن ما تقدم قد يمثل بيئة تساعد "القاعدة" وشركاءها على العمل ضد إسرائيل في ظروف مثالية. ومما يعده مفارقة، يكرر شفايتسر، القول بأن العامل الوحيد الذي قد يقلص خطر "القاعدة" هو أن تتبنى الحكومات التي سيسيطر عليها الإخوان المسلمون سياسة مناوئة لهذا التنظيم عبر إصرارها على احتكار استخدام القوة.

مخاطر الدولة الضعيفة

يجزم الباحثون الإسرائيليون بأن خطر تنظيم "القاعدة" في أعقاب الثورات العربية مرتبط بشكل أساسي بحالة الضعف التي أصابت الدول التي شهدت ثورات، ولا سيما اليمن ومصر وليبيا.

ويفترض البروفيسور إفرايم عنبار أن مظاهر التدهور الاقتصادي وانعدام الاستقرار السياسي ستتواصل في الدول العربية التي شهدت ثورات، مشيرا إلى أن عدم وجود بنية قانونية وتنظيمية للقطاع العام سيسهم في منعه من لعب دور مركزي في تحسين الأوضاع الاقتصادية، علاوة على أن عدم الاستقرار سيؤثر سلبا على قدرة الدول على إدارة تجارة مفتوحة وجلب استثمارات خارجية، وهذا ما سيقلص من قدرة الحكم على الاستجابة لمطالب الجماهير، ولا سيما في مجال الصحة والتعليم. ويضرب مثالا على ذلك اليمن وليبيا، متوقعا أن يحول هذا الواقع هذه الدول إلى دول "فاشلة" [56] .

ويحذر عنبار من أن الإشكاليات التي يمكن أن تسببها الدول الفاشلة لإسرائيل يمكن أن تكون كبيرة، على اعتبار أن هذه الدول تتسم بغياب القدرة على احتكار استخدام القوة، مما يعني إتاحة المجال للتنظيمات

المسلحة، مثل "القاعدة" للعمل بحرية. ويحذر عنبار من أن الدول الضعيفة تكون أقل سيطرة على أجهزتها الأمنية، لذا يكون هناك خوف من أن يكون مخزونها من السلاح التقليدي وغير التقليدي عرضة للسيطرة من الجماعات المسلحة المناوئة لإسرائيل لاستخدامها في ضربها. ويدعي عنبار أنه بعد سقوط القذافي وصلت أسلحة ليبية مطورة لقطاع غزة وسيناء. يشدد عنبار على أن ما يفاقم المأزق الإسرائيلي حقيقة أنه ليس بالإمكان ممارسة الردع في مواجهة الدول الضعيفة والفاشلة، لإجبارها على العمل ضد الجماعات المسلحة التي تمارس العمل المسلح ضد الأهداف الإسرائيلية.

ويتفق البروفيسور إفرايم كام مع عنبار في تحذيره من مخاطر "الدولة الضعيفة" في العالم العربـي في عصر الثورات. ويرى كام أن الضعف الذي أصاب عددا من الدول العربية في أعقاب الثورات يمثل تهديدا لإسرائيل، لأنه يعني عدم قدرة الحكم المركزي فيها على ممارسة صلاحياته ونفوذه، مما يساعد تنظيمات معادية لإسرائيل على العثور على موطئ قدم سهل في أقل قدر من الممانعة. ويسمح هذا الواقع لقوى إقليمية بالتدخل في شؤون هذه الدولة وإقامة علاقات مع المليشيات المسلحة لكي تعمل ضد إسرائيل . [57]

ويجمل كام سمات النظام في الدول الضعيفة في الخصائص التالية:

1- صراع بين القوى داخل النظام.
2- عدم وجود قيادة مركزية.
3- تأثير طاغ للجماهير.
4- بروز المليشيات المسلحة.

خلاصة

كان القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت عام 2006 واضحا وجليا، وينص على التعامل مع تنظيم "القاعدة" وما أسماه القرار بـ"منظمات الجهاد العالمي"، كأحد مصادر التهديد الخارجي ذات التأثير الإستراتيجي على الدولة. وشمل القرار تخصيص موارد لمواجهة هذا التهديد، حيث كلف جهاز المخابرات للمهام الخارجية "الموساد" بالإشراف على مواجهة هذه التنظيمات. وقد عزز هذا القرار العمليات التي نفذتها "القاعدة" وجماعات قريبة منها ضد أهداف إسرائيلية في أفريقيا وانطلاقا من جنوب لبنان.

من هنا يكتسب التحذير من تعاظم أنشطة "القاعدة" في عصر الثورات العربية أهمية خاصة، ويزيد الأعباء على كاهل جهاز الموساد، الذي

كلف بملفات كبيرة، على رأسها مواجهة البرنامج النووي الإيراني.

إسرائيل في مواجهة تبعات الضعف الأمريكي

إن واحدة من أهم القضايا التي شغلت مراكز الأبحاث الإسرائيلية في أعقاب الثورات العربية تمثلت في محاولة رصد تأثير هذه الثورات على دور الولايات المتحدة في المنطقة، وانعكاسات التحول في مكانتها على إسرائيل. فلا خلاف بين الباحثين الإسرائيليين على أن العلاقة مع الولايات المتحدة تعد أحد أهم ركائز "الأمن القومي" الإسرائيلي، وبالتالي فكلما تراجعت مكانة الولايات المتحدة تضرر الأمن القومي الإسرائيلي كثيرا. ويجمع الباحثون الإسرائيليون على أن الثورات العربية قد أدت بالفعل إلى إحداث تآكل كبير في مكانة الولايات المتحدة، في حين يحمل معظمهم سياسات إدارة الرئيس أوباما المسؤولية عن التدهور في مكانة الولايات المتحدة، وبالتالي التدهور في مكانة إسرائيل.

ويرى البروفيسور إفرايم عنبار أن الرئيس أوباما يتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية عن تراجع مكانة الولايات المتحدة، لأن سياساته في المنطقة قلصت من مستوى ثقة حلفاء واشنطن العرب في المنطقة بإدارته، ولا سيما في أعقاب رفعه الغطاء الأمريكي عن الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك [58] . ويرى عنبار أن التخلي عن مبارك لم يكن الخطأ الوحيد الذي أقدم عليه أوباما، بل يرى أن تحرك إدارته للإطاحة بحكم معمر القذافي في ليبيا لم تكن خطوة صائبة، على اعتبار أن القذافي لا يستحق هذه المعاملة لأنه تطوع بالتخلي عن مخزونه من أسلحة الدمار الشامل عام 2003، وبالتالي كان مثالا للقادة الذين يضبطون سلوكهم وفق الخطوط الحمراء الأمريكية.

ويوضح عنبار أن تراجع مكانة الولايات المتحدة في المنطقة يعني بشكل أساسي تراجع قوة الردع الإسرائيلية، حيث يؤكد أن العلاقة مع أمريكا كانت من أهم مقومات قوة الردع الإسرائيلية، مشيرا إلى أن قوة الردع لا ترتبط فقط بقوة إسرائيل العسكرية وقدرتها على حسم الحروب والمواجهات المحدودة، بل أيضا تتأثر بمكانة الولايات المتحدة في المنطقة. وحسب عنبار، فإن التقارب الكبير بين إسرائيل والولايات المتحدة والاعتقاد السائد بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن إسرائيل في أية مواجهة شكل بحد ذاته عنصرا مركزيا في الردع الإسرائيلي وجعل الدول الأخرى تأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى وضعها مسألة التصعيد مع إسرائيل على جدول أعمالها. ويوضح عنبار أنه رغم قوة إسرائيل العسكرية ومنعتها الاقتصادية، تبقى دولة صغيرة ذات مصادر محدودة، مما يعني أن قدرتها على مواجهة

التحديات الخارجية تتطلب الركون إلى تأييد حليف قوي، وهذا تبرز الحاجة للولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير عنبار إلى أن إسرائيل لم تسع يوما لتكون جزءا من المنظومة الإقليمية لإدراكها التباينات القائمة بينها وبين الدول العربية، وبسبب طابع نشأتها وبتأثير عشرات السنين من الصراع المتواصل في المنطقة. ويخلص عنبار إلى الاستنتاج الذي يرى أنه يتوجب أن تصل إليه دوائر صنع القرار في تل أبيب هو العمل على تعميق التحالف مع أمريكا، رغم تراجع حضورها في المنطقة، مشيرا إلى أنه لا يوجد ثمة خيار أمام تل أبيب سوى تمتين هذا التحالف.

لم يفت عنبار توصية صناع القرار بمساعدة الولايات المتحدة على استعادة مكانتها في المنطقة أو بعضها، وذلك من خلال صياغة السياسة الخارجية لإسرائيل، بحيث تستوعب الخلافات في الرأي وحتى في المصالح مع الولايات المتحدة. ولا يفوت عنبار التذكير بأنه كلما استعادت الولايات المتحدة مكانتها، تمكنت إسرائيل من التخلص من العزلة الإقليمية التي علقت بها، على وجه الخصوص في أعقاب ثورات الربيع العربي. ويرى عنبار أن عزاء إسرائيل الوحيد أن تطورات الربيع العربي دللت على أن إسرائيل هي الحليف الأوحد لأمريكا في المنطقة الذي يمكن الوثوق به. ولكي يدلل على ما يقول يتوقع عنبار أنه قد يأتي اليوم الذي لا تتمكن فيه الطائرات وحاملات الطائرات الأمريكية من الهبوط والرسو إلا في المطارات والموانئ الإسرائيلية، بعد أن تكون مطارات وموانئ الدول العربية التي كانت حليفة لأمريكا والغرب قد أغلقت أمامها.

نقل الاهتمام إلى جنوب شرق آسيا

ورغم أن الجنرال المتقاعد داني روتشيلد يتفق مع عنبار في التشديد على أهمية وحيوية العلاقة مع أمريكا كمركب أساس في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، إلا أنه يرى في المقابل، أن الولايات المتحدة لن يكون بوسعها استعادة مكانتها في المنطقة. ويشير روتشيلد إلى العامل الاقتصادي، كأهم محدد للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما، وتحديدا في كل ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط [59] .

ويرى أن الثورات العربية تزامنت مع تحول في موقف الإدارة الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط، حيث إن واشنطن قلصت اهتمامها بهذه المنطقة لدواع اقتصادية، وانتقلت بدلا من ذلك للتركيز على منطقة جنوب شرق آسيا. ويوضح أن القوى العظمى تأخذ بعين الاعتبار لدى بلورة

إستراتيجياتها مسألة ضمان مصالحها الاقتصادية، وبالتالي لم تتردد الإدارة الأمريكية في الحوار مع الصين، وفتح حوار مع الإسلاميين في المنطقة، حيث يشير إلى أن الأزمات الاقتصادية تدفع أحيانا نحو فتح حوار مع الخصوم على حساب الحلفاء التقليديين، وذلك لضمان الاستقرار الإستراتيجي في المناطق التي تضم المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

وحسب روتشيلد، فإن الإدارة الأمريكية فزعت عندما وجدت أن الصين تعمل على زيادة تأثيرها في منطقة جنوب شرق آسيا، علاوة على محاولتها إملاء سياقات محددة في المنطقة تهدد المصالح الاقتصادية الأمريكية، وهذا ما دفع إدارة أوباما إلى استنتاج مفاده أن مصالح أمريكا الحيوية باتت مهددة بالخطر في هذه المنطقة. ويشير روتشيلد إلى أن هذا الاستنتاج دفع أوباما والقيادة العسكرية الأمريكية إلى نقل مركز الاهتمام الأمريكي من الشرق الأوسط إلى آسيا. ويوضح روتشيلد أن العامل الذي يعزز هذا الاتجاه هو رغبة أوباما في إعادة انتخابه مجددا، مما يجعله حريصا على عدم حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية.

ويرى روتشيلد أن قرار الرئيس أوباما بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة بنقل جزء من القوات الأمريكية المرابطة في أوروبا لجنوب شرق آسيا، يعكس الأهمية التي باتت تنظر بها واشنطن لهذه المنطقة. ويؤكد أن أوضح دليل على طابع التحولات الإستراتيجية على السياسة الأمريكية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية هو تصريح وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا الذي شكك في حيوية بقاء حلف الناتو، مع العلم أن هذا الحلف كان حجر الأساس في الإستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ويحذر روتشيلد من أن غياب الدول العظمى عن الشرق الأوسط يسهم في نتيجتين أساسيتن، هما: عدم استقرار المنطقة، وتعاظم تأثير الإسلام السياسي، منتقدا عدم حرص إدارة أوباما على تبني إستراتيجية واضحة ومؤثرة لمواجهة مشاكل الشرق الأوسط، لا سيما الأصولية الإسلامية وغياب التطور الاقتصادي الاجتماعي السياسي، الذي يرى أنه يضمن بحد ذاته تعاظم التيارات الإسلامية.

ومثله مثل معظم الباحثين الإسرائيليين، ينتقد روتشيلد قرار الإدارة الأمريكية فتح حوار مع الحركات الإسلامية، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة تمنحها الشرعية، في الوقت الذي لا تبذل فيه واشنطن جهودا كافية لإحياء المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهذا ما يزيد بدوره تأثير الحركات الإسلامية. وهنا يتجاهل روتشيلد دور الحكومات الإسرائيلية

المتعاقبة في إحباط أي فرص للتوصل لتسوية سياسية للصراع، عبر الإصرار على استيطان الأرض وتهويدها ورفض الوفاء بأبسط متطلبات تسوية الصراع، وذلك في الوقت الذي لم يكن فيه للحركات الإسلامية تأثير على دوائر صنع القرار في العالم العربي. يبدي روتشيلد تشاؤما إزاء فرص نجاح الإدارة الأمريكية في مواجهة التحديات الناجمة عن الثورات العربية، ويعتبر أن ذلك ليس مضمونا.

المال العربي لضمان البقاء ضمن الدائرة الأمريكية

وعلى درب من سبقه، يحمل الدكتور عوديد عيران، الباحث في "مركز دراسات الأمن القومي"، إدارة أوباما المسؤولية عن تراجع مكانة الولايات المتحدة، ويتفق مع روتشيلد على أن الأزمة الاقتصادية العالمية لا تساعد الإدارة الأمريكية على الاهتمام بالمنطقة، وبالتالي استعادة نفوذها من جديد [60] . ويرى عيران أن الذي يزيد من صعوبة تحرك إدارة أوباما في المنطقة الانسحاب الأمريكي من العراق وقرار الانسحاب من أفغانستان. وحسب عيران، فإنه رغم سقوط الأنظمة المتحالفة مع الغرب، ستكون إدارة أوباما مستعدة لإجراء حوار إستراتيجي مع كل الأطراف الفاعلة في الساحة العربية، بحيث تسعى لأن تضمن نتيجة هذا الحوار الحفاظ على مصالح واشنطن الحيوية. ويستدرك عيران أن جعل مثل هذا الحوار حيويا يتطلب من واشنطن أن تقوم بمد يد العون للدول العربية التي اندلعت فيها الثورات، وهذا ما لا تستطيع الإدارة الوفاء به، نظرا للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالولايات المتحدة.

من هنا، لا يستبعد عيران أن تتوجه إدارة أوباما إلى دول الخليج، وتحديدا السعودية لتطلب منها تقديم يد العون للدول العربية التي احتضنت الثورات، بحيث تربط المساعدات السعودية ببقاء هذه الدولة ضمن الدائرة الأمريكية. ويتوقع عيران أن أي موافقة سعودية على الطلب الأمريكي ستكون مشروطة بموقف أمريكي حازم تجاه إيران، وعدم توجيه انتقادات بشأن غياب الممارسة الديمقراطية في السعودية ودول الخليج. من ناحية ثانية، يرى عيران أن أحد أهم ما ستسعى الولايات المتحدة لتحقيقه هو ألا تسهم الثورات العربية في اشتعال جذوة الصراع العربي الإسرائيلي، لا سيما في أعقاب الانتصار الكبير الذي حققه الإخوان المسلمون في الانتخابات الأخيرة.

من ناحيته يرى البروفيسور إفرايم كام، نائب مدير "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي أن توجه الولايات المتحدة لفتح حوار مع

الإسلاميين يندرج في إطار سعيها لتقليص الأضرار الناجمة عن الثورات العربية [61] . وينوه إلى أن صناع القرار في واشنطن يدركون أن مكانة الولايات المتحدة تراجعت في أعقاب الثورات العربية، حيث إن الرأي العام في العالم العربي نظر للولايات المتحدة كالطرف الذي تحالف مع الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي، مما جعلها في موقف ضعيف في مواجهة الحركات الإسلامية التي باتت معنية بحوارها. ويستدرك كام بأنه لا توجد ضمانة لنجاح الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها من الحوار مع الإسلاميين، لا سيما انتزاع التزام واضح وصريح منهم باحترام معاهدات التسوية مع إسرائيل، على اعتبار أن الالتزام بهذه المعاهدات يشكل مقوما هاما من مقومات الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة.

تحريض أمريكا على خيار القوة

وهناك من الباحثين الإسرائيليين من ربط بين تراجع مكانة الولايات المتحدة، وتخلي إدارة أوباما عن تفضيل خيار القوة كأحد الخيارات التي تطرح لمعالجة التهديدات. وقد وظف هذا الربط لتحريض الإدارة الأمريكية على الإقدام على خطوات عسكرية تهدف في النهاية إلى تحقيق المصلحة الإسرائيلية. فحسب الجنرال المتقاعد رون تيرا، "فإن تخلي إدارة أوباما عن خيار القوة العسكرية أدى إلى تراجع دور الولايات المتحدة كمهندسة للجغرافيا السياسية في المنطقة [62] . ويحذر تيرا من أن عدم تحرك الولايات المتحدة للتصدي للمحاولات الإيرانية في التغلغل في العراق وعدم قيامها بضرب المنشآت النووية الإيرانية سيسهم في فتح شهية الحركات الإسلامية السنية الصاعدة للحكم في أعقاب الثورات العربية لتحدي الإدارة الأمريكية والعمل ضد مصالحها. بمعنى أن تيرا يقول للإدارة الأمريكية بشكل غير مباشر: إن كنتم معنيين بالحفاظ على مصالحكم في أعقاب الثورات العربية، وإذا أردتم إرسال تحذير قوي للحركات الإسلامية في مصر وغيرها، فعليكم أولا ضرب إيران لتحقيق الردع. ومن الواضح أن الاستجابة الأمريكية لمثل هذه الدعوة تعني تحقيق هدف إسرائيل المهم المتمثل في التخلص من البرنامج النووي الإيراني، الذي يعد في تل أبيب تهديدا وجوديا من الطراز الأول. ولكي يدلل على خطورة غياب القوة كخيار في مواجهة إيران، يقول تيرا إنه من الصعب أن نشير إلى خطوات عملية تقدم عليها إدارة أوباما لمنع سقوط اليمن والعراق ولبنان في أيدي إيران، حيث إن هذه الإدارة ترى أن مواجهة هذه التهديدات يجب ألا يؤدي إلى تحملها أية مخاطر.

ولكي يكرس هذا التصور، يحذر تيرا من أن حلفاء أمريكا باتوا قلقين من قدرتها على تحقيق مصالحها، وأصبحوا يتعاملون على أساس الفراغ الذي تركته واشنطن، وقد تجلى ذلك في قيام السعودية بما لم تقدم عليه في الماضي من تدخل عسكري مباشر في البحرين. ويحذر تيرا من أن تراجع الثقة بالولايات المتحدة يجب أن يقلق إسرائيل أيضا، حيث يرى أن إسرائيل باتت غير قادرة على تحديد خريطة المصالح التي على أساسها تتحرك الولايات المتحدة في المنطقة، مشيرا إلى أن هناك شكوكا حقيقة إن كانت إدارة أوباما ترى نفس المخاطر التي تراها إسرائيل.

ويدعي تيرا أن السياسة الأمريكية في المنطقة باتت تعاني من تراجع ما أسماه بـ"الفاعلية الإستراتيجية"، وهذا ما جعل كلا من حلفاء وأعداء واشنطن يعتقدون أنه بالإمكان تجاهل الإرادة الأمريكية دون أن يترتب على ذلك نتائج ما، حيث إن الولايات المتحدة لم تعد تحاول التأثير على ما يجري في المنطقة. ويضرب تيرا عددا من الأمثلة، منها: عدم محاولة الولايات المتحدة إفشال تشكيل حكومة موالية لحزب الله في لبنان، وعدم التحرك عندما أطيح بقيادة الجيش التركي الموالية للغرب، والسماح بالتوصل لاتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس دون أن يتم الرجوع للولايات المتحدة.

إسرائيل.. عبء على أمريكا أم ذخر لها؟

إن كثيرا من الباحثين الإسرائيليين يرون أن تعاظم النفقات الأمنية التي تتطلبها مواجهة التحديات الناجمة عن الربيع العربـي، يعني زيادة موازنة الأمن الإسرائيلية بشكل جوهري، مما يعني أن الربيع العربـي سيسهم في تعميق ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة، رغم ضعف الأخيرة، وهو ما يسهم، حسب هؤلاء الباحثين، في تقليص استقلالية القرار السياسي الإسرائيلي.

ويرى الباحث في الشؤون الإستراتيجية عومر جندلر أن إسرائيل لا يمكنها أن تزيد موازنة الأمن بشكل كبير من دون مساعدة خارجية، لا سيما في ظل الأزمة الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، حيث إن قدرة إسرائيل على تجنيد ضمانات مالية لتمويل متطلبات الأمن التي يرجح أنها ستتعاظم بسبب الربيع العربـي، محدودة جدا، وهو ما يعني أن الخيار الوحيد المتاح أمام إسرائيل يتمثل بالتوجه للولايات المتحدة لمطالبتها بزيادة المساعدات الأمنية بشكل كبير [63] . ويرى جندلر أن طلب مساعدات أمريكية يعني زيادة ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة بشكل يقلص من هامش المناورة السياسية لدى صناع القرار في تل أبيب، مشيرا إلى أن إسرائيل- تحت القيادة اليمينية- سعت في الأعوام الماضية إلى تقليص

ارتباطها الاقتصادي بالولايات المتحدة إلى حد كبير.

ويوضح أن تداعيات هذا الواقع ستكون أشد في ظل وجود رئيس أمريكي يتخذ موقفا نقديا من سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية، كما هو الحال مع الرئيس باراك أوباما. ويحذر جندلر من أنه بينما يزداد ارتباط إسرائيل بأمريكا تتدهور مكانتها في العالم العربي، حيث ينظر العرب إليها كالطرف الذي ساعد أنظمة الاستبداد والديكتاتورية، وبالتالي يرى أن هناك أساسا لافتراض أن الولايات المتحدة ستلجأ للضغط على إسرائيل من أجل استعادة مكانتها في العالم العربي [64] . ويلفت جندلر إلى أن زيادة المساعدات الأمنية لإسرائيل سيفضي بحد ذاته إلى مخاطر اقتصادية، حيث ينوه إلى أن هذه المساعدات ستكون مشروطة بوجوب التزام إسرائيل بشراء الصادرات الحربية الأمريكية وتفضيلها على الصادرات الحربية الإسرائيلية نفسها، وهذا يمس بقدرة الصناعات العسكرية الإسرائيلية على التنافس وقدرتها على تحقيق أرباح.

وهناك من المحللين الإسرائيليين من يرى أن زيادة النفقات الأمنية ستحول إسرائيل إلى عبء على الغرب وعلى الولايات المتحدة تحديدا. ويقول الباحث في الشؤون العسكرية رون بن يشاي إن الثورات في العالم العربي تبرز إسرائيل عبئا وليس ذخرا إستراتيجيا للغرب، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع في مستوى التزام الغرب بدعم إسرائيل. لكن صناع القرار في تل أبيب ومعهم بعض الباحثين يصلون إلى استنتاج مغاير تماما، معتبرين أن الثورات العربية تدلل على أهمية الرهان على إسرائيل بوصفها الحليف الأوحد القوي الذي تبقى للغرب في المنطقة. ويقول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن التحولات في العالم العربي تفرض على الغرب تقديم الدعم المادي لإسرائيل، على اعتبار أنها تمثل "واحة ديمقراطية واستقرار في منطقة غير مستقرة"، وهذا ما يمثل خدمة إستراتيجية للولايات المتحدة والغرب. وقد تجند عددا من الباحثين الإسرائيليين للتدليل على صوابية وجهة نظر نتنياهو هذه.

ويرى يورام إيتنغر رئيس مركز الأبحاث "بمحشفاه" المختص في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أن التحالف مع إسرائيل هو الذي يمكن واشنطن من تقليص الأضرار الناجمة عن قرار الرئيس أوباما الخاطئ بمطالبة الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك بالتنحي. ويوظف إيتنغر فزاعة الإسلاميين كي يدلل على حيوية رهان الولايات المتحدة على دور إسرائيل، حيث يقول إن تولي الإسلاميين مقاليد الحكم في العالم العربي سيمثل ضربة قاصمة

لاستقرار المنطقة، وهو ما يعني أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي بإمكان الغرب، وتحديدا الولايات المتحدة الاعتماد عليها في تحقيق مصالحه [65] . ويظهر من خلال طرح الباحثين الإسرائيليين رغبة واضحة في توظيف السلوك الأمريكي في المنطقة أثناء الثورات العربية في إضعاف الرئيس أوباما داخليا عبر تأجيج الرأي العام الأمريكي ضده، وتصويره على أنه أسهم في توفير الظروف المواتية لسيطرة الإسلاميين على مقاليد الأمور في العالم العربـي، والتشديد على أن تحقق هذا السيناريو سيضر بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وقد زعم إيتنجر أن سياسة أوباما ستمكن "الإسلام المتطرف من الإضرار بالمصالح الغربية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي والسودان والأردن"، مدعيا أن هذه التحولات تأتي في ظل إقدام الولايات المتحدة على خطوات تعكس ضعفها، لا سيما انسحاب قواتها من العراق وقرار إدارة أوباما تحديد موعد للانسحاب من أفغانستان . [66]

ويحذر إيتنغر من أن توفير الأرضية للإسلاميين للوصول للحكم في ظل هذه التحولات ستكون مخاطره كبيرة، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه حتى لو لم يصل الإسلاميون للحكم وظلت بعض الأنظمة المساندة لأمريكا في الحكم، فإنها ستتأثر بالأجواء السائدة وستتخذ مواقف متشددة من إسرائيل والولايات المتحدة. ويصل الباحث الإسرائيلي آرييه شفيت إلى حد "رثاء" الولايات المتحدة، بسبب الصعود المتوقع للإسلاميين، مستذكرا أن الولايات المتحدة تنتظر نفس المصير الذي انتهى إليه الاتحاد السوفياتي عام 1989، معتبرا أن وصول الإسلاميين للحكم يعني بداية "غرق" سفينة الغرب بأسره . [67]

خلاصة

يمكن أن نخلص من خلال عرض اتجاهات الباحثين الإسرائيليين في محاولة رصد تأثير الربيع العربـي على مكانة الولايات المتحدة في المنطقة وعلى علاقتها بإسرائيل إلى النتائج التالية:

1- إجماع الباحثين الإسرائيليين على تراجع مكانة الولايات المتحدة وضعف دورها في المنطقة كنتاج للربيع العربـي.

2- تراجع مكانة الولايات المتحدة سيزيد من عزلة إسرائيل الإقليمية وسيمس بشكل جذري بقوة ردعها.

3- الرهان الإسرائيلي على أن تنجح الإدارة الأمريكية في تجنيد دعم مالي عربـي للدول التي احتضنت الثورات بحيث يكون مشروطا بمواصلة

الارتباط بالمحور الأمريكي.

4- تراجع قدرة إسرائيل على اتخاذ قرارات مستقلة نتيجة زيادة ارتباطها بالمساعدات الأمريكية، وذلك بسبب حاجتها لتغطية الفاتورة المتعاظمة للنفقات الأمنية الهادفة لمواجهة التداعيات السلبية للربيع العربـي.

العلاقة التركية الإسرائيلية في ضوء الربيع العربي

لا تكاد تخلو ورقة عمل أعدت في مركز أبحاث إسرائيلي بشأن تداعيات الربيع العربـي ولم تتضمن إشارة إلى تأثيره على العلاقات التركية الإسرائيلية. وقد تفاوتت تقييمات الباحثين الإسرائيليين بشأن تأثير الربيع العربـي على العلاقات مع تركيا بوضوح، فمن الباحثين من رأى أن الربيع العربـي سيزيد من ميل تركيا نحو مزيد من العداء تجاه إسرائيل، وبالتالي يتوجب على إسرائيل أن تتعامل معها كعدو عبر استغلال التحديات التي تواجهها أنقرة وتعزيزها، ومنهم من رأى أنه رغم أن حكومة أردوغان ستواصل التشدد تجاه إسرائيل، فإن الربيع العربـي قد يؤدي إلى التقاء مصالح بين الجانبين قد يسهم في تخفيف مستوى التوتر بينهما.

توظيف الورقة الكردية ضد تركيا

يرى ألون لئيل رئيس تحرير المجلة البحثية "سيكور مموكاد"، الذي شغل في الماضي منصب وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية وسفير إسرائيل في أنقرة أن الربيع العربـي زود رئيس الوزراء التركي أردوغان بالمزيد من الحوافز لزيادة التعبير عن عدائه لإسرائيل والعمل على إحراجها. وهو يجزم بأن الأتراك معنيون بتصعيد المواجهة ضد إسرائيل من أجل تسجيل نقاط لصالحهم في الساحتين العربية والإسلامية، وذلك لكي تبدو حكومة أردوغان كالطرف الذي تمكن من التصدي لإسرائيل، في الوقت الذي تعاونت معها دول عربية، وذلك بهدف مراكمة القبول لدى الرأي العام العربـي وتوظيف ذلك في التسلل للعالم العربـي في ظروف مثالية [68] .

ويرى لئيل أنه إزاء السلوك التركي، يتوجب على إسرائيل أن تقدم أولا على توسيع تحالفها مع الدول التي هي في حالة خصومة إستراتيجية مع تركيا، مثل: اليونان وقبرص وبقية دول البلقان، علاوة على الحرص على عدم تسرب أي معلومات استخبارية أو تقنية لتركيا عبر حلفاء مشتركين للدولتين. ويذهب لئيل بعيدا عندما يدعو صراحة إلى عدم تردد إسرائيل في إيذاء تركيا عبر تعظيم التحديات التي تواجهها، وعلى رأس ذلك مد حزب العمال الكردستاني بالسلاح والمال من أجل تمكينه من إنهاك تركيا، وذلك لمنع حكومة أردوغان من التفرغ للعمل ضد إسرائيل في المنطقة. وينصح لئيل صناع القرار في تل أبيب بعدم الاستثمار في الجهود الهادفة لإصلاح ذات البين مع حكومة أردوغان، والتركيز على الخطوات التي بإمكانها أن تبين للأتراك أن إسرائيل قادرة أيضا على إلحاق أكبر الضرر بهم. الجنرال عوزي

ديان، الذي شغل في الماضي منصب نائب رئيس هيئة أركان الجيش ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، ورئيس مجلس الأمن القومي يذهب إلى ما ذهب إليه لئيل، ويدعو إلى استعادة زمام المبادرة في مواجهة تركيا، بحيث يرى أنه يتوجب طرح مبادرة تقوم على الدعوة لإقامة وطن قومي للأكراد. ويضيف "عدد الأكراد 30 مليون نسمة، وحقهم في دولة لا يقل عن حق الفلسطينيين في دولة، وهكذا نقوم بتصدير الأزمة لكل من تركيا وإيران وسوريا" [69] .

وإن كان البروفيسور عنبار لا يتبنى كل التوصيات التي صدرت عن لئيل وديان، إلا أنه في المقابل يتفق معه في توصيف الخلفية التي تنطلق منها السياسات التركية في أعقاب الربيع العربـي. ويرى أن تركيا تتخذ مواقف عدائية من إسرائيل وتعلن دعمها لحماس، كجزء من سعيها لممارسة تأثير على ما يجري في المنطقة، كما يدخل في ذلك حرصها على تعزيز تأثيرها في دول البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، بفعل تأثير التوجهات العثمانية الجديدة [70] . ويعتبر عنبار أن أوضح دليل على ذلك تهديدات أردوغان بأن يرافق الأسطول التركي الأساطيل المتجهة لفك الحصار عن قطاع غزة.

وحسب عنبار، فإن ما يزيد من شهية تركيا لفتح المزيد من المواجهات مع إسرائيل هو سعيها للعب دور الدولة الضامنة لوصول الطاقة إلى أوروبا، لذا لم تتردد في تهديد قبرص بسبب تعاونها مع إسرائيل بشأن التنقيب عن الغاز في البحر الأبيض المتوسط. وفي مسعى واضح للتحريض على تركيا لا يستبعد عنبار أن تلجأ تركيا لاحتلال ما تبقى من قبرص على غرار الخطوة التي أقدمت عليها عام 1974 عندما احتلت الجزء الشمالي من الجزيرة، معتبرا أن مثل هذا السيناريو سيشكل ضربة قوية لمصالح الغرب الاقتصادية والإستراتيجية، مدعيا أن المشاكل الاقتصادية التي تغرق فيها اليونان لن تجعلها قادرة على التدخل لصالح قبرص في حال تعرضت لهجوم تركي.

وبشكل عام، يرى عنبار أن الثورات العربية أسهمت في تعاظم قوة النفوذ الإسلامي في حوض البحر المتوسط، وهذا ما يزيد خطورة الدور التركي في هذه المنطقة. وينتقد عنبار الغرب وتحديدا الولايات المتحدة، ويرى أنها ترتكب خطأً جسيما عندما تعد تركيا ممثلا للإسلام المعتدل، مشددا على أن القيادة التركية الحالية تلتقي مع أكثر التيارات الإسلامية تطرفا. ويوصي صناع القرار في تل أبيب بمحاولة إقناع الإدارة الأمريكية بدفع قوات

أكبر للبحر الأبيض حتى لا يتحول إلى بحيرة إسلامية، في ظل حرص تركيا على استنفاد الفرص الكامنة في الربيع العربي. ويطالب عنبار بأن تسعى إسرائيل للتعويض عن خسارة التحالف مع تركيا، بتعزيز العلاقات مع الدول الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، لا سيما قبرص واليونان وإيطاليا.

القوة الناعمة التركية

ترى ليندا شتراوس، الباحثة في "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي أنه مع اندلاع الثورات العربية تعاظمت الدعوات في العالم العربي لتطبيق النموذج التركي في الحكم، أي الجمع بين الديمقراطية واقتصاديات السوق من جهة وبين الإسلام [71] . وحسب ليندا شتراوس فإن مثل هذه الدعوات لم تكن واقعية لأنها تجاهلت الفوارق الجوهرية في الواقع بين التجربة التركية والبيئة التي تعمل فيها الحركات الإسلامية في العالم العربي، حيث ترى أن حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن تركيا دولة في حلف الناتو، علاوة على رغبتها الجامحة في أن تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعلها تختلف عن الحركات الإسلامية في مقاربتها لطابع العلاقة بين الدين والدولة. وتعتقد ليندا شتراوس أن حديث بعض قادة الحركات الإسلامية عن النموذج التركي يهدف بشكل أساسي إلى مراكمة الشرعية الدولية. وترى ليندا شتراوس أن النقاش المحتدم في العالم العربي بشأن النموذج التركي يدلل على حجم القوة الناعمة التي باتت تتمتع بها تركيا في العالم العربي. وهذا كله قد يساعد الأتراك في الاقتراب من تحقيق حلمهم بالتحول من قوة إقليمية إلى قوة عالمية.

خطورة تعاظم مكانة تركيا لدى الغرب

إن الباحثين الإسرائيليين الذين أوصوا صناع القرار في تل أبيب باتخاذ الإجراءات العقابية ضد تركيا قد أغفلوا ما انتبهت إليه ليندا شتراوس، وهو أن خسارة الولايات المتحدة والغرب بشكل عام لعدد من الحلفاء الأقوياء في المنطقة قد رفع أسهم تركيا لدى الغرب بوضوح، وهذا ما سيجعل إسرائيل تفقد أي تعاون غربي في خطواتها ضد الأتراك. وترى ليندا شتراوس أن أهم نتيجة إيجابية للربيع العربي على تركيا تتمثل في تعاظم مكانتها لدى الغرب، لذا فهي تعد الفترة الحالية تمثل أوج العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. وترى أنه لم يكن من المستهجن أن يعلن الرئيس أوباما أن رئيس الوزراء التركي أردوغان هو أحد خمسة قادة أجانب يحافظ على الاتصال بهم في أوقات متقاربة. وتشير ليندا شتراوس إلى أن هذا التطور يحمل دلالات هامة، لأنه قبل تفجر الثورات العربية، احتضنت

العواصم الغربية الكثير من الندوات ولقاءات العصف الذهني التي كانت تعنى ببحث سبل إرجاع تركيا للغرب، بعد توثيق علاقاتها مع إيران وتدهور علاقاتها مع إسرائيل. وفي المقابل ترى ليندا شتراوس أن الصدع الشيعي السني، في أعقاب الربيع العربي، حسن من علاقات تركيا مع الدول السنية، متوقعة أن يسهم سقوط النظام السوري المتوقع في تحسين مكانة تركيا بشكل كبير.

لكن إزاء المكاسب التي حققتها تركيا، ترصد ليندا شتراوس بعض خسائرها، لا سيما تداعيات حالة عدم الاستقرار التي تؤثر سلبا على تركيا، على اعتبار أن الهدوء متطلب أساسي لضمان تواصل التجارة مع جيران أنقرة، ويسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية. وتشير إلى أن الأتراك يدركون أنه يمكن لحزب العمال الكردي أن يستغل الأوضاع السائدة ليجد موطئ قدم له في سوريا ويستغلها للانطلاق في تنفيذ عمليات ضد تركيا. وتضيف أن تركيا تخشى أن يؤدي الواقع الحالي إلى تراجع دورها وسيطا لحل الخلافات الإقليمية، بسبب دخول الكثير من القوى على الخط، وعلى رأس ذلك الدور المرتقب لمصر. وتؤكد ليندا شتراوس أن الأتراك يخشون تداعيات توتر علاقاتهم مع الإيرانيين، لا سيما في أعقاب قيام حلف الناتو بنصب محطات إنذار مبكر في تركيا قرب الحدود مع إيران، وهو ما جعل الإيرانيين يهددون بقصفها. وعلى صعيد العلاقة المستقبلية مع إسرائيل، فرغم أنه لم يحدث تحول جوهري على موقف أنقرة من تل أبيب في أعقاب أحداث أسطول الحرية، ترى ليندا شتراوس أن التوتر بين تركيا وإيران وسوريا قد يفضي في المستقبل إلى تحسين العلاقة مع تل أبيب.

تركيا جزء من الحسابات الإستراتيجية لإسرائيل

يعيد الجنرال رون تيرا للأذهان حقيقة أن تركيا كانت لعشرات السنين حليفا لإسرائيل، وكانت جزءا من التوازنات التي توظفها إسرائيل في مواجهة كل من العراق وسوريا وإيران. ويضيف أنه بعد فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، فإن هناك ميلا واضحا لدى الأتراك لتحدي إسرائيل، رغم أنه لا يوجد مسوغ إستراتيجي يدعو للخصومة والعداء بين تركيا وإسرائيل. ويعتقد تيرا أن قادة تركيا أصبحوا يرون أن التصعيد ضد إسرائيل يخدم مصالحهم لدى أطراف أخرى، ويضمن لتركيا توسيع أثرها الإستراتيجي (footprint) في المنطقة [72] . وهذا ما يدفع تيرا للاعتقاد بأن تركيا ستعمل على تقليص هامش المناورة المتاح لإسرائيل في المنطقة. لكن تيرا الذي كان جزءا من دائرة صنع القرار العسكري في إسرائيل يؤكد أن

تركيا أصبحت ضمن دائرة الاعتبارات الإستراتيجية التي تأخذها إسرائيل بعين الاعتبار عندما تخطط لتنفيذ حملة عسكرية ضد طرف ما، بمعنى أنه عندما تخطط إسرائيل لتنفيذ عملية كبيرة ضد حركة حماس، على سبيل المثال، يحرص صناع القرار في تل أبيب على رصد السلوك التركي المتوقع في أعقاب هذه الحملة، وبعد ذلك يناقشون مسألة تنفيذ المخطط أم لا.

قيود الجغرافيا السياسية

يستدرك تيرا قائلا إنه من التبسيط الحكم على تركيا على أساس أنها عدو، معربا عن أمله بأن تسهم حقائق الجغرافيا السياسية في بلورة شراكة مصالح بين الدولتين، موضحا أن هذه الشراكة أملت في الماضي التحالف بينهما، حيث كانت هناك مصلحة مشتركة لكل من تركيا وإسرائيل في لجم الأنظمة العربية ذات التوجه القومي والأنظمة المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي.

ويعرب تيرا عن أمله بأن تكون ثمة رغبة لتركيا في محاصرة نفوذ إيران، فيكون هدفا مشتركا لكل لها ولإسرائيل، ويستدرك قائلا إن المعضلة التي تواجه إسرائيل حاليا بخصوص تركيا تتمثل في حقيقة أنه لا أحد يعرف حقيقة التوجهات الإستراتيجية التي يعتمدها رئيس الوزراء التركي أردوغان، فهذه الإستراتيجية تبدو مشوشة. ويضيف "أردوغان من ناحية يرغب في التعاون مع إيران في محاربة الأكراد، لكنه في الوقت نفسه يخشى من تنامي نفوذها، وهو يهدد بقطع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في حال نصبت قبرص رئيسة للاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه يسمح لحلف الناتو بنصب منظومات إنذار مبكر في تركيا، لا أحد يدرك طبيعة الحوافز التي تحرك أردوغان، أيديولوجية هي أم إستراتيجية أم اقتصادية"؟

لكن تيرا يوصي في النهاية بالبحث عن القواسم المشتركة مع تركيا، وأن تحرص إسرائيل على العثور على السياقات التي تضمن الشراكة معها، لكنه في الوقت نفسه يشدد على ضرورة أن تسعى إسرائيل للبحث عن شراكة مع القوى التي توازن ثقل تركيا في المنطقة.

خلاصة

بشكل عام يرى الباحثون الإسرائيليون أن تركيا تعد من الأطراف الرابحة من الربيع العربي، لكنهم يختلفون في تقييم تأثير الربيع العربي على مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية. فهناك قسم من الباحثين يحذر من أن القيادة التركية الحالية عاقدة العزم على مواصلة التصعيد ضد إسرائيل، ويرى أن كل محاولات إسرائيل لتسوية الخلافات مع أنقرة لن

يكتب لها النجاح، لذا يوصي هؤلاء الباحثون بوضوح بأن ترد إسرائيل على السلوك التركي عبر استغلال نقاط الضعف التركي، لا سيما توجيه دعم مالي وعسكري وسياسي لحزب العمال الكردي. وهناك من الباحثين من يرى أنه يتوجب على صناع القرار في تل أبيب أن يواصلوا محاولة تحسين العلاقات مع تركيا، على اعتبار أن الربيع العربـي قد يفضي إلى شراكة مصالح بين الجانبين.

الربيع العربـي وإيران

إن الاهتمام الإسرائيلي بتأثيرات الربيع العربـي على إيران مفهوم، في ظل الافتراض السائد في الدولة العبرية بأن المشروع النووي الإيراني يمثل تهديدا وجوديا لها، وبالتالي، حاول الباحثون الإسرائيليون تعرّف كيفية تأثر الحملة الإسرائيلية لإحباط المشروع النووي الإيراني بالربيع العربـي. وقد اتفق الباحثون الإسرائيليون على أن محصلة الربيع العربـي سلبية لإيران، لأنه قلص هامش المناورة الذي كان متاحا لها في العالم العربـي، لا سيما في أعقاب تفجر الثورة السورية، وموقف طهران المؤيد من دون أدنى تحفظ لنظام عائلة الأسد.

ولكن الباحثين الإسرائيليين يستدركون بأنه رغم خسارة طهران، فإنه في حكم المؤكد أنها لن تسلم بتداعيات الربيع العربـي، حتى لو انتهى الأمر بسقوط حليفها الأبرز في دمشق، حيث من الممكن أن تلجأ طهران إلى توسيع تغلغلها في العراق كتعويض عن فقدان نظام الأسد، علاوة على أنها ستسعى إلى التقرب من النظام الجديد في دمشق وبقية الحكومات العربية التي ستتولى مقاليد الأمور في أعقاب الانتخابات التي شهدتها بعض دول المنطقة. لكن في المقابل هناك من حذر من أن عدم سقوط نظام الأسد يعني مضاعفة النفوذ الإيراني بشكل كبير.

ويقول الجنرال رون تيرا إن الذي يزيد من خطورة استتباب الأمور لإيران في سوريا، هو وقوع العراق تحت الهيمنة الإيرانية. ويشير إلى أنه على مدى عقود كان العراق وإيران يعمل كل منهما على لجم الآخر في لعبة توازن واضحة المعالم، وقد كان الصراع العراقي الإيراني يمثل مصلحة خالصة لإسرائيل لأنها ضمنت انشغال كليهما عن إسرائيل، وهذا ما جعل الجبهة الشرقية لإسرائيل هادئة [73] . ويستدرك تيرا بأنه في أعقاب سقوط نظام صدام حسين والانسحاب الأمريكي من العراق، تمكنت إيران من التسلل للعراق في ظروف مثالية مستفيدة في ذلك من تعاظم وزن القوى الشيعية هناك، وهذا عمليا يعني تمكن إيران من الوصول حتى حدود الأردن الشرقية، في الوقت نفسه، فإن التحالف بين نظام الأسد والعلاقة الخاصة مع حزب الله تمكن إيران من الوصول إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. إلا أن تيرا في المقابل يرى أنه باستثناء العراق وسوريا ولبنان، باتت قدرة إيران على التسلل إلى الدول العربية التي شهدت ثورات محدودة، وقد رصد عددا من نقاط الضعف الإيرانية:

1- حالة السخط التي عمت العالم العربـي في أعقاب الموقف الإيراني من الثورة السورية، وهذا ما قلص من مخاطر اقتراب إيران من بعض الدول العربية المهمة بعد الثورة، لا سيما مصر، مشيرا إلى أن أكثر ما أصاب المستوى السياسي في إسرائيل بالذعر في أعقاب الثورة المصرية هو دعوة الكثير من القوى السياسية المصرية لإعادة العلاقات مع إيران وتعزيزها، لكن مع تفجر الثورة السورية ووقوف طهران إلى جانب نظام الأسد فقد بات ينظر إلى إيران على أنها تهديد للعرب.

2- محدودية قدرة إيران على تغطية محاولات التوسع، حيث إن الناتج القومي لإيران أقل من الناتج القومي للأرجنتين والناتج القومي لجنوب أفريقيا، وهذا يجعل التدخل الإيراني أكثر كلفة.

3- تعتمد إيران في محاولات التغلغل والتأثير في المناطق المختلفة بشكل أساس على تطوع أطراف محلية مساندة لها، ولا تنجح في الغالب في توفير الغطاء السياسي اللازم لعمليات التغلغل، وهذا ما يوفر الفرصة للأطراف المعنية بمواجهة إيران للإعداد الجيد لإحباط محاولات التغلغل.

4- تراهن إسرائيل على أن تسهم الخلافات الإقليمية بين إيران وتركيا في إحياء الصراع التاريخي الذي كان قائما بين الفرس والعثمانيين، لا سيما على خلفية التنافس بين الجانبين على العراق وسوريا ووسط آسيا.

المشروع النووي في الواجهة مجددا

يلفت البروفيسور إفرايم عنبار الأنظار إلى أن ثورات الربيع العربـي قلصت التركيز في البداية على المشروع النووي الإيراني، وقللت اهتمام العالم بهذه القضية، مما مكن إيران من كسب الوقت في مواصلة المشروع. ويشير عنبار إلى أن خطورة المشروع النووي الإيراني في أعقاب ثورات الربيع العربـي أصبحت مضاعفة، حيث إنه سيفضي إلى [74] :

- تعزيز قوة إيران الإقليمية في المنطقة.
- تهديد مناطق إنتاج الطاقة.
- نجاح إيران في تطوير السلاح النووي يعني أن الغرب سيخسر دول آسيا الوسطى، حيث ستكون هذه الدول أمام أحد خيارين، فإما أن تتقرب هذه من إيران في أعقاب هذا التطور، أو تلجأ لروسيا أو الصين للحصول على مظلة نووية.
- إيران نووية ستكون أكثر جرأة وتصميما في دعم القوى الشيعية المعادية للغرب في العراق ولبنان.
- يمكن أن تقوم إيران بتسليم منظمات معادية أسلحة نووية، مثل

حزب الله وحركات الجهاد الإسلامي، وهذه التنظيمات يمكن أن تستخدمها في ضرب أهداف إسرائيلية وغربية.

- نجاح إيران في تطوير السلاح النووي يعني سباق تسلح نووي في المنطقة، حيث من شبه المؤكد أن تسعى كل من تركيا ومصر والسعودية لامتلاك السلاح، مما يعني نهاية عهد التفوق النوعي الإسرائيلي على العرب، ويؤذن بانهيار قوة الردع الإسرائيلية.

- تطوير السلاح النووي سيفتح شهية إيران لتطوير صواريخ بالستية تكون قادرة على ضرب أوروبا وحتى الولايات المتحدة.

أما الجنرال داني روتشيلد فيأسف لأن الموقف "السلبـي" لإيران من الثورة السورية لم يسهم في إقناع العالم بفرض نظام عقوبات يجبر إيران على تغيير تطلعاتها للحصول على سلاح نووي، ولم يقمع رغبتها الجامحة في قيادة المنطقة [75] . ويحذر من أن ميل القوى العالمية لعدم التدخل في المنطقة شجع إيران على تعميق اختراق العراق ودول الخليج. ويعتبر روتشيلد أن توجه إيران لتخصيب اليورانيوم في منشأة نووية جديدة بعيدة عن أعين المراقبين الدوليين يدلل على تراجع تأثير الغرب في المنطقة. ورغم أن روتشيلد يتفق مع عنبار في أن منع إيران من امتلاك سلاح نووي يجب أن يكون هدفا إستراتيجيا لإسرائيل من الطراز الأول، لكنه في المقابل يرى أنه من الخطأ اعتبار امتلاك إيران مثل هذا السلاح يمثل خطرا وجوديا على إسرائيل، بكل ما تعني الكلمة، مشددا على خطورة أن يفهم العالم أن إسرائيل تنظر إلى هذا التهديد على هذا النحو. ويشدد روتشيلد على ضرورة أن تطور إسرائيل ردودا إستراتيجية على الخطر النووي الإيراني.

ويجزم الجنرال عاموس يادلين بأن إيران كانت مرتاحة لسقوط الأنظمة المتحالفة مع الغرب لا سيما في مصر وتونس، مشيرا إلى أن الإيرانيين راهنوا كثيرا على تفجر الثورة البحرينية، علاوة على أنهم استفادوا من ارتفاع أسعار النفط. ويستدرك بأن إيران أصبحت أكثر الأطراف تضررا بعد اندلاع الثورة السورية، حيث إن نظام الأسد حليفها الأوثق [76] .

أما البروفيسور إفرايم كام، نائب رئيس "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي فيرى أن الثورات العربية وضعت إيران أمام خليط من الفرص والمخاطر. ويشير إلى أن إيران رأت في البداية في الثورات العربية تطورا يخدم مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، ويعزز من تأثيرها، حيث اعتبرت أن هذه الثورات تمثل امتدادا للثورة التي قادها الخميني [77] . ويشير كام إلى أن سقوط الأنظمة المؤيدة للغرب في المنطقة، مثل مصدر ارتياح بالغ في

طهران، لا سيما سقوط نظام الرئيس مبارك، الذي كان حليفا موثوقا للغرب، وكان العمود الفقاري الذي استندت إليه الولايات المتحدة في الحفاظ على مصالحها واستقرار المنطقة، وضمن ذلك حرصه على التصدي للتأثير الإيراني في المنطقة. ويشير كام إلى أن إيران رغبت في الاستفادة من غياب الدور الذي كانت تلعبه مصر في المنطقة، بعد أن أصبحت مشغولة بقضاياها الداخلية.

ويشير كام إلى أن حجم الضربة التي تلقتها إيران بعد تفجر الثورة السورية كان كبيرا جدا، مشيرا إلى أن الحلف بين طهران ونظام الأسد هو أطول حلف بين دولتين في المنطقة، ويمتد لأكثر من 30 عاما. ويشير كام إلى أن إيران تدرك أن سقوط الأسد سيؤدي للمس بنفوذ إيران في لبنان، على اعتبار أن سوريا تستخدم قاعدة لنقل السلاح والعتاد من إيران لحزب الله. وهو يشير إلى أن إيران تعتبر ما يتعرض له نظام الأسد مؤامرة غربية، لذلك تقوم بتقديم الدعم لهذا النظام في المجال التقني واعتراض المكالمات بين الثوار والتشويش عليهم، في الوقت نفسه تسعى إيران لتجنيد دعم سياسي للنظام عن طريق التأثير على توجهات دول أخرى، لا سيما العراق.

وينوه كام إلى أن إيران كقوة إقليمية تضع في حسابها إمكانية سقوط نظام الأسد، متوقعا ألا تتردد طهران في محاولة التقرب من أي نظام يخلف نظام الأسد. لكن كام يرى أن فرص إيران للاستفادة من صعود الإسلاميين في العالم العربي باتت محدودة، في أعقاب تفجر الثورة السورية. وينوه بأن إيران باتت متهمة بالسعي لتفجير الأوضاع الداخلية في الخليج عبر تشجيع التجمعات الشيعية في هذه البلدان على الثورة على الأنظمة كما يحدث في البحرين. ويشير إلى أن إيران قد خسرت موطئ قدم مهماً في الساحة الفلسطينية بعد توجه حماس لمغادرة المحور الإيراني السوري.

خلاصة

يستدل من خلال قراءة الباحثين الإسرائيليين لتأثير الربيع العربي على إيران أنهم يجمعون على أن طهران هي أحد الأطراف الخاسرة من الثورات العربية، حيث يشيرون إلى أن فرص حدوث تقارب بين إيران والدول العربية بعد الثورات العربية تقلصت إلى حد كبير بسبب موقف إيران من الثورة السورية. لكن من الواضح أن إسرائيل في إطار حرصها على محاصرة إيران بعد الربيع العربي باتت متعلقة بدور الأطراف العربية، وعلى وجه

الخصوص السعودية.

الشراكة مع روسيا لتعزيز المكانة الإقليمية

إن إجماع الباحثين الإسرائيليين على تراجع مكانة الولايات المتحدة في أعقاب تفجر ثورات الربيع العربـي، وتهاوي مكانة إسرائيل الإقليمية قد دفع بعضهم للدعوة صراحة إلى ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بمحاولة البحث عن حليف قوي آخر. الجنرال المتقاعد يسرائيل زيف، الذي شغل في الماضي منصب رئيس قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي، يرى أن الحل يكمن في الاقتراب بقوة من روسيا. ويرى زيف أن عودة فلاديمير بوتين للرئاسة الروسية يحمل في طياته فرصة سانحة لمحاولة بناء علاقات إستراتيجية مع الكرملين [78] .

ويشير زيف إلى أن بوتين زعيم قوي، وروسيا في عهده أصبحت تضطلع بدور كبير في بلورة النظام العالمي، وبالتالي فإن هناك ما يغري إسرائيل بمحاولة التقرب من الروس والسعي لإقناعهم بإرساء علاقات من نوع آخر مع إسرائيل. لكن زيف يدرك أنه بخلاف الولايات المتحدة، لا توجد مسوغات إستراتيجية أو دينية أو قيمية تكفي لإقناع الروس ببناء تحالف مع إسرائيل، لذا يرى أن الحل يكمن في إغراء بوتين اقتصاديا.

ويجزم زيف بأنه في حال تصرفت القيادة الإسرائيلية بحكمة، فسيكون بإمكانها إقناع بوتين بالشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل. ويرى أن كلمة السر تكمن في احتياطيات الغاز الضخمة التي تمكنت إسرائيل من الكشف عنها شرق حوض البحر الأبيض المتوسط في العامين الماضيين، على اعتبار أن هذه الاحتياطيات ستمنح إسرائيل بطاقة عضوية في نادي الدول المصدرة للغاز، وعندها سيكون بوسع تل أبيب أن تعرض على بوتين من موقع قوة فكرة التعاون معه في مجال تسويق الغاز.

ويرى زيف أن إسرائيل ستكون مطالبة بالتعاون مع بوتين في العثور على مزيد من الأسواق للغاز الروسي. ويعتقد زيف أن التوجه للشراكة الإستراتيجية مع روسيا هو أحد الخيارات الإستراتيجية التي يتوجب على دوائر صنع القرار في تل أبيب تبنيها لمحاصرة تداعيات الربيع العربـي، لا سيما تبعات الضعف الذي طرأ على مكانة الولايات المتحدة. ويشير إلى أن المظلة التي كانت توفرها الولايات المتحدة لإسرائيل لم تعد تسهم في درء المخاطر الإستراتيجية عن الدولة العبرية، وهو ما يستدعي من إسرائيل البحث عن حلفاء جدد. ويحذر زيف خاصة من الرهان الإسرائيلي على أن تقوم واشنطن بتحرك فاعل يضمن وقف المشروع النووي الإيراني، وهو يرى

أن الإدارة الأمريكية باتت معنية بفرض قيود على أي تحرك إسرائيلي عسكري ضد إيران، خشية أن يفاقم أزمة الاقتصاد الأمريكي، لذا يعتقد أن هذا الواقع يجب أن يدفع صناع القرار في تل أبيب إلى البحث عن بدائل أخرى.

ويرى أن البحث عن حلفاء أقوياء في أعقاب الهزة التي أصابت العالم العربي هو متطلب أساسي لتقليص الأضرار الناجمة عن هذه الهزة. ويشدد زيف على مصطلح "حلفاء أقوياء"، ويسخر من توجه إسرائيل لبناء تحالفات إقليمية مع دول البلقان، مثل: بلغاريا واليونان وقبرص، في أعقاب التوتر مع تركيا، وهو يرى أن الرهان على مثل هذه التحالفات يعكس ضعفا وليس قوة. وبنفس آلية بناء التحالف مع روسيا يرى زيف أنه يمكن توظيف الغاز الإسرائيلي في تعميق العلاقات الإسرائيلية مع كل من الهند والصين، اللتين تعتمدان حاليا على الغاز الإيراني. وإن أكد زيف أن الغاز الإسرائيلي لا يمكن أن يكون بديلا عن الغاز الإيراني لكل من الهند والصين، فإنه يرى في المقابل أنه بالتعاون مع الولايات المتحدة يمكن أن تشكل صادرات الغاز الإسرائيلية في المستقبل ثقلا موازنا للغاز الإيراني.

ويؤكد زيف أن بناء شراكة إستراتيجية مع روسيا على خلفية اقتصادية وتعزيز العلاقات على أساس المصالح مع كل من الهند والصين يعني تخليص إسرائيل من العزلة الإقليمية الخانقة التي تعلق بها حاليا، في أعقاب الربيع العربي وتراجع مكانة الولايات المتحدة، علاوة على أن هذا التطور سيجعل الكثير من الدول معنية بالتقرب من الدولة العبرية، وهذا ما يمكنها من توظيف هذه الدول في الضغط على أعدائها، مثل إيران.

استغلال المأزق الروسي

إن بعض الباحثين الإسرائيليين يرون أن روسيا، كما هو الحال بإسرائيل، تضررت مصالحها بفعل الربيع العربي، وبالتالي، بإمكان تل أبيب تعرّف نقاط الضعف التي أصابت روسيا في أعقاب ذلك ومحاولة توظيفها في بناء علاقات وطيدة مع موسكو.

ويرى الباحث في "مركز أبحاث الأمن القومي" تسفي مغين المختص بالشؤون الروسية أن روسيا كسائر القوى العظمى قامت بالعديد من التحركات وأقدمت على عدد من الإجراءات في أعقاب الربيع العربي لتقليص الأضرار التي يمكن أن تلحق بها جراء الثورات العربية، مشيرا إلى أن روسيا تصلح لتكون مثالا للقوة العظمى التي أقدمت على خطوات متناقضة بفعل الإرباك الذي ألم بالقيادة الروسية، وهي تحاول الحفاظ على

مصالحها في المنطقة.

ويرى مغين أن ما يعكس هذا جليا المواجهة التي تخوضها روسيا ضد الغرب في كل ما يتعلق بتداعيات الربيع العربي [79] . ويقول مغين إن روسيا بدت كالطرف غير الجاهز للربيع العربي، حيث إنها فقدت الكثير من أوراقها وتعرضت مصالحها للضرر، لذا تحاول تقليص الأضرار الناجمة عن الربيع العربي. ويشير مغين إلى أن روسيا قد حرصت في الماضي على أن تظهر في مظهر المؤيد للمحور الإيراني السوري في إطار تنافسها على الشرق الأوسط، علاوة على أنها حرصت خاصة على الظهور وسيطا ذا جدوى، على اعتبار أن ذلك يمنحها بعض نقاط القوة في الصراع على المنطقة.

ويؤكد مغين أن أحد أهم الاعتبارات التي تحكم التحرك الروسي في الشرق الأوسط هو مدى خدمته لهدفها الرئيس المتمثل في لجم الحركات والجماعات الإسلامية العاملة على الأرض الروسية التي تحولت إلى تهديد حقيقي لروسيا، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق مكاسب اقتصادية عبر صفقات السلاح. وينوه مغين إلى أن روسيا حاولت عند تفجر الثورات العربية مواءمة مواقفها مع الواقع الجديد، وتعاونت مع المجتمع الدولي ومع الأنظمة الجديدة في العالم العربي التي حلت محل الأنظمة الديكتاتورية. وقد تمثل هذا التعاون بتأييد التدخل الأجنبي في ليبيا، وهي الخطوة التي ندمت عليها روسيا فيما بعد.

ويستدرك مغين بأن روسيا اكتشفت أنها فقدت أوراقها في المنطقة، ولم يعد لها إلا علاقتها مع المحور الذي يصنف بأنه "محور الشر"، لذا ترى أنها استوعبت الدرس وهي ليست مستعدة للتخلي عما بحوزتها من أوراق. وكما يرى مغين، فإن ما يثير انـزعاج روسيا من تداعيات الربيع العربي حقيقة أنه أسفر عن تعاظم محور الإسلام السني في مواجهة المحور الشيعي، كما عكست ذلك نتائج الانتخابات التي جرت في الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات، وهي تخشى أن يؤثر هذا الصعود على واقع الحركات الإسلامية في روسيا. وحسب مغين، يدرك الروس في المقابل أن الارتباط بالمحور الشيعي مكلف، وهم معنيون بمخرج يؤمن لهم الابتعاد عنه، لكن بشرط ألا تخرجوا صفر اليدين.

ويشير مغين إلى أن هناك أصواتا داخل موسكو تدعو إلى تغيير قواعد اللعبة الحالية وقطع العلاقة مع المحور الشيعي، الذي تحول في نظر هذه الأصوات إلى "عبء"، على كاهل روسيا، لكن هذه الأصوات أبعد ما تكون

عن إقناع القيادة الروسية بوجهة نظرها هذه، لا سيما في ظل عدم تأكدها من الحصول على مقابل. ويرى مغين أن دوائر صنع القرار في روسيا تدرك حجم الانتقاد الذي توجهه لها المجتمعات المحلية في العالم العربي بسبب موقفها من الثورة السورية، لكنها تجد نفسها مضطرة لمواصلة الارتباط بالمحور السوري الشيعي، طالما كان هو الآلية الوحيدة لضمان تحقيق تأثيرها على هذه المنطقة من العالم.

ويستدرك مغين بأن السلوك الروسي لا يدلل بالضرورة على حكمة، لأنه ينطوي على مخاطرة تتمثل بتصاعد التوتر بينها وبين المحور السني، وبالتالي فإن روسيا قلقة من ردة فعل المعارضة السورية، في حين أن الكابوس الذي يقض مضاجع الروس هو أن يتطور الأمر لكي يصبح الموقف الروسي مما يحدث في العالم العربي مبررا لتحرك الجماعات الإسلامية في روسيا ضدها، على شكل استئناف العمليات ضد الأهداف الروسية.

وحسب مغين تخشى روسيا أيضا من أن يتمكن الغرب من التوصل لتفاهمات مع الحكومات التي سيشكلها الإسلاميون تقضي بإخراجها من المنطقة، علاوة على أن روسيا باتت تتحسب لإمكانية تفجر صراع بينها وبين تركيا، التي ينظر إليها في روسيا على أنها الطرف المرشح لجني الكثير من الثمار.

ويوضح مغين أن أبرز مؤشر على التوتر بين الدولتين هو تمركز الأسطول الروسي أمام الشواطئ التركية، قرب قبرص. ومما يزيد من حجم الإحباط لدى الروس، كما يقول مغين، حقيقة تراجع تأثيرها غير المباشر على حركة حماس، في أعقاب ترك حماس دمشق وانسحابها من المحور الإيراني السوري. وأشار مغين إلى أن هناك في موسكو من يرى أنه بالإمكان استغلال حالة انعدام اليقين السائدة في المنطقة للمناورة ومراكمة التأثير، واستغلال حقيقة أن القاسم المشترك للقوى العربية الصاعدة بعد الثورات هو معاداة الغرب، والانطلاق من ذلك في محاولة بناء علاقات مع المحور الإسلامي الصاعد.

ومن آليات التحرك الروسي الهادفة لتقليص الأضرار الناجمة عن الربيع العربي، كما يرصدها مغين، السعي لاستعادة مكانتها وسيطا لحل النزاعات الإقليمية، وهو الدور الذي حقق لها الكثير من النقاط في الماضي، لذا لن تتردد في جسر الهوة بين المعسكرين الشيعي والسني في المنطقة. ويشير مغين أنه في الوقت الذي تعلن فيه روسيا تأييدها للنظام في سوريا، فإنها تحرص على لعب دور الوسيط بينه وبين المعارضة. ويؤكد أنه انطلاقا من

نفس التوجه، تحاول روسيا لعب دور الوسيط في الصراع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث دفعت نحو عقد مؤتمر دولي في موسكو، كما تم التوافق على ذلك في اجتماعات اللجنة الرباعية. وعموما يرى بعض الباحثين الإسرائيليين أن الأوراق التي خسرتها روسيا في المنطقة جراء الربيع العربي يمكن أن يشجعها على الموافقة على بناء شراكة إستراتيجية مع إسرائيل، لا سيما في حال أوصدت في وجهها عواصم الدول التي احتضنت الثورات العربية.

خلاصة

في سعيهم لمساعدة دوائر صنع القرار على معالجة المخاطر الناجمة عن الربيع العربي وتحديدا تراجع مكانة الولايات المتحدة وأثر ذلك الضار على المصالح الإسرائيلية، هناك من الباحثين الإسرائيليين من يرى أنه يتوجب البحث عن حلفاء "أقوياء" ومحاولة بناء شراكة إستراتيجية معهم، حيث إن روسيا هي إحدى القوى، التي يرى هؤلاء الباحثون أنه بالإمكان التوجه لها وبناء شراكة معها على أساس المصالح الاقتصادية بشكل أساسي.

وهناك من الباحثين من يرى أن الشراكة مع روسيا يمكن أن تبنى على أساس "تقارب الخاسرين"، على اعتبار أن روسيا مثل إسرائيل، فقدت أوراقا مهمة في المنطقة جراء الربيع العربي، لذا قد تتجه لتعزيز مكانتها عبر توثيق العلاقات مع إسرائيل على اعتبار أن ذلك يمكن أن يضمن لها مواصلة الحصول على موطئ قدم في المنطقة. ومن الواضح أن هذا الرهان في غير محله، إذ إنه يمكن الافتراض أن المصالح الروسية لدى العالم العربي أكبر بكثير من تلك التي يمكن أن تحققها من خلال الشراكة مع إسرائيل، حتى لو وظفت ورقة الغاز الإسرائيلي في المستقبل، لذا من المتوقع أن تحاول روسيا إصلاح ما أفسده موقفها من الثورة السورية، ذلك بعكس ما يرنو إليه الإسرائيليون.

تحديات الأمن القومي الإسرائيلي في ظل الربيع العربي

يجمع الباحثون الإسرائيليون على أنه لم تشهد المنطقة في تاريخها حدثا يحمل طاقة كامنة للتأثير على "الأمن القومي" الإسرائيلي بالعمق الذي يتوقع أن تتركه الثورات العربية. ويشير الباحثون الإسرائيليون إلى ما يرونه جملة من التهديدات المحتملة على "الأمن القومي" الإسرائيلي جراء الربيع العربـي، على رأسها إمكانية تراجع كل من مصر والأردن عن مواصلة الالتزام باتفاقيات التسوية التي وقعتها مع إسرائيل، سواء عبر التنصل منها كليا أو المطالبة بتعديلها بما يؤثر على إنجازات إسرائيل فيها، وذلك بفعل خيار تقدم عليه الحكومات المنتخبة بعد الثورة، أو بفعل الضغوط التي يمارسها الرأي العام في هاتين الدولتين.

وتكمن خطورة هذا التطور- كما يرى الباحثون الصهاينة- في أنه سيؤدي إلى تغيير البيئة الإستراتيجية لإسرائيل بشكل كامل، وسيسهم في استنـزاف قدرات إسرائيل العسكرية والأمنية والاستخبارية، بعد أن تمتعت بمرحلة هدوء امتدت لعقود على هاتين الساحتين، وهذا ما جعل اتفاقيات التسوية مع كل من مصر والأردن جزءا أساسيا من مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. ويشيرون أيضا إلى زيادة المخاطر الإستراتيجية الناجمة عن التوقف المحتمل للتعاون الأمني والاستخباري الذي يربط إسرائيل بكل من مصر والأردن، وهو التعاون الذي مكن إسرائيل من درء الكثير من المخاطر. ويلفت الباحثون الإسرائيليون إلى أن تقلص قدرة إسرائيل على توجيه ضربات لأعدائها في المنطقة، في أعقاب سقوط نظام مبارك، حيث إن هناك إجماعا بين الباحثين الإسرائيليين على أن إسرائيل شنت الحرب على لبنان عام 2006 والحرب على غزة عام 2008 في ظروف مثالية، بسبب الدعم الذي قدمه نظام الرئيس مبارك. والذي يزيد خطورة الأمور على إسرائيل هو حقيقة أن حملات عسكرية إسرائيلية ضد غزة ولبنان في المستقبل قد تواجه بردة فعل قوية من الدول العربية، لا سيما التي اندلعت فيها الثورات، بفعل الضغوط التي من المتوقع أن يمارسها الرأي العام العربـي على دوائر صنع القرار.

ويحذر الباحثون الإسرائيليون من أن حالة الفوضى التي سادت الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات تمثل، بحد ذاتها أيضا، مصدر خطر كبير

لأنها تعني أنه بات من الصعب جدا على إسرائيل مراكمة الردع في مواجهة هذه الدول، بحيث يمكن لتنظيمات مسلحة معادية لإسرائيل الانطلاق من أراضي هذه الدول لتنفيذ عمليات تستهدف العمق الإسرائيلي دون أن تكون مهددة بردة فعل من قبل نظم الحكم المحلية.

ويسخر البروفيسور جابي شيفر، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس المحتلة من الدعوات لمراكمة الردع في مواجهة العرب في أعقاب الربيع العربي، حيث إن التحولات التي شهدها العالم العربي قد عززت ثقة المواطن العربي في إمكانية الانتصار على إسرائيل في أعقاب سقوط حلفائها. ويستذكر شيفر أن إسرائيل بدأت تفقد قوة الردع في مواجهة العرب منذ العام 1973، حيث إن الانطباع الذي كان سائدا حتى نشوب هذه الحرب أن قوة إسرائيل الكبيرة التي تفوق الدول العربية مجتمعة بالإضافة إلى تمتعها بميزة امتلاك السلاح النووي ستكون كفيلة بمنع العرب من التحرش بإسرائيل عسكريا، لكنه يرى أن إقدام العرب على شن حرب عام 1973، شكل دليلا على انهيار نظرية الردع الإسرائيلية [80] .

ويؤكد شيفر أن انهيار قوة الردع الإسرائيلية هو الذي يفسر تواصل عمليات المقاومة الفلسطينية رغم العمليات والحملات العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، لدرجة أن الجيش الإسرائيلي فشل في منع الفلسطينيين من مواصلة إطلاق الصواريخ على العمق الداخلي. ويحذر شيفر من أن هذا يدلل على أن أي مواجهة مستقبلية بين إسرائيل والعالم العربي ستكون مقترنة بخسائر كبيرة في المدنيين الإسرائيليين، حيث يؤكد أن العرب باتوا مستعدين لخوض مواجهة ضد إسرائيل، رغم إدراكهم المسبق بأنهم قد يدفعون ثمنا باهظا. ويشدد شيفر على أن التحولات التي شهدها العالم العربي في أعقاب تفجر الربيع العربي تسهم في تعزيز هذا التوجه، وهذا ما يمثل تحديا هائلا لإسرائيل وجبهتها الداخلية.

ولا خلاف في أوساط الباحثين الإسرائيليين على أن انهيار الردع الإسرائيلي يزيد بدوره من حدة وحجم الأعباء الأمنية التي ستنوء تحتها إسرائيل في المرحلة المقبلة. ويشير الباحثون الإسرائيليون إلى أن ما يفاقم خطورة الأوضاع الإستراتيجية لإسرائيل هو اشتداد وطأة عزلة إسرائيل الإقليمية، في أعقاب صعود التيارات المعادية لإسرائيل في إسرائيل كإفرازات للانتخابات التي نظمت حتى الآن في العالم العربي والتي ستنظم في المستقبل. ويرى الجنرال داني روتشيلد أن منطقة الشرق الأوسط تحولت إلى مركز ثقل للإسلام السياسي، الذي يستند إلى تأييد جماهيري، وهذا ما وضع

حدا لكل التوقعات والآمال بشأن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والوطن العربـي، وتطوير علاقات إستراتيجية مع دول محورية في المنطقة، مثل مصر وتركيا [81] .

ويحذر روتشيلد من أن التغييرات والتحولات في العالم العربـي يمكن أن تكون سريعة ومتلاحقة لدرجة أن هناك أساسا للاعتقاد بأن إسرائيل قد لا تكون قادرة على أخذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة تداعياتها. ويحذر البروفيسور إفرايم عنبار صناع القرار في إسرائيل من أن الوقت ينفد بسرعة، مما يدعو لأخذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة اشتداد مظاهر العزلة الإقليمية، نتاج تعاظم قوة الحركات الإسلامية وإمكانية أن تتولى مقاليد الحكم في الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورة، وبسبب تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة [82] . ويصل عنبار إلى استنتاج مفاده أن الرفض الجماهيري العربـي للاعتراف بإسرائيل كجزء لا يتجزأ من المنطقة قد وصل ذروته في ظل الربيع العربـي، مشيرا إلى أن الثورات العربية أعادت إسرائيل للمربع الأول، مما يزيد من حاجة الدولة العبرية للحفاظ على تفوقها النوعي في المجال العسكري والحاجة إلى تجذير العلاقات مع الولايات المتحدة، رغم تراجع مكانتها في المنطقة، على اعتبار أنه طالما لا يوجد بديل للعلاقة مع أمريكا، فإنه يتوجب استثمارها إلى أقصى حد.

إن أحد مظاهر الخطر التي تتهدد الأمن القومي الإسرائيلي في أعقاب الثورة العربية، التي يشير إليها الباحثون الإسرائيليون هي تعاظم المخاطر على الممرات المائية التي تسلكها التجارة الإسرائيلية أو الموصلة إلى حقول الغاز التي اكتشفتها مؤخرا. ويرى عنبار أن أحد الملامح الأساسية لتغيير البيئة الإستراتيجية لإسرائيل يتمثل في حجم التهديدات التي باتت تتعرض لها الممرات المائية الحيوية التي تستخدمها إسرائيل في تجارتها الخارجية والمؤدية إلى حقول الغاز المكتشفة حديثا شمال غرب الشواطئ الإسرائيلية.

ويحذر عنبار من أن الثورات العربية تحمل في طياتها خطر تحول البحر الأبيض المتوسط إلى "بحيرة إسلامية"، في حال لم يتخذ الغرب وإسرائيل الإجراءات اللازمة لتقليص فرص تحقق هذا الخطر. ويشير عنبار إلى أن الدول التي تقع على ساحل هذا البحر إما باتت يحكمها الإسلاميون، مثل تونس وتركيا، أو سيحكمونها في المستقبل، مثل: مصر وليبيا. ويشير عنبار إلى حقيقة أن 90% من التجارة الخارجية لإسرائيل تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، من هنا فإن تعرض سلامة الملاحة البحرية فيه للخطر ينطوي على مخاطر إستراتيجية جمة، تتمثل في التأثير سلبا على

الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل.

وحسب عنبار يهدد هذا الواقع قدرة إسرائيل على الوصول إلى حقول الغاز المكتشفة حديثا، في المنطقة المشتركة بين كل من إسرائيل وقبرص، لا سيما حقلي: تمار وليفتانين، محذرا من أن هذا السيناريو سيهدد فرص تحقيق حلم إسرائيل المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز، والتحول إلى دولة مصدرة للغاز. وفي حرصه على تجنيد الغرب وبعث الحماس لدى صناع القرار في أوروبا والولايات المتحدة للتدخل، يزعم عنبار أن الطاقة الإنتاجية لحقول الغاز المشتركة لكل من إسرائيل وقبرص يمكن أن تجعل أوروبا تستغني عن الغاز الروسي.

ويزعم عنبار أن حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي تسود في المراحل الانتقالية في الدول العربية يشكل بحد ذاته بيئة مناسبة لعمل التنظيمات، التي يصمها بـ"الإرهابية"، التي بإمكانها تهديد الملاحة البحرية والجوية. ويلفت عنبار الأنظار إلى أن الثورات العربية سمحت بموضع قدم لإيران في البحر الأبيض المتوسط، حيث إن مصر سمحت لأول مرة لسفن حربية إيرانية بالمرور عبر قناة السويس في فبراير/شباط 2011، معتبرا أن هذا يعني أن إيران سيكون بوسعها نقل السلاح لحلفائها في حزب الله، كما أن ذلك سيمكنها من الوصول إلى دول البلقان الإسلامية، لا سيما: ألبانيا والبوسنة وكوسوفو لزيادة تأثيرها هناك، على حساب الغرب. ومن الواضح أن توصيف عنبار بعيد عن الواقعية، وهي محاولة أخرى لإثارة مخاوف الغرب من الربيع العربي.

ما يتوجب على إسرائيل فعله لتقليص مخاطر الربيع العربي

يرى الباحث الجنرال المتقاعد داني روتشيلد أن إسرائيل مطالبة ببلورة إستراتيجية وروح مبادرة لمواجهة تداعيات الربيع العربي وآثاره بعيدة المدى، بحيث تستند هذه الإستراتيجية إلى تقدير واقعي للأحداث وتحديد أهداف بناء على سلم أولويات يضمن تحقيقها، وفي الوقت نفسه يتوجب عليها أن تعد بدائل عمل، وأن تواصل السعي لتعاظم مصادر القوة [83] .

وحسب روتشيلد، تفرض التحولات المتلاحقة في الوطن العربي على إسرائيل القيام بالكثير من الخطوات ومنها إعادة بناء مؤسستها العسكرية لتكون جاهزة لمواجهة التبعات المحتملة للثورات العربية. من ناحيته يشير الباحث الجنرال المتقاعد رون تيرا إلى أن الربيع العربي أدى إلى تحول كبير في مكانة العلاقة مع الولايات المتحدة كمركب في الأمن القومي الإسرائيلي، بحيث لم يعد من الممكن افتراض أن العلاقة الخاصة مع أمريكا ضامنة

للأمن القومي الإسرائيلي، كما كانت عليه الأمور في السابق، وهذا يفرض على إسرائيل الاستعداد للاعتماد على الذات في مواجهة التهديدات الإستراتيجية، وعلى رأس هذه التهديدات المشروع النووي الإيراني.

ووفق تصور تيرا، فإن متطلبات الحفاظ على الأمن القومي في أعقاب الثورات العربية تفرض على إسرائيل الوفاء بخمسة متطلبات أساسية [84] :

أولا: مراكمة القوة ، حيث يرى أنه يتوجب على إسرائيل أن تواصل مراكمة القوة العسكرية في المجالين التقليدي وغير التقليدي، من أجل ضمان أن تخرج منتصرة في أية مواجهة مستقبلية.

ثانيا: مراعاة الرأي العام العربي والعالمي : يوصي تيرا صناع القرار في إسرائيل بأن يراعوا الرأي العام العربي لدى اتخاذهم قرارات بشأن حملات عسكرية ضد هذا الطرف العربي أو ذلك، بسبب الدور الكبير الذي بات يضطلع به الرأي العام في التأثير على دوائر صنع القرار في العواصم العربية، في عصر الثورات، علاوة على ضرورة مراعاة الرأي العام العالمي، على اعتبار أنه مركب مهم في منح الشرعية الدولية لإسرائيل أو حجبها.

ثالثا : **الاستثمار في مجال الاستخبارات:** يشدد تيرا على حاجة إسرائيل إلى معرفة ما يدور داخل مصر بعد الثورة على وجه الخصوص، بدرجة تسمح بتوفر إنذار مسبق قبل إقدام مصر على أي سلوك (حربي أو دبلوماسي) ضد إسرائيل، وذلك لاتخاذ الخطوات اللازمة وعدم الوقوع ضحية تأثير المفاجأة، وهذا يستدعي استثمارات إمكانيات أكبر في مجال الاستخبارات.

رابعا: العمل خلف حدود "العدو": يدعو تيرا قيادة الجيش الإسرائيلي لاستعادة طرائق العمل التي كانت متبعة لدى هذا الجيش والتي يرى أنه كان لها الفضل في منح إسرائيل أفضلية على أعدائها، وعلى رأس هذه الطرائق العمل السري خلف خطوط العدو، على اعتبار أن هذا هو من أهم العبر الواجب استخلاصها من ثورات الربيع العربي. وهو يرى أن هذا الأسلوب مفيد جدا في مواجهة الدول التي لا يوجد لإسرائيل حدود مشتركة معها. ومما لا شك فيه أن هذا يتطلب الاستثمار في مجال الأسلحة والتجهيزات الحربية واللوجستية بعيدة المدى، لا سيما المتعلقة بسلاح الجو وسلاح البحرية.

وقد طبقت قيادة الجيش توصية تيرا، إذ أعلنت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي عن تشكيل قيادة عسكرية في الجيش يطلق عليها "قيادة العمق"، وتعنى بتنظيم وتخطيط العمليات التي سينفذها الجيش الإسرائيلي في عمق

الدول العربية في أعقاب الثورات العربية [85] .

خامسا : الحرص على السلام مع مصر والأردن ومحاولة رأب الصدع مع تركيا: رغم أن تيرا يبدي قلقا كبيرا على مصير معاهدتي التسوية مع كل من مصر والأردن، ولديه الكثير من الشكوك حول إمكانية تحسين العلاقات مع تركيا فإنه في المقابل يدعو صناع القرار في تل أبيب إلى بذل كل جهد ممكن من أجل الحفاظ على معاهدتي "كامب ديفيد" و"وادي عربة"، علاوة على السعي لتحسين العلاقات مع تركيا وبحث فرص التعاون مع السعودية في احتواء "الاهتزازات الإقليمية".

مركبات إعادة بناء القوة العسكرية بعد الثورات العربية

يجمع الباحثون الإسرائيليون على أن الربيع العربـي يفرض على إسرائيل إعادة بناء قوتها العسكرية بما يسمح لها بمواجهة التحديات الناجمة عن الثورات التي اجتاحت العالم العربـي. ويرى البروفيسور إفرايم عنبار أن إسرائيل مطالبة بزيادة نفقاتها العسكرية لتمكينها من مواجهة التحديات الجديدة، مشيرا إلى أن على رأس هذه التحديات إمكانية اندلاع حرب شاملة. ويعنى عنبار بتقديم تصور لإعادة بناء القوة العسكرية بعد الربيع العربـي، وتشمل التالي [86] :

1- زيادة عدد القوات المسلحة بشكل كبير، لا سيما قوات المشاة وقوات البحرية، إلى جانب إعادة بناء القوة العسكرية.

2- الاستثمار في مجال تطوير المنظومات المضادة للصواريخ، سواء على صعيد الأبحاث أو التطوير، حيث يقول إن العرب في عصر ما بعد الثورات سيكونون معنيين بضرب الجبهة الداخلية الإسرائيلية وإحداث أكبر قدر من الضرر. لذا يوصي عنبار بتوفير حماية للجبهة الداخلية، بما يمنح المستوى السياسي الحاكم هامش مناورة كبيرا في تنفيذ الخيارات العسكرية في مواجهة "الأعداء". وعليه فإن عنبار يرى أنه لا مناص من تكثيف الاستثمار في مجال التقنيات المتقدمة، وعلى وجه الخصوص في مجال البحث والتطوير من أجل تعزيز قوة الردع، ولحسم الحروب القادمة.

3- يشدد عنبار على أن سيادة حالة انعدام اليقين تفرض توجيه الكثير من القوات الإسرائيلية إلى الحدود المصرية والأردنية والسورية، التي كانت لعشرات السنين هادئة. ويوصي القيادة العسكرية الإسرائيلية بتدشين لواء جديد في الجيش لكي يرابط في محيط مدينة "إيلات" أقصى جنوب شرق إسرائيل، لمواجهة أية تطورات من جانب الحدود المصرية، التي يرى أنه يتوجب تكثيف التواجد الإسرائيلي على طولها، وعلى وجه الخصوص

قرب مثلث الحدود مع كل من مصر وقطاع غزة.

4- يفترض عنبار أن يلعب سلاح البحرية الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الثورات العربية دورا محوريا هاما في الجهد الحربـي الإسرائيلي، في الوقت الذي يتعاظم فيه التهديد على سلاح الجو وقواعده المنتشرة داخل إسرائيل بفعل منظومات الصواريخ التي بحوزة العرب. ويرى أن سلاح البحرية الإسرائيلي سيكون مكلفا بتأمين حقول الغاز الإسرائيلية التي يتوقع أنها ستكون عرضة للتهديد في أعقاب الثورات العربية. من هنا يشدد على أن تحسين قدرات سلاح البحرية الإسرائيلية ستكون ضمن أولويات الجيش في المرحلة القادمة، بحيث يتم تحديث وتوسيع السلاح، وتزويده بالغواصات الأكثر تقدما.

متطلبات مواجهة المقاومة الفلسطينية

ويرى الباحث جابـي سيبوني أنه في أعقاب الثورة المصرية وسقوط مبارك تقلصت قدرة إسرائيل على شن حملات عسكرية على قطاع غزة، على اعتبار أن أي حملة سيواجهها الجمهور المصري، الذي سيضغط على الحكومة المصرية للرد على إسرائيل، مشددا على أن المواجهة مع مصر لا تخدم المصلحة الإسرائيلية. ويشير سيبوني إلى ما يعده متطلبات جديدة لمواجهة المقاومة الفلسطينية، منوها بأن ما يتوجب على إسرائيل أن تدركه أن هامش المناورة الذي كان متاحا لها أثناء حملة الرصاص المصبوب على قطاع غزة أواخر العام 2008 لم يعد قائما، بحيث إنه في حال قررت إسرائيل شن حملة عسكرية على قطاع غزة، فإنها يتوجب أن تكون خاطفة وصاعقة، بحيث تنتهي قبل أن تتعاظم ردة فعل الرأي العام المصري. وبناء على ذلك، يرى سيبوني وجوب الاستثمار في مجال التدريبات العسكرية التي تمكن الجيش من إنجاز أهداف الحملات العسكرية في أقل وقت ممكن.

وينصح سيبوني بأن تحرص إسرائيل على مراكمة الشرعية الإقليمية والدولية لتنفيذ العملية قبل أن تبدأ بها، بحيث تشن ماكينة الدعاية الإسرائيلية حملات إعلامية توجه أيضا للعالم العربـي وتحديدا الرأي العام المصري ومحاولة إقناعه بمسوغات شن الحملة.

ويدعو سيبوني إلى بناء جدار إسمنتي على طول الحدود مع سيناء، على اعتبار أن سيناء تحولت إلى مصدر تهديد كبير للأمن الإسرائيلي، مشيرا إلى أن الحكم المصري فقد بشكل كبير السيطرة على الأوضاع هناك، إلى جانب تنامي دور التنظيمات الإسلامية الجهادية. واعتبر سيبوني أن بناء جدار على طول الحدود مع مصر يمثل مصلحة إسرائيلية لأنه سيعمل على

منع تهريب السلاح والمتسللين ومهاجري العمل، مستدركا بأنه لن يعمل على منع عمليات إطلاق النار من الجانب المصري.

ويدعو سيبوني إلى عدم استبعاد سيناريوهات "متطرفة"، يتوجب على الجيش الإسرائيلي أن يستعد لها، مثل دخول الجيش المصري لسيناء بشكل يتناقض مع ما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد، مشيرا إلى أن هذا السيناريو يتطلب من الجيش بلورة حلول دفاعية سريعة، وهذا يعني فرض تحديات ميدانية كبيرة على الجيش، مثل التدرب على نقل القوات بشكل سريع من ساحة إلى أخرى.

التحالف مع الأقليات في العالم العربي

يقول الجنرال روتشيلد إن الربيع العربي وتداعياته المختلفة يجب أن تدفع صناع القرار في إسرائيل إلى أكبر قدر من الواقعية السياسية، وذلك من أجل تقليص آثار العزلة الإقليمية التي ترزح تحت وطأتها إسرائيل التي من المتوقع أن تتعاظم في المستقبل. ويضيف "الواقعية السياسية يمكن أن تسهم في بناء تحالفات مع أطراف تبدو لأول لحظة بعيدة عنك، فعلى سبيل المثال يمكن بناء تحالف مع السعودية، على اعتبار أن هذا ما تتطلبه مواجهة إيران العدو المشترك، في الوقت نفسه، يمكن التحالف مع السنة والأكراد في العراق في مواجهة إيران".

ولا يتردد روتشيلد في دعوة صناع القرار في تل أبيب إلى استعادة آلية التحرك الإسرائيلية القديمة ضد الدول العربية عبر بناء تحالفات مع الأقليات في العالم العربي، مشيرا إلى أنه يتوجب على إسرائيل استغلال خوف الأقليات في العالم العربي من صعود الإسلاميين، كما عكست ذلك نتائج الانتخابات التي جرت في عدد من الدول العربية، وبناء تحالفات مع هذه الأقليات، لا سيما الدروز والموارنة والأكراد والأقباط [87] . ويمكن هنا أن نشير إلى الدعوات الصريحة بالسعي لبناء شراكة إستراتيجية مع روسيا لملء الفراغ الذي تركه تراجع مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، عبر توظيف العامل الاقتصادي.

أعباء اقتصادية واجتماعية

يتوقع الباحثون الإسرائيليون أن يؤدي تعاظم النفقات الأمنية الناجمة عن استعدادات الدولة لمواجهة تبعات الربيع العربي إلى إرهاق موازنة الدولة، بما يقلص من قدرتها على تقديم الخدمات للجمهور الإسرائيلي. ويرى الباحث تسفي لبيا أن تعاظم مستويات الإنفاق الأمني في أعقاب التحولات في العالم العربي ستدفع إسرائيل لانتهاج سياسة تقشف اقتصادية، وستجبر

مخططي السياسة الاقتصادية الإسرائيلية على التراجع عن توجهاتهم السابقة لتقليص الضرائب، على اعتبار أن المبدأ السائد في إسرائيل يقول إنه عند المفاضلة بين المناعة الأمنية والمناعة الاجتماعية يتوجب تفضيل الخيار الأول دون تردد [88] . وضمن مظاهر السياسة التقشفية التي يشير إليها لبيا: التراجع عن التوجه الذي كان سائدا حتى اندلاع الثورات العربية والمتمثل في تقليص الضرائب، بل إنه بات يتوقع حاليا أن تلجأ إسرائيل لفرض ضرائب جديدة للوفاء بمتطلبات الأمن. ويتوقع لبيا أن يؤدي تعاظم الإنفاق الأمني إلى تراجع في حجم فائض الداخل القومي السنوي بشكل كبير، مع العلم أن هذا الفائض يستخدم عادة في تمويل مخصصات الضمان الاجتماعي للجمهور، لا سيما للطبقات الضعيفة.

خاتمة

يجمع الباحثون الإسرائيليون على أن الربيع العربـي أحدث تحولات هائلة على البيئة الإستراتيجية لإسرائيل وفاقم المخاطر على "الأمن القومي" الإسرائيلي. ويمكن إجمال توصيات الباحثين الإسرائيليين بشأن سبل مواجهة تقليص الأضرار الناجمة عن الثورات العربية على "الأمن القومي" الإسرائيلي في التالي:

1- إعادة صياغة العقيدة الأمنية الإسرائيلية لكي تستجيب للتحولات التي طرأت على البيئة الإستراتيجية للكيان الصهيوني.

2- إعادة بناء القوة العسكرية الإسرائيلية بشكل جذري لمواجهة التحديات العسكرية والأمنية المحتملة جراء الثورات العربية.

3- العودة لطرائق العمل العسكرية الهادفة لضرب العمق العربـي، لا سيما الدول التي لا تربطها حدود مشتركة مع فلسطين.

4- الاستثمار في مجال الاستخبارات منعا لوقوع إسرائيل ضحية المفاجأة.

5- بناء تحالفات جديدة لفك العزلة الإقليمية والتعويض عن تراجع مكانة الولايات المتحدة.

6- توظيف ورقة الأقليات في العالم العربـي لإضعاف الجبهة الداخلية العربية.

7- اتباع سياسة تقشفية على الصعيد الاقتصادي لتمكين الكيان الصهيوني من مواجهة تبعات الربيع العربـي.

ملحق: خريطة تعريفية بمراكز الأبحاث الإسرائيلية

فطنت دوائر صنع القرار في الكيان الصهيوني مبكرا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز التفكير التي تعنى بالشؤون العربية في مساعدتها على بلورة مواقفها السياسية والعسكرية والأمنية تجاه العالم العربي في الحرب والسلم. من هنا حرصت المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية على تدشين مراكز أبحاث خاصة بها لتزويدها بتقديرات إستراتيجية حول الأوضاع في العالم العربي وانعكاساتها على الكيان الصهيوني. وفي الوقت نفسه، عنيت النخب الحاكمة في تل أبيب بتقديم الدعم لمراكز التفكير التابعة للمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث المستقلة، وسعت للتعاون معها، عبر إقامة مشاريع مشتركة تهدف خاصة للإفادة من خبرات الباحثين في هذه المجالات. ولا يمكن إغفال الدور الذي قامت به المنظمات اليهودية والأثرياء اليهود في دعم المؤسسات البحثية في إسرائيل، وتحديدا تلك التي تعنى بالتركيز على قضايا الصراع مع العرب.

ونحن هنا بصدد التعريف بمراكز التفكير الرسمية بشقيها العسكري والمدني، بالإضافة لمراكز التفكير التابعة للمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث المستقلة، من حيث التركيز على طابع هذه المراكز ومجالات اختصاصها، وأوجه التعاون بينها وبين المؤسسة الحاكمة، علاوة على مصادر التمويل وكبار الباحثين فيها.

أولا: مراكز الأبحاث التابعة للأجهزة الاستخبارية والحكومة الإسرائيلية

تعد مراكز الأبحاث التابعة للأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية الأكثر اهتماما بالشؤون العربية وتقاطعاتها المختلفة. ونظرا لأن طابع عمل هذه المراكز سري، اتساقا مع دور هذه الأجهزة وأنشطتها، فإنه لا يمكن التعرف بالضبط على آليات العمل داخل هذه المراكز. لكن من خلال ما ورد في وسائل الإعلام الإسرائيلية، بشأن هذه المراكز، ومن خلال ما ورد في مذكرات مسؤولين تولوا مراكز قيادية في الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، يمكن الإشارة إلى التفاصيل التالية المتعلقة بهذه المراكز:

1- مركز الأبحاث التابع لجهاز الموساد

نظرا لأن جهاز الموساد يتولى بشكل أساسي مهمة جمع المعلومات الاستخبارية حول أهداف تقع خارج حدود فلسطين، ولأن هذا الجهاز يتحمل المسؤولية عن ملفات محددة، مثل: مواجهة الملف الإيراني، وما تطلق عليه إسرائيل "حركات الجهاد العالمي"، والتعاون الأمني والاستخباري

مع نظرائه من الأجهزة الاستخبارية في الدول الأخرى، فإن مركز الأبحاث التابع للجهاز يقوم بإعداد تقييمات حول نتائج الأنشطة التي تقوم بها شعبه المختلفة، بحيث تقدم لقيادة الجهاز. في الوقت نفسه يعنى هذا المركز بإعداد تقييمات حول مستجدات الملفات التي تقع ضمن صلاحياته وتقديمها لدوائر صنع القرار السياسي، مثل ملف البرنامج النووي الإيراني.

وكما هو الحال مع بقية مراكز البحث التابعة للأجهزة الاستخبارية، فإن التقديرات الصادرة عن هذا المركز تستند في الأساس للمعلومات الاستخبارية التي حصل عليها الجهاز سواء عن طريق مصادره البشرية أو التقنية، حيث يقوم الباحثون في هذا المركز بتحليل هذه المعلومات في مسعى لبلورة تصور أشمل.

ونظرا لأن رئيس الوزراء في إسرائيل هو المسؤول المباشر عن الموساد، فإنه يطلع على التقييمات الصادرة عن هذا المركز، وينقلها- إن رأى ذلك- لبقية أعضاء الحكومة. وكما ينطبق على كل العاملين في الموساد، فإنه لا تكشف هوية رئيس مركز الأبحاث ولا العاملين ضمن طواقمه، ومع ذلك، فإن أكثر رؤساء مركز الأبحاث التابع للموساد، الذين أثروا في الحياة السياسية والأمنية والبحثية الإسرائيلية كان عوزي عراد، الذي أعجب به رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو عندما كان يتولى الحكم في الولاية الأولى (1996-1999)، حيث قام بتعيينه بعد تسريحه من الموساد مستشارا سياسيا له. وبعد خسارة نتنياهو انتخابات 1999، تولى عراد رئاسة "مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات"، الذي يعد أهم مراكز التفكير في إسرائيل.

وبعد عودة نتنياهو للحكم عام 2009 قام بتعيين عراد رئيسا لمجلس الأمن القومي، وقد اضطر للاستقالة بعد أقل من عامين بعد أن اتهم بتسريب معلومات سرية حول طابع العلاقة مع الولايات المتحدة. ورئيس مركز الأبحاث التابع للموساد الثاني الذي كشف هويته هو أوري نئمان، الذي برز مؤخرا في نشره مقالات تنتقد التوجهات الرسمية الحالية تجاه المشروع النووي الإيراني، حيث ينطلق نئمان من افتراض مفاده أن إيران لم ولن تكون مصدر تهديد إستراتيجي لإسرائيل.

2- مركز الأبحاث التابع لجهاز المخابرات الداخلية "الشاباك"

يعنى جهاز "الشاباك" بالملف الفلسطيني خاصة، وبالأخص إدارة المواجهة ضد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه هي المهمة الرئيسية لهذا الجهاز. ورغم أن "الشاباك" يعد أصغر الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية من حيث الحجم، فإنه في المقابل يحظى بقدرة كبيرة

على التأثير على دوائر صنع القرار في إسرائيل، لأنه المسؤول عن تقديم التقديرات بشأن مستقبل التسوية مع الجانب الفلسطيني، وسبل مواجهة المقاومة وغيرها من القضايا الحساسة، التي تؤثر مباشرة على الواقع السياسي الداخلي في إسرائيل وموازين القوى الحزبية والأيديولوجية في الكيان الصهيوني.

ويعنى مركز الأبحاث التابع "للشاباك" بتقديم تقديرات بشأن المقاومة الفلسطينية وفصائلها والمفاوضات مع السلطة، علاوة على أن جزءا من اختصاصه يتمثل في العمل على تطوير الجوانب المهنية المتعلقة بمهام الجهاز الرئيسية، مثل: التحقيق مع المعتقلين، وتجنيد العملاء وغيرها من المجالات. ومثل الموساد، فإن "الشاباك" يقع تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء ويطلع على تقديراته المختلفة، وينقلها للحكومة.

ثالثا: لواء الأبحاث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"

تعد شعبة الاستخبارات العسكرية التي يطلق عليها "أمان" أكبر الأجهزة الاستخبارية في إسرائيل، وأكثرها تأثيرا على دوائر صنع القرار الإسرائيلي في كل المجالات، وهي تعد جزءا من هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وتخضع لرئيس هيئة الأركان، ويرئسها ضابط برتبة لواء. إن أهم المجالات التي تعنى بها "أمان" هي بلورة التقديرات الإستراتيجية لصناع القرار السياسي.

من هنا فإن لواء الأبحاث التابع لـ"أمان" يعد أكبر مراكز الأبحاث التابعة للأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على الإطلاق، ونظرا للدور الذي تلعبه التقارير والتقديرات الصادرة عن هذا اللواء، فإنه يطلق عليه "المقدر القومي". وعادة يكون قائد لواء الأبحاث في "أمان" ضابطا برتبة عميد، وفي الوقت نفسه يكون حاصلا على اللقب الثاني أو الثالث من إحدى الجامعات الإسرائيلية، في مجال دراسات الشرق الأوسط.

وبخلاف ما هو عليه الحال في "الموساد" و"الشاباك" فإنه يكشف عن هوية قائد لواء الأبحاث في "أمان"، حيث يشارك في جلسات الحكومة ويقدم إفادات أمام أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وتشغل العميد إيتي ميرو منصب قائد لواء الأبحاث في "أمان"، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب، ومن بين أهم قادة هذا اللواء سابقا داني روتشيلد الذي يشغل حاليا منصب رئيس "مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات"، وعاموس جلعاد رئيس الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع، وعاموس جلبوع الذي عمل مستشارا لرئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن للشؤون العربية.

رابعا: مركز الأبحاث السياسية

يتبع هذا المركز وزارة الخارجية الإسرائيلية، ويلعب دورا مهما في تقديم التقديرات الإستراتيجية المتعلقة بالعالم العربي، وعلاقات إسرائيل الخارجية، إلى جانب تقديمه توصيات لدوائر صنع القرار في مجالات اختصاص المركز. ويسمح رؤساء الوزراء عادة للباحثين في المركز بالحصول على المعلومات الاستخبارية التي يجمعها "الشاباك" و"الموساد" و"أمان"، والتي يفترض أن تساعدهم على بلورة تقديرات موضوعية. ورغم أن هذا المركز يخضع لإطار مدني، تحظى أنشطته بسرية تامة، كما يحظر الكشف عن هوية العاملين فيه من باحثين.

خامسا: مركز معلومات الاستخبارات ومكافحة الإرهاب

يعنى المركز بتقديم معلومات حول ما يعده "المنظمات الإرهابية العربية والفلسطينية والإسلامية". ويحاول رصد ما يصفه بـ"عمليات التحريض" ضد اليهود في المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية في العالمين العربي والإسلامي. ومن أجل تشويه صورة العرب والإسلاميين، يصدر المركز منشورات باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية بالإضافة للعبرية بشأن ما يعده "التحريض العربي والإسلامي على العمل الإرهابي". وللمركز موقع على شبكة الإنترنت يعرض فيه بعض منشوراته التحريضية، وهذا الرابط:

http://www.terrorism-info.org.il/he/index.aspx

ثانيا: مراكز الأبحاث التابعة للجامعات الإسرائيلية

1- مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات

مؤسسة أكاديمية بحثية، تمنح مسارات أكاديمية للدارسين في مجالات عديدة، لكن أهميتها تنبع بشكل أساسي من الاستثمار في المجال البحثي، والصدى الذي تتركه النتائج التي تتوصل إليها الأبحاث التي يجريها المركز. ويعقد المركز سنويا "مؤتمر الحصانة القومية" التي تقدم فيه أوراق بشأن كل المشاكل الإستراتيجية التي تواجه الكيان، ومنها التحديات المتعلقة بالعلاقات مع العالم العربي. واللافت أن جميع قادة المستويات السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية يحرصون على المشاركة في هذا المؤتمر، علاوة على مشاركة مسؤولين سياسيين وأمنيين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومناطق أخرى. وفي بعض الأحيان يستغل رؤساء الوزراء الذين يشاركون في المؤتمرات التي يعقدها المركز من أجل الكشف عن مخططات سياسية يكشف عنها لأول مرة، كما فعل رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون الذي كشف في مارس/آذار 2005 عن توجهه لتنفيذ خطة "فك

الارتباط" وتدمير المستوطنات القائمة في قطاع غزة، أثناء مشاركته في "مؤتمر الحصانة القومية"، الذي عقد في ذلك الوقت.

ويرئس المركز حاليا الجنرال المتقاعد داني روتشيلد، الذي سبق أن تولى منصب قائد لواء الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية. ونظرا لأن المركز مؤسسة أكاديمية تمنح اللقب الأول والثاني في الكثير من التخصصات، فإن جزءا من تمويله يأتي من الرسوم التي يحصل عليها من الطلاب، إلى جانب العوائد المالية الكبيرة التي يحصل عليها نتيجة للأبحاث والدراسات التي يجريها لصالح مؤسسات الدولة والجيش. في الوقت نفسه يقوم خبراء المركز بتدريب العاملين في الأجهزة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية، مع العلم أن المركز يتعاون مع وزارة الدفاع الأمريكية ومؤسسات بحثية رائدة في الولايات المتحدة في إعداد أبحاث في مجالات سياسية وأمنية مختلفة.

ويقوم المركز بنشر بعض ما يصدر عنه على موقعه على الشبكة، وهذا رابطه:

http://portal.idc.ac.il/he/main/homepage/Pages/homepage.aspx

2- مركز أبحاث الأمن القومي

يتبع جامعة تل أبيب، ويعد أكثر المراكز البحثية اهتماما بقضايا الأمن القومي الإسرائيلي، ومنها العلاقات مع العالم العربي والمقاومة والعلاقات الإقليمية والدولية وغيرها. ويعد هذا المركز الأغزر إنتاجا من بين مراكز التفكير الإسرائيلية التي تعنى بالقضايا الإستراتيجية والأمنية. وفيما يعد مؤشرا على العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسة العسكرية، جرت العادة أن يتولى رئاسة المركز شخصية ذات ماض عسكري غني، حيث إن رئيس المركز الحالي هو الجنرال عاموس يادلين، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، كما سبقه في هذا الموقع الجنرال داني روتشيلد، الذي تولى في الماضي منصب قائد لواء الأبحاث في "أمان". من الباحثين البارزين العاملين في المركز: الجنرالات: عوديد تيرا وشلومو بروم وجابي سيبوني وغيرهم. ويشغل الدبلوماسيون السابقون مواقع مرموقة فيه، مثل عوديد عيران، السفير الإسرائيلي الأسبق في الأردن.

ويعد البروفيسور إفرايم كام، أبرز باحثي المركز في الشأن الإيراني. ويصدر المركز الكثير من الكتب، علاوة على إصدار دورية شهرية يطلق عليها "عدكون إستراتيجي" (اطلاع إستراتيجي)، كما يصدر دورية تضم معالجة لقضية بعينها، يطلق عليها "مزكار" أي (مذكرة)، إلى جانب تنظيم مؤتمرات حول قضايا الأمن القومي، يدعى فيها لتقديم أوراق، ويشارك فيها باحثون

من غير المركز ومن خارج إسرائيل. ويعمل المركز بشكل وثيق مع مؤسسات الحكومة والجيش. ورغم أن المركز يعد من ناحية شكلية وحدة بحثية تابعة لجامعة تل أبيب، فإنه مستقل من ناحية إدارية ومالية عن الجامعة، ويحصل على دعم مالي من متبرعين من إسرائيل ومن منظمات يهودية في أرجاء العالم، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة، علاوة على عوائد الاستشارات التي يقدمها في المجالات الأمنية المشتركة، بالإضافة للمخصصات التي يحصل عليها من مجلس التعليم العالي في إسرائيل.

وللمركز موقع على شبكة الإنترنت يضم الأبحاث والدراسات الصادرة عنه، وهذا رابطه: http://www.inss.org.il/heb/index.php

3- مركز دراسات بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية

يتبع جامعة "بار إيلان" الإسرائيلية، ثانية كبرى الجامعات الإسرائيلية، ويختص ببحث تأثير التطورات في العالم العربي على الواقع الإستراتيجي في إسرائيل. وبخلاف بقية المراكز، فإن للمركز توجها أيديولوجيا يمينيا، حيث إن الجامعة تتبع التيار الديني الصهيوني، وهذا ما انعكس على اتجاهات الباحثين في المركز. ويرئس المركز البروفيسور إفرايم عنبار، الذي يدعو لاتخاذ مواقف متشددة من العرب والفلسطينيين.

ويصدر المركز دورية بحثية، يطلق عليها "بيسا"، كما أنه يقيم برامج بحثية وتدريبية مع الجيش.

وللمركز موقع على الإنترنت، رابطه: http://www.biu.ac.il/Besa /

4- مركز ترومان لدعم السلام

يتبع الجامعة العبرية في القدس المحتلة، ويرئسه المستشرق البروفيسور أساف ديفيد، المتخصص في العلاقة بين إسرائيل والنظام الأردني. ويعنى خاصة بملف التسوية مع الجانب الفلسطيني، ويركز المركز خصوصاً على عقد مؤتمرات تشارك فيها شخصيات فلسطينية وعربية. ورابط الموقع على شبكة الإنترنت: http://truman.huji.ac.il

ثالثا: مراكز أبحاث مستقلة

1- مركز القدس لدراسات الجمهور والدولة

مركز أبحاث ذو توجهات يمينية، يرئسه ممثل إسرائيل الأسبق في الأمم المتحدة دوري غولد، وضمن كبار الباحثين فيه السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر تسفي مزال، والجنرال المتقاعد يهودا دحوح هليفي. ورغم أن المركز يركز على القضايا المتعلقة بالقدس، حيث يحرص على عرض الدراسات التي تؤكد الصلة الدينية والتاريخية لليهود بهذه المدينة، ويعنى بتقديم تصورات

بشأن تكريس الطابع اليهودي للمدينة، فإنه يعد أبحاثا حول انعكاسات التطورات في العالم العربي على إسرائيل. ويتبنى المركز من ناحية أيديولوجية وجهات نظر اليمين الإسرائيلي، لذا فإن بعض باحثيه عملوا ويعملون مستشارين في ديوان رئيس الحكومة اليميني بنيامين نتنياهو.

رابط موقع المركز على الإنترنت: http://www.jcpa.org.il /

2- مركز ريئوت

يعنى بالقضايا الأمنية والإستراتيجية، ومنها العلاقات مع العالم العربي، ويعنى خصوصا بدراسة آثار الحروب والنـزاعات المسلحة بين إسرائيل والدول العربية وحركات المقاومة، علاوة على استثماره في مجال الدراسات الاستشرافية المتعلقة بمستقبل إسرائيل. وللمركز موقع على الإنترنت رابطه: http://reut-institute.org/he/Default.aspx ?

3- المركز الإسرائيلي للديمقراطية

يعد أكبر وأهم مركز يعنى بقضايا الحكم والنظام السياسي، والعلاقة بين الدين والدولة، والفساد، والعلاقة بين رأس المال والسياسة، علاوة على اهتمامه بواقع الإعلام في إسرائيل. ويصدر المركز كتبا ودوريات ومجلات حول العديد من القضايا، ولعل من أهم القضايا التي بات المركز يركز عليها في الآونة الأخيرة دور مرجعيات الإفتاء اليهودية في التأثير على الحياة السياسية في إسرائيل. ويعنى المركز أيضا بالعلاقة بين إسرائيل وفلسطينيي 48.

ومن أبرز الدوريات التي يصدرها المركز مجلة "هعاين هشفيعيت" (العين السابعة)، التي تعنى بواقع الإعلام، إلى جانب دورية "البرلمان"، التي تعنى بواقع التشريعات المختلفة التي يصدرها الكنيست الإسرائيلي.

رابط موقع المركز على الإنترنت: http://www.idi.org.il/Pages/Home_Page.aspx

رابعا: دوريات بحثية

هناك العديد من المجلات البحثية التي تعنى - ضمن شؤون أخرى - بشؤون الصراع العربي الإسرائيلي، وأهمها:

1- مجلة "سيكور مموكاد"

تعني بالعربية (تغطية مركزة)، يرئس تحريرها وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلي الأسبق البروفيسور ألون ليئال، وهو سفير سابق لإسرائيل في كل من تركيا وجنوب أفريقيا. وتصدر المجلة كل شهرين، وتعنى بالدراسات والمقالات التي تتضمنها المجلة خاصة بتحليل نتائج التطورات في العالم

العربـي على واقع إسرائيل الإستراتيجي، علاوة على تحليل التطورات على صعيد العالم واستقراء آثارها المستقبلية على إسرائيل.

2- مجلة "بوليتيكا"

مجلة بحثية تعنى بالقضايا الأمنية والسياسية والاجتماعية. وتركز المجلة خاصة على تأثير التطورات الخارجية والداخلية في إسرائيل على العقيدة الأمنية التي حكمت سلوك الكيان الصهيوني تجاه الدول العربية منذ خمسينيات القرن الماضي حتى الآن. وتضم هيئة تحرير المجلة عددا من كبار الجنرالات المتقاعدين، الذين يجمعون بين الخلفية العسكرية والأكاديمية، مثل الدكتور رؤفين بيدهتسور، رئيس أركان سلاح الجو الإسرائيلي الأسبق، والذي يعد مرجعية في مجال الأبحاث المتعلقة بالعقيدة الأمنية.

تعريف بالكاتب

- **صالح النعامي** ، باحث متخصص في الشأن الإسرائيلي، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ومحاضر في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة الإسلامية بغزة.
- باحث متعاون مع عدد من المؤسسات البحثية، من بينها "مركز الجزيرة للدراسات" (الدوحة) و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" (الدوحة) و"مركز المسبار للدراسات والأبحاث" (دبي) و"مركز دراسات الشرق الأوسط" (عمان).
- من مؤلفاته كتاب "العسكر والصحافة في إسرائيل" الصادر عن دار الشروق (2005)، وكتاب "إسرائيل بين العسكرة والدين والفساد" الصادر عن دار الكتاب الجامعي (2011).
- ينشر مقالاته بانتظام في الجرائد والمجلات والمواقع العربية حول الشأن الإسرائيلي وتقاطعاته، كما ترجم أعمال العديد من الكتاب الإسرائيليين من العبرية إلى العربية.

انتهى

---

[1] خدم رون تيرا حوالي 30 عاما في الجيش الإسرائيلي تنقل فيها في مواقع قيادية في ألوية المدرعات وشعبة الاستخبارات العسكرية، وعمل في هيئات قدمت خدمات استشارية في مجال الأمن لكل من الحكومة والجيش الإسرائيلي، يعمل باحثا مشاركا في "مركز أبحاث الأمن القومي"، التابع لجامعة تل أبيب .

[2] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل (هتعروروت هتسريف هإستراتيجي شل يسرائيل)، مجلة " **عدكون إستراتيجي** "، الصادرة عن "مركز أبحاث الأمن القومي"، مجلد 14 ، عدد 3 ، أكتوبر 2011 .

[3] عمل جابي سيبوني عقيدا في الاستخبارات العسكرية، وكان باحثا في "لواء الأبحاث" التابع للشعبة، ويعمل حاليا باحثا مشاركا في "مركز أبحاث الأمن القومي"، وباحثا متعاونا مع مراكز أبحاث أمريكية .

[4] جابي سيبوني، الهزة في العالم العربي ومغزاها للجيش

الإسرائيلي (هتلتلا بعولام هعرفي: مشمعيوت لتساهل)، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربـي: تداعيات إقليمية ودولية (شنا لأبيب هعرفي: هشلخوت أزوريوت فبنلئوميوت(، مذكرة 114 ، مارس 2012 ، "مركز دراسات الأمن القومي"، جامعة تل أبيب، ص 71 - 75 .

[5] خدم يهودا هليفي في شعبة الاستخبارات العسكرية وفي مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ويعمل محاضرا لدراسات الشرق الأوسط .

[6] يهودا دحوح هليفي، **علامات مقلقة بشأن إسرائيل في البرلمان المصري عشية الانتخابات الرئاسية** (سيمانيم مدئغيم كلبـي يسرائيل بهبرلمنت همتسري لكرات هبحيروت لنسيئوت متسرايم)، مركز القدس لشؤون الجمهور والمجتمع، 14 - 3 - 2012 ،

1 =DBID& 839=http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID 26556 =IID& 99 =TMID& 2 =LNGID&

[7] عوزي برعام، ضربة مصر، الإخوان المسلمون بجانب الطريق (مكات متسرايم، هأحيم هموسلميم بتساد هديرخ)، إسرائيل اليوم، 5513=http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id

[8] يوسي ميلمان، عمر سليمان الجنرال المصري الذي لم يذرف دمعة (عمر سليمان هجنرال همتسري لو مزيل دمعا)، **هارتس** ، html. 1056695/http://www.haaretz.co.il/hasite/spages

[9] المرجع السابق .

[10] المرجع السابق .

[11] خدم شلومو بروم في مواقع قيادية في شعبتي التخطيط والاستخبارات العسكرية، ويعمل محاضرا في جامعة تل أبيب، وباحثا في "مركز أبحاث الأمن القومي ".

[12] شلومو بروم، التداعيات الإقليمية للربيع العربـي (هشلخوت أزوريوت شل هأفيف هعرفي)، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، مرجع سابق، ص 39 - 43 .

[13] هذه العبارة يحرص رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو على ترديدها في كل مناسبة .

[14] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, *Mideast Security and Policy Studies No. 95*, THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES.

[15] What Arab spring?, BESA Bulletin,No.28 , April 2012

Illan Bar ,Studies Strategic For Center Begin-Sadat The , http://www.biu.ac.il/Besa/bulletin.htm .University

[16] يوسي بيلين، مصر: أين كان أوباما (متسرايم: هيخان نمتسا أوباما)، **موقع وللا الإخباري** w?/=http://news.walla.co.il/2680 / 1786357

[17] يوسي بيلين، حتى قبل أن يكون متأخرا جدا (لفني شيهيي مأوحار مداي)، **صحيفة إسرائيل اليوم** ، http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=5576

[18] عاموس يادلين، تولى مواقع قيادية في سلاح الطيران الإسرائيلي، وكان من الطيارين الذين شاركوا في قصف المفاعل الذري العراقي عام 1981 ، وأصبح فيما بعد رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية .

[19] عاموس يادلين، عام على الهبة العربية (شنا لهتكوموت هعرفيت)، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربـي: تداعيات إقليمية ودولية، مرجع سابق، ص 11 - 21 .

[20] What Arab ?spring Ibid.

[21] انظر Ibid.

[22] أيلي فيدر، سيطرة مزدوجة (هشتلتوت كفولا)، معاريف، 3 - 4 - 2012 ، http://www.nrg.c.il/online/1/ ART/ 2 / 352 / 538 .html?hp= 1 &cat= 479

[23] انظر : What Arab ?spring Ibid.

[24] سافي راخلفسكي، شرق أوسط تركي (مزراح تيخون توركي)، **هآرتس** ، http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1215409 .html

[25] رون تيرا، **اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل** ، مرجع سابق .

[26] داني روتشيلد، تومي شتاينر، **تقدير هرتسليا 2012 : إسرائيل في عين العاصفة** (هعرخت هرتسليا 2012 : يسرائيل بعين سعروت)، يناير 2012 ، مؤتمر هرتسليا الثاني عشر، ميزان الحصانة والأمن القومي، مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات .

[27] شلومو بروم، التداعيات الإقليمية للربيع العربـي، مرجع سابق .

[28] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[29] تولى مواقع قيادية في شعبة الاستخبارات، وعمل مستشارا إستراتيجيا لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت .

[30] يوئيل جوزنسكي ، الممالك في الخليج: هل يبدو الربيع في الأفق (بتي هملوخا بمفراتس: هئم هأفيف معيفر لأوفك)، في يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربـي: تداعيات إقليمية ودولية ، مرجع سابق، ص 47 - 51 .

[31] عاموس يادلين، عام على الهبة العربية، مرجع سابق .

[32] شلومو بروم، التداعيات الإقليمية للربيع العربـي، مرجع سابق .

[33] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[34] جابـي سيبوني، الهزة في العالم العربـي ومغزاها للجيش الإسرائيلي، مرجع سابق .

[35] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مرجع سابق .

[36] بنديتا بورتي، الاهتزاز العربـي ولبنان (هطلطلا هعرفيت فلبنانون) في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربـي، مرجع سابق، ص 55 - 57 .

[37] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مرجع سابق .

[38] عنات كورش، الربيع العربـي والحلبة الإسرائيلية الفلسطينية (هأفيف هعرفي فهزيرا هيسرئيليت هفلسطينيت)، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربـي: تداعيات إقليمية ودولية، مرجع سابق، ص 67 - 71 .

[39] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[40] What Arab spring? Ibid.

[41] يورام إيتنغير، لقد أصبحت مصر وتونس، هنا، في الضفة الغربية (متسرايم تونيسيا زي كان بيوش)، **يديعوت أحرونوت** ، 30 - 11 - 2011 ، http://www.ynet.co.il/articles/0, 7340, L- 4021419, 00 .html

[42] المرجع السابق .

[43] أودي، زومر، ليبرمان: انتبه، **يديعوت أحرونوت** ، 1 - 3 - 2011 ، http://www.ynet.co.il/articles/0, 7340, L- 4035904, 00 .html

[44] المرجع السابق .

[45] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مرجع سابق .

[46] عنات كورش، الربيع العربـي والحلبة الإسرائيلية الفلسطينية،

مرجع سابق .

[47] شلومو بروم، التداعيات الإقليمية للربيع العربـي، مرجع سابق .

[48] What Arab spring? Ibid.

[49] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[50] عوديد عيران، **الأردن: مظاهرات وإصلاحات على نار هادئة** (يردين: هفجنوت فريفورموت عل أيش نموخا)، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلر، عام على الربيع العربـي: تداعيات إقليمية ودولية، مرجع سابق، ص 51 - 55 .

[51] أساف ديفيد، نحن والملك: ضبط النفس من القوة (أنحنو فهميلخ: أيبوك هو كوح)، موقع صحيفة يديعوت أحرونوت، 15 - 9 - 2011 ، http://www.ynet.co.il/articles/0, 7340 ,L- 4122445 , 00 .html

[52] إفرايم سنيه، شغل مناصب قيادية عليا في الجيش الإسرائيلي، منها قيادة قوات الجيش الإسرائيلي في كل من جنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، كان وزيرا في عدد من الحكومات، يرأس حاليا "مركز الحوار الإستراتيجي"، التابع لكلية نتانيا .

[53] إفرايم سنيه، نحن والأردن (أنحنو فيردين)، **هآرتس** ، http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1184429 .html

[54] أربيد إلداد، الملك عبد الله بين المطرقة والسندان (هميلخ عبد الله بين هبطيش لسدان)، موقع صحيفة معاريف، 14 - 2011 ، http://www.nrg.co.il/online/1 /ART 2 / 285 / 645 .html?hp= 1 &cat= 479

[55] يورام شفايتسر، القاعدة وشركاؤها على ضوء الاهتزاز في العالم العربـي (إلكاعدا فشتوفاف لنوخح هطلطلا بعولام هعرفي)، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلر، عام على الربيع العربـي: تداعيات إقليمية ودولية، مرجع سابق، ص 33 - 39 .

[56] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[57] إفرايم كام، تهديد الدولة الضعيفة، (أيوم همدينا هحلشاه)، **هآرتس** ، 15 - 3 - 2010 ، http://www.haaretz.co.il/opinions/1 . 1664218

[58] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[59] داني روتشيلد، تومي شتاينر، **تقدير هرتسليا 2012 : إسرائيل في عين العاصفة** ، مرجع سابق .

[60] عوديد عيران، **الولايات المتحدة تواجه تحديات الشرق الأوسط** (أرتسوت هبريت متموديدت عم أتجري همزراح هتيخون) في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، **عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية** ، مرجع سابق، ص 21 - 25 .

[61] إفرايم كام، **إيران والاضطراب في العالم العربي** (إيران فهزوعزوع بعولام هعرفي) في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية، مرجع سابق، ص 43 - 47 .

[62] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مرجع سابق .

[63] عومر جندلر، موازنة الأمن ستتعاظم، وسيقوى ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة"، الموقع الشخصي للباحث في الشؤون الإستراتيجية عومر جندلر .

02 / 2011/http://omergendler.blogspot.com
defense-budget-will-increase.html/

[64] المرجع السابق .

[65] يورام إيتنغير، لقد أصبحت مصر وتونس، هنا، في الضفة الغربية، **يديعوت أحرونوت** ، 0/http://www.ynet.co.il/articles , 7340 ,L-
html. 00 , 4021419

[66] يورام إيتنغر، مرجع سابق .

[67] آرييه شفيت، غرق الغرب، **هآرتس** ، 3 - 2 - 2011 :
html. 1213134/http://www.haaretz.co.il/hasite/spages

[68] لون لئيل، كيف يتوجب على إسرائيل أن تتصرف إزاء العواصف في الشرق الأوسط (كيتساد عل يسرائيل لتنهيل مول هسعرون بمزراح هتيخون)، مجلة " **سيكور مموكاد** "، سبتمبر 2011 ،
html. 092011 strategy/ 092011/http://www.sikurmemukad.com/magazine

[69] What Arab spring? Ibid.

[70] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[71] ليندا شتراوس، **تركيا والهبة العربية** (تركيا فهتعرعروت هعرفيت)، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية، مرجع سابق، ص 57 - 61 .

[72] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مرجع سابق .

[73] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مرجع سابق .

[74] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[75] داني روتشيلد، تومي شتاينر، **تقدير هرتسليا 2012 : إسرائيل في عين العاصفة** ، مرجع سابق .

[76] عاموس يادلين، **عام على الهبة العربية** ، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، **عام على الربيع العربـي: تداعيات إقليمية ودولية** ، مرجع سابق .

[77] إفرايم كام، **إيران والاضطراب في العالم العربـي،** مرجع سابق .

[78] إسرائيل زيف، إسرائيل يجب أن تصدر الغاز (يسرائيل تسريخا لتيت غاز)، معاريف، 16 - 3 - 2012 ، http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/347/097.html?hp=1&cat=479

[79] تسفي مغين، **روسيا على ضوء نتائج الربيع العربـي** (روسيا نوحخ هأفيف هعرفي)، في: يوئيل جوزنسكي، مارك هيلير، **عام على الربيع العربـي: تداعيات إقليمية ودولية** ، مرجع سابق، ص 29 - 33 .

[80] جابـي شيفر، انسوا الردع (تشكحوا مي هأرتعا)، **هارتس** ، 27 - 3 - 2012 ، http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1673597

[81] داني روتشيلد، تومي شتاينر، **تقدير هرتسليا 2012 : إسرائيل في عين العاصفة** ، مرجع سابق .

[82] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[83] داني روتشيلد، تومي شتاينر، **تقدير هرتسليا 2012 : إسرائيل في عين العاصفة** ، مرجع سابق .

[84] رون تيرا، اهتزاز الفضاء الإستراتيجي لإسرائيل، مرجع سابق .

[85] الجيش يقيم قيادة تشرف على عمليات بعيدة (تساهل مكيم مفكدا لمفتسعيم مروحاكيم"، **صحيفة إسرائيل اليوم** ، http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_article.php?id=14235&hp=1&newsletter=16.12.2011

[86] Efraim Inbar, **The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security**, Ibid.

[87] داني روتشيلد، تومي شتاينر، **تقدير هرتسليا 2012 : إسرائيل في عين العاصفة** ، مرجع سابق .

[88] تسفي لبيا، "سيتم إعادة تقييم ميزانية الأمن"، واي نت، 30 - 1 - 2011 .

html. 00 , 4020853 -L, 7340 , 0/http://www.ynet.co.il/articles